

جامعة 8 ماي 1945

الجامعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال مالية

تحت عنوان:

دور المعلومات المالية في تفعيل التحليل

المقارن للتدفقات النقدية

دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

إشراف الأستاذ:

بدر الزمان خمقاني

إعداد الطلبة:

خليل زنفوفي

محمد سلامي

السنة الجامعية 2015/2016

شكر و تقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وصلاة وسلام على معلم
البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا وقبل كل شيء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى من يعجز
اللسان عن إيجاد العبارات المناسبة لشكرهما الوالدين الكريمين حفظهما الله لنا، إلى من
سدّد خطانا وأنار طريقنا، إلى واهبي الحياة، إلى ربي، رب العزة جل جلاله.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الغالي بدر الزمان خمقاني، الذي لم ييخل علينا
بتوجيهاته ونصائحه القيمة والتمينة طوال مراحل انجازنا هذا العمل كما لا ننسى أن
نشكر جميع أساتذتنا الكرام وكذلك جميع موظفي الجامعة.

كما نتوجه بالشكر إلى موظفي المؤسسة الوطنية للرخام وكذا المؤسسة الوطنية
للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها الذين استقبلونا بحفاوة مند اليوم الأول ولم
ييخلوا علينا بالمعلومات التي وردت في عملنا.

دون ان ننسى كل الزملاء الذين ساعدونا من قريب أو من بعيد

الصفحة	المحتويات
-	شكر وتقدير
V-I	قائمة المحتويات
VII-VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
أ - و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المالي
3	المطلب الأول: ماهية المعلومات
3	أولاً: مفهوم البيانات
4	ثانياً: مفهوم المعلومات
4	ثالثاً: أنواع المعلومات
5	المطلب الثاني: مدخل لنظام المعلومات المالية
5	أولاً: مفهوم النظم
5	ثانياً: مفهوم نظام المعلومات المالي
6	ثالثاً: أهداف نظام المعلومات المالي
7	رابعاً: الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالية
7	المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية
8	أولاً: مفهوم المعلومات المالية
8	ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المالية
11	ثالثاً: أهداف المعلومات المالية
11	رابعاً: مصادر المعلومات المالية
12	المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية
12	المطلب الأول: أساسيات حول القوائم المالية

13	أولاً: مفهوم القوائم المالية
13	ثانياً: أهمية القوائم المالية
14	ثالثاً: اهداف القوائم المالية:
14	رابعاً: مستخدمي القوائم المالية
16	المطلب الثاني: أسس اعداد القوائم المالية
16	أولاً: الفروض المحاسبية لإعداد القوائم المالية
16	ثانياً: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية
18	المطلب الثالث: القوائم المالية الأساسية
18	أولاً: الميزانية
19	ثانياً: جدول حسابات النتائج
19	ثالثاً: جدول سيولة الخزينة
20	رابعاً: جدول تغير الأموال الخاصة
21	المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي
21	المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي
21	أولاً: مفهوم التحليل المالي
21	ثانياً: اهداف التحليل المالي
22	المطلب الثاني: اساسيات في التحليل المالي
22	أولاً: منهجية التحليل المالي
23	ثانياً: استعمالات التحليل المالي
24	ثالثاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
25	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
25	أولاً: التحليل الافقي
25	ثانياً: التحليل العمودي
26	ثالثاً: النسب المالية
32	خلاصة واستنتاجات
	الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة
35	المطلب الأول: مفاهيم حول جدول سيولة الخزينة
35	أولاً: لمحة تاريخية
36	ثانياً: دورة النقدية (ماهية النقدية)
39	المطلب الثاني: أساسيات حول جدول سيولة الخزينة
39	أولاً: مفهوم جدول سيولة الخزينة
39	ثانياً: مبررات الاعتماد على جدول سيولة الخزينة
40	ثالثاً: أهداف جدول سيولة الخزينة
41	رابعاً: مصادر اعداد جدول سيولة الخزينة
41	المطلب الثالث: اهم المشكلات المتعلقة بجدول سيولة الخزينة
42	أولاً: الفوائد ومقسوم الأرباح
42	ثانياً: الضرائب على الدخل
42	ثالثاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية
43	المبحث الثاني: اعداد وعرض جدول سيولة الخزينة
43	المطلب الأول: مكونات جدول سيولة الخزينة
43	أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
44	ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
45	ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
47	المطلب الثاني: اعداد جدول سيولة الخزينة
47	أولاً: الطريقة المباشرة
49	ثانياً: الطريقة الغير مباشرة
49	ثالثاً: خطوات اعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة الغير مباشرة
52	المطلب الثالث: المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة
54	المبحث الثالث: التحليل المقارن للتدفقات النقدية
54	المطلب الأول: ماهية التحليل المقارن

54	أولاً: مفهوم التحليل المقارن
54	ثانياً: طرق التحليل المقارن
54	ثالثاً: أسس اجراء المقارنة بين نتائج التحليل
56	المطلب الثاني: التحليل المقارن لجودة السيولة
56	أولاً: مفهوم واهمية تقييم السيولة
57	ثانياً: نسب تقييم جودة السيولة
58	المطلب الثالث: التحليل المقارن لجودة الربحية
58	أولاً: مفهوم واهمية تقييم الربحية:
58	ثانياً: نسب تقييم جودة الربحية
60	المطلب الرابع: التحليل المقارن للسياسات المالية والتدفقات النقدية الحرة
60	أولاً: نسب تقييم السياسات المالية للمؤسسة
61	ثانياً: التدفق النقدي الحر
62	خلاصة واستنتاجات
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA
64	تمهيد
65	المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للرخام والمؤسسة الوطنية لصناعة الدرجات والدراجات النارية وتطبيقاتها
65	المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للرخام ENAMARBRE
65	أولاً: لمحة عن المؤسسة
66	ثانياً: أهداف المؤسسة الوطنية للرخام
66	ثالثاً: مراحل تطور نشاط المؤسسة
67	رابعاً: العوائق التي تواجه المؤسسة الوطنية للرخام
67	خامساً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام
69	المطلب الثاني: تقديم المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها CYCMA

69	أولاً: لمحة عن المؤسسة
69	ثانياً: الطاقة الصناعية والتجارية للشركة
70	ثالثاً: أهداف المؤسسة
71	رابعاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
76	المبحث الثاني: التحليل المقارن لتدفقات النقدية بالنسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة
76	المطلب الأول: التحليل المقارن لبنود جدول سيولة الخزينة لمؤسستي CYCMA و ENAMARBRE
76	أولاً: تحليل بنود جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENAMARBRE
78	ثانياً: تحليل بنود جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA
80	ثالثاً: مقارنة صافي التدفق النقدي التشغيلي بين مؤسستي الدراسة
81	رابعاً: مقارنة صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية لمؤسستي الدراسة
82	خامساً: مقارنة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية لمؤسستي الدراسة
83	سادساً: مقارنة التغير في الخزينة لمؤسستي CYCMA و ENAMARBRE
83	المطلب الثاني: التحليل المقارن لجودة سيولة المؤسستين للفترة 2014/2013/2012
88	المطلب الثالث: التحليل المقارن لجودة أرباح المؤسستين للفترة 2014/2013/2012
94	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
95	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
97	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
98	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
100	خلاصة واستنتاجات
105-102	الخاتمة العامة
112-107	قائمة المراجع
134-114	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
15	المستخدمين للقوائم المالية واحتياجاتهم	(1.1)
47	التدفقات النقدية التشغيلية في جدول سيولة الخزينة بموجب الأسلوب المباشر	(1.2)
48	جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة	(2.2)
49	التدفقات النقدية التشغيلية في جدول سيولة الخزينة بموجب الأسلوب الغير مباشر	(3.2)
50	قواعد تحويل بنود جدول حسابات النتائج وفق الطريقة غير المباشرة الى صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية	(4.2)
51	جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة	(5.2)
66	مراحل تدرج الإنتاج بمؤسسة ENAMARBRE من سنة 2012 إلى 2014	(1.3)
67	مراحل تدرج رقم الأعمال بمؤسسة ENAMARBER من سنة 2012 إلى 2014	(2.3)
70	مراحل تدرج رقم الأعمال بمؤسسة CYCMA من سنة 2012 إلى 2014	(3.3)
76	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENAMARBRE للفترة 2012-2014 حسب الطريقة المباشرة	(4.3)
78	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA للفترة 2012-2014 حسب الطريقة المباشرة	(5.3)
84	التحليل المقارن لنسبة تغطية النقدية للمؤسستين	(6.3)
85	التحليل المقارن لنسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسستين	(7.3)
87	التحليل المقارن للتدفق النقدي الحر للمؤسستين	(8.3)
88	التحليل المقارن لكفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسستين	(9.3)
89	الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسستين	(10.3)
90	التحليل المقارن لمؤشر النقدية للمؤسستين	(11.3)
92	التحليل المقارن لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين	(12.3)
93	التحليل المقارن لنسبة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين	(13.3)
95	المعلومات المالية لمؤسسة ENAMARBRE	(14.3)
95	نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE	(15.3)
96	درجة الارتباط بين المعلومات المالية لمؤسسة ونسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBER	(16.3)

96	مستوى المعنوية لاختبار t لمؤسسة ENAMARBRE	(17.3)
97	المعلومات المالية لمؤسسة CYCMA	(18.3)
97	نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA	(19.3)
98	درجة الارتباط بين المعلومات المالية ونسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA	(20.3)
98	مستوى المعنوية لاختبار t لمؤسسة CYCMA	(21.3)
99	درجة الارتباط بين المعلومات المالية ونسب التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA	(22.3)
99	مستوى المعنوية لاختبار t لمساهمة المعلومات المالية في تفعيل نسب التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA	(23.3)

قائمة الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
24	المستفيدون من التحليل المالي	(1.1)
38	التدفقات النقدية والخامات داخل المؤسسة	(1.2)
46	العناصر الأساسية لجدول سيولة الخزينة	(2.2)
53	الفرق في اعداد جدول سيولة الخزينة بين الطريق المباشرة والغير مباشرة	(3.2)
68	الهيكل التنظيمي للمؤسسة ENAMARBRE	(1.3)
75	الهيكل التنظيمي للمؤسسة CYCMA	(2.3)
80	المنحنى البياني لصافي التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسستين	(3.3)
81	المنحنى البياني لصافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية لمؤسستين	(4.3)
82	المنحنى البياني لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية لمؤسستين	(5.3)
83	المنحنى البياني للتغير في الخزينة لمؤسستين	(6.3)
84	المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة تغطية النقدية للمؤسستين	(7.3)
86	المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسستين	(8.3)
87	المنحنى البياني للتحليل المقارن للتدفق النقدي الحر للمؤسستين	(9.3)
89	المنحنى البياني للتحليل المقارن لكفاية التدفقات التشغيلية للمؤسستين	(10.3)
91	المنحنى البياني للتحليل المقارن لمؤشر النقدية للمؤسستين	(11.3)
92	المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين	(12.3)
94	المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين	(13.3)

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
114	مرسوم تنفيذي رقم 08-156 صفحة 11	1
115	القرار المؤرخ في 26/07/2008 صفحة 24	2
116	القرار المؤرخ في 26/07/2008 جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة)	3
117	القرار المؤرخ في 26/07/2008 جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	4
118	القرار المؤرخ في 26/07/2008 جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	5
119	ميزانية مؤسسة ENMARBRE (جانب الاصول) لسنة 2013	6
120	ميزانية مؤسسة ENMARBRE (جانب الخصوم) لسنة 2013	7
121	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ENMARBRE لسنة 2013	8
122	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENMARBRE لسنة 2013	9
123	ميزانية مؤسسة ENMARBRE (جانب الاصول) لسنة 2014	10
124	ميزانية مؤسسة ENMARBRE (جانب الخصوم) لسنة 2014	11
125	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ENMARBRE لسنة 2014	12
126	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENMARBRE لسنة 2014	13
127	ميزانية مؤسسة CYCMA (جانب الاصول) لسنة 2013	14
128	ميزانية مؤسسة CYCMA (جانب الخصوم) لسنة 2013	15
129	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CYCMA لسنة 2013	16
130	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA لسنة 2013	17
131	ميزانية مؤسسة CYCMA (جانب الاصول) لسنة 2014	18
132	ميزانية مؤسسة CYCMA (جانب الخصوم) لسنة 2014	19
133	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CYCMA لسنة 2014	20
134	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA لسنة 2014	21

المقدمة

العلماء

أ. توطئة

يشهده عالم الأعمال العديد من التطورات السريعة والعميقة في مجالات متعددة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية، حيث تفرض على المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات تجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها ولكن غالباً ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها والاستمرارية في النشاط.

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها واشتداد المنافسة وتضخم المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومات اقتصادية تفيد بشكل فعال متخذي القرارات داخل المؤسسة وخارجها، إذ تستخدم الكثير منها التحليل المالي لأغراض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، حيث يعتمد التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة لأي مؤسسة اقتصادية، غير أننا نجد في نفس الوقت أنه ليس باستطاعة أي من هذه القوائم بمفردها مقابلة كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ومن هنا كانت أهمية الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة بالقوائم الأخرى، وفعلاً نجد أن أغلب نسب التحليل المالي المستخدمة بصورة شائعة لا تعتمد على الربط بين مفردات القائمة الواحدة بل تعتمد أيضاً على الربط بين المعلومات الواردة بأكثر من قائمة.

فالتحليل بمدلوله الحقيقي، لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى تفعيلها للبحث عما وراء الأرقام و المقارنة بينها للحصول على دلالات تساعد في تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة والتنبؤ عن اتجاهاتها المستقبلية، حيث نجد أن جدول سيولة الخزينة أداة تحليلية وامتداد لأدوات التحليل المالي المختلفة، فهي تقوم في جوهرها على تحديد صافي النتائج النقدية لكل نشاط من الأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) التي مارستها المؤسسة للفترة التي يجري تحليلها، لتوفير رؤيا ابعده وإطار أوسع لمتخذي القرار، على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية؟

ب. الإشكاليات الفرعية:

من التساؤل الرئيسي يمكن أن طرح جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE؟
- ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA؟
- ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي

ENAMARBRE و CYCMA؟

ج. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية والتي يتم اختبارها من خلال البحث:

- تساهم المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE. وتصاغ هذه الفرضية إحصائيا كالتالي:

✓ يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE.

- تساهم المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA. وتصاغ هذه الفرضية إحصائيا كالتالي:

✓ يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA.

- تساهم المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA.

وتصاغ هذه الفرضية إحصائيا كالتالي:

✓ يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA.

د. اهداف الدراسة:

بالإضافة الى هدف الإجابة على التساؤلات، تهدف هذه الدراسة الى:

- استعراض اهم الادبيات المحاسبية والمالية التي تناولت تحليل التدفقات النقدية؛
- تجسيد التحليل المقارن والذي يعد من اهم أنواع التحليل المالي؛
- معرفة اهم نسب التحليل المالي لدراسة التدفقات النقدية والمستخلصة من جدول سيولة الخزينة؛
- ابراز مدى مساهمة المعلومات المالية في تحليل جودة الربحية والسيولة للمؤسسات؛
- ابراز العلاقة بين المعلومات المالية ونسب المالية المستخلصة من جدول سيولة الخزينة.

هـ. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للطلبة في دراسة الموضوع والامام بجوانبه العلمية؛
- توافق الموضوع مع تخصص الطلبة إدارة الاعمال المالية؛
- رغبة الطلبة في الوقوف على الوضعية المالية للمؤسستي الدراسة.

و. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المعلومات المالية مستمدة من النظام المحاسبي المالي والذي يدعم خاصية المقارنة في المعلومات المالية، وعليه تعتبر هذه الدراسة اثبات لتمييز المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي بخاصية القابلية للمقارنة من خلال التحليل المقارن للتدفقات النقدية.

ز. منهج الدراسة:

من اجل الوصول الى دراسة الموضوع والإجابة على الإشكال المطروح، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

الوصفي من خلال التطرق الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيانات والمعلومات المالية، القوائم المالية، التحليل المالي وكذا جدول سيولة الخزينة والتحليل المقارن للتدفقات النقدية باستخدام النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة.

أما المنهج التحليلي قمنا باستخدامه في تحليل وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بمؤسستي الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

ح. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في اثراء البحث على مجموعة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في الجداول والاشكال والمنحنيات والنسب، بالإضافة أسلوب معامل الارتباط بيرسون وأسلوب اختبار درجة المعنوية (Independent- sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة.

ط. الدراسات السابقة في الموضوع:

لقد كان في هذا المجال عدة دراسات اهتمت بموضوع التحليل المالي والتدفقات النقدية للمؤسسات نذكر منها ما يلي:

- دراسة محمد يوسف هباش: استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية 2006¹: هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة الى قدرتها على مجموعة بنوك او على كل بنك على حدى وذلك بتطبيق الدراسة على عينة من البنوك الفلسطينية للفترة من 1997 الى 2004، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في تحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة الى أن العلاقة بين العوائد المحاسبية ومقاييس

¹ محمد يوسف هباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

التدفقات النقدية علاقة قوية ومعنوية احصائياً، بينما العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة.

● دراسة عبد الناصر شحدة السيد احمد: الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان 2008¹: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة وارباح المؤسسة من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.

● دراسة بن خليفة حمزة: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي 2010²: تناولت هذه الدراسة موضوع دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية، وقد توصلت من خلال دراسة حالة المؤسسة سالفة الذكر أنه يمكن الحصول على صافي خزينة موجبة بالرغم من خسارة النتيجة للمؤسسة وكذا العكس حيث يمكن تحقيق ارباح عالية مع انخفاض في قيمة الخزينة الصافية وبالتالي ضرورة اعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها من دور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

¹ عبد الناصر شحدة السيد احمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.

² بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

• دراسة زهرة جريوي: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية 2013¹: تناولت هذه الدراسة الدور المهم الذي تقوم به قائمة التدفقات النقدية من خلال تزويد المساهمين والإدارة بالمعلومات اللازمة حول السيولة المالية للمؤسسة ومدى مرونتها، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب لتحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على المعلومات المحاسبية المحتويات فيها لحساب النسب المالية بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، حيث خلصت الى أن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقائمة المركز المالي للمؤسسة وتوفر معلومات لا توجد في أي من القوائم المالية الأخرى.

• دراسة معاذ محمد شعبان علوان: استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية 2015²: هدفت الدراسة الى تحليل نسب السيولة والوقوف على مدلولاتها وكذلك مقاييس التدفقات النقدية، حيث استخدم لأثبات ذلك العديد من الأساليب الإحصائية لاختبار هذه المؤشرات على القوة الإرادية ومعدل العائد على الاستثمار لمجموعة الاتصالات الفلسطينية في الفترة الممتدة من 2002 الى 2013، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن معدل القوة الإرادية ومعدل الاستثمار يتأثر إيجاباً بمقاييس التدفقات النقدية بينما نسبتي السيولة (نسبة التداول - نسبة السيولة السريعة) كان تأثيرها سلباً، كما توصلت الدراسة الى نموذج تنبؤي لقياس ربحية المؤسسة المتوقعة مستقبلاً.

ي. هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة وافية وكافية قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاثة فصول، فصلين لدراسة الجانب النظري من الموضوع وفصل ثالث لدراسة تطبيقية تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة. تطرقنا في الفصل الأول "الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي" حيث قمنا بدراسة الإطار النظري للمعلومات المالية في المبحث الأول، والقوائم المالية في المبحث الثاني ليكون المبحث الثالث مخصصاً لدراسة التحليل المالي.

أما في الفصل الثاني "مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية" قمنا في المبحث الأول بدراسة لمفاهيم حول جدول سيولة الخزينة، واسباسيات عرضه واعداده في المبحث الثاني، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة التحليل المقارن للتدفقات النقدية.

¹ زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، غير منشورة، جامعة محمد حيدر، بسكرة، 2013.

² معاذ محمد شعبان علوان، استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

أما في الفصل الثالث "دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA" قمنا بإجراء دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستين صناعيتين عموميتين تنشطان بإقليم ولاية قالمة للفترة الممتدة من سنة 2012 الى 2014 حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم عام للمؤسستي الدراسة ليكون في المبحث الثاني التحليل المقارن لنسب التدفقات النقدية المستخلصة من جدول سيولة الخزينة ليتم اختبار فرضيات الدراسة في المبحث الثالث والأخير.

ك. التوثيق العلمي:

استخدمنا في بحثنا هذا مجموعة من أدوات البحث العلمي المتنوعة من كتب ورسائل واطروحات والمجالات والمراسيم والقوانين.

ل. صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسات لإجراء دراسة الحالة وخاصة فيما يتعلق بالحصول على القوائم المالية؛
- عدم تمكننا من تحليل جدول سيولة الخزينة بجميع بنوده نظرا للطبيعة القانونية للمؤسستين.

الفصل الأول:

الاطار النظري للمعلومات المالية

والتحليل المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

تمهيد:

إن المعلومات المالية في عصرنا الحالي تعتبر ثروة مهمة للمؤسسة، إذ أن القدرة على التحكم فيها واستغلالها الجيد يحقق نجاحا للخطط والاهداف المرسومة وضمانا لسيرورة النشاط في المؤسسة، حيث يلعب نظام المعلومات دورا أساسيا في إنتاج وتزويد مختلف مستويات القرار بالمعلومة المهمة التي تتصف بالصحة والدقة وفي الوقت المناسب. إن المعلومات المالية هي التي تقدم بها المؤسسة وضعها المالي وادائها وتدفعاتها النقدية، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي القوائم المالية بصفة أساسية والتي يجب أن تكون على درجة عالية من المصدقية والملائمة والتي تساهم بدورها في اتخاذ قرارات اقتصادية مناسبة، ولهذا السبب اهتمت الجهات المسؤولة عن المحاسبة وعن وضع المعايير المحاسبية بوضع أسس ومعايير لإعداد وعرض القوائم المالية، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل بالإضافة الى التحليل المالي لهذه المعلومات الواردة في القوائم المالية كونه وسيلة فعالة للتحكم على كفاءة ونجاعة مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة سواء كانت إنتاجية، مالية، تسويقية ... ولا يتم ذلك الا من خلال التوظيف السليم لأدوات التحليل المالي.

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الفصل الأول كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المالي؛
- المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية؛
- المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المالي

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، والوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، غير ان الحجم الكبير للمعلومات التي يتم تداولها في المؤسسة أدى بهذه الأخيرة الى اتباع نظام يكفل لها السيطرة على ذلك الحجم من المعلومات تخريفا معالجة ونشرا، وستتناول في هذا المبحث الإطار النظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المالية

المطلب الأول: ماهية المعلومات

قبل التطرق الى المعلومات المالية سنعرّج في هذا المطلب لمفاهيم عامة حول البيانات، المعلومات وانواعها.

أولاً: مفهوم البيانات

لقد أعطيت عدة تعاريف للبيانات فعرفت على أنّها "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والارقام والرموز غير المؤسسة وغير المرتبطة بموضوع واحد، والتي لا يستفاد منها في شكلها الا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح، والتي إذا ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تحولت الى معلومات"¹.

وعرفت ايضا على أنّها "المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، فهي تمثل الاشياء والحقائق والافكار والآراء والاحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وافعال أو تصنف هدفاً أو ظاهرة أو واقعا معين (ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا) دون اي تعديل أو تفسير أو مقارنة"².

وعرفت ايضا على أنّها "تسجيل الوقائع والمواضيع عن طريق ملاحظتها أو معرفة في مجال معين بحيث يمكن نقلها بين الافراد في المؤسسة"³.

كما تعرف ايضا بأنّها "اللغة أو الرياضيات أو الرموز البديلة التي عليها اتفاق عام على أنّها تمثل الناس، والاهداف، أحداث مفاهيم"⁴.

من التعاريف المذكورة نستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها اي معنى أو دلالة في حد ذاته، بمعنى أنه إذا تركت على حالها فلن تضيف شيء الى مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، أما إذا ما عولجت من خلال عمليات التحليل والشرح اصبحت ذات دلالة وفائدة فيمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات ويتم بناء القرارات الصائبة على اساسها.

ثانياً: مفهوم المعلومات

¹ ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الادارية، دار الصفاء، عمان، 2002، ص 24.

² سليم الحسنة، مبادئ نظم المعلومات الادارية، مؤسسة الوراق، عمان، 1998، ص 38.

³ Jean-Pierre Briffaut, Systèmes d'information en gestion industrielle, Hermès science publications, Paris, 2000, P92.

⁴ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الادارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص 38.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

وردت عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها ما يلي:

تعرف المعلومات على أنها "بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، أي أنها بيانات معالجة"¹.

كما تعرف على أنها عبارة عن "مجموعة من البيانات المؤسسة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"².

وعرفت أيضا على أنها "صورة الاهداف والنتائج حيث تمثيلها يمكن المستخدم من معرفة لا يملكها أو لا يستطيع التنبؤ بها فالمعلومات تقلل من عدم التأكد وليس لها قيمة الا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات والاعمال"³.

ثالثا: أنواع المعلومات

تتنوع المعلومات بتنوع محتواها وهدفها وحجمها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع المتعلقة به ويمكن تصنيفها حسب المعايير الآتية⁴:

- زمن المعلومات: فقد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية اذ تستخدم المعلومات التاريخية لمتابعة الأداء ومراقبته، أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ والرقابة؛
- مصدر المعلومات: قد تأتي المعلومات من مصادر داخلية مثل حجم المبيعات، وحجم الأجر، حجم الإنتاج ونسبة الإنتاج المباع... الخ، وقد تأتي من مصادر خارجية مثل أسعار الفائدة، معدلات التضخم وأسعار المنافسين... الخ؛
- شكل المعلومات: فقد تكون المعلومات ملخصة أو تفصيلية اذ تستخدم المعلومات الملخصة في مستويات الإدارة العليا، أما التفصيلية فتستخدم في المستويات التشغيلية؛
- صفة المعلومات: فقد تكون متوقعة أو غير متوقعة، بحيث المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد بينما تستخدم المعلومات غير المتوقعة لاكتشاف المشكلات؛
- تنظيم المعلومات: قد تكون المعلومات منظمة تقدم بشكل تقرير يعكس المعلومات التي يحتويها كافة، وقد تكون غير منظمة لا تعكس محتوياتها بشكل واضح؛

¹ نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الثانية دار وائل، عمان، 2009، ص 35.

² إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ Cathrine Leand et Sylvie Verbrugge, Organisation et Gestion De L'entreprise, 2^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 1995, P07.

⁴ نجم عبد الله الحميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

• تركيز المعلومات: ونعني بذلك تلخيص البيانات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة وتدل على البنود التي تعتبر شاذة وغير متفقة مع الاتجاهات الطبيعية والمتوقعة؛

• دلالة المعلومات: المعلومات ذات الدلالة هي المعلومات التي تشجع حاجة الإدارة إلى المعرفة التي تساعد في اتخاذ القرارات والى إدراك جديد لماهية الأعمال التي تقوم بها.

المطلب الثاني: مدخل لنظام المعلومات المالية

بعد التطرق في بداية الدراسة النظرية لمفهوم البيانات والمعلومات باعتبارها مدخلات لنظم المعلومات نحاول في هذا المطلب دراسة ماهية نظم المعلومات المالية ودورها في انتاج معلومات مالية.

أولاً: مفهوم النظم

معنى النظام في اللغة ومادته أنه "يدل على التأليف والجمع والترتيب والتنسيق، وقد ينقل من الأمور المحسوسة الى معنويات، فيقال نظم المعاني بمعنى ترتبها وجعلها متناسقة العلاقات، متناسبة الدلالات وفقاً لما يقتضيه العقل"¹. ويعرف النظام بأنه "ذلك الكل المكون من عناصر وأجزاء مترابطة ومتكاملة فيما بينها، فالنظم بصفة عامة وسواء كانت نظم اجتماعية، إنسانية، بيولوجية ميكانيكية تتكون من عناصر متفاعلة ومترابطة فيما بينها، وكل نظام يحتوي على عنصرين كحد أدنى يربط بينهما تفاعل مشترك وعلاقة اعتمادية يتشكل في إطارها النظام كوحدة متكاملة واحدة"².

اما التعريف العملي المعتمد للنظام هو "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال اجراء تحويلي منظم"³.

ثانياً: مفهوم نظام المعلومات المالي

تجدر بنا الإشارة الى مفاهيم نظم المعلومات بصفة عامة قبل التطرق لمفهوم نظام المعلومات المالي، بحيث يمكن تعريفه من الناحية الفنية على أنه "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم"⁴.

كما يعرف على أنه "نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات بقصد توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات"⁵.

¹ نعيم إبراهيم الظاهر، النظم الإدارية، عالم الكتاب الحديث، أريد، 2009، ص44.

² سعد ياسين، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2005، ص25.

³ عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة، عمان، 2000، ص13.

⁴ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص14.

⁵ نجم عبد الله الحميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص73.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

ويعرفه الكاتب محمد إسماعيل بلال بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل البيانات الى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المؤسسة"¹.

كما يعرف على أنه "نظم آلية للمعلومات تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تمد المديرين والمستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل المؤسسة"².

قبل تعريف المعلومات المالية لا يفوتنا التنويه لعدم التمييز بين نظام المعلومات المالي ونظام المعلومات المحاسبي نظرا لاعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي بدلا عن المخطط الوطني المحاسبي.

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف نظام المعلومات المالي "بأنه احدى نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية، وتحديد المخصصات المالية والرقابية على الموارد المالية"³.

كما يعرفه فايز جمعة بأنه "نظام معلومات ينتج معلومات مرتبطة بالأنشطة المالية للمؤسسة ويمثل مجموعة من الطرق والإجراءات تدعم المديرين الماليين في أداء وظائفهم"⁴.

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المالي

تهدف نظم المعلومات المالية الى توفير المعلومات المالية لأغراض اتخاذ القرارات، اذ أن المعلومات المالية هي من أهم ما يعتمد عليه المستخدمين لإعداد تنبؤاتهم من المنحى المستقبلي لتطور المؤسسة، والتي تكون القاعدة الأساس لاتخاذ القرارات.

ومن أهم هذه الأهداف التي تساعد نظم المعلومات المالية لتحقيقها ما يلي⁵:

- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين أو المحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة؛
- توفير المعلومات التي تساعد الدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- تساعدهم على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد، التي قد تتعرض له المؤسسة؛
- توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة، الحقوق على هذه الموارد، تأثير المعاملات والاحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها؛
- توفير معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة؛
- توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل؛

¹ محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 24.

² سيد صابر تعلق، نظم دعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، 2011، ص 41.

³ نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 196.

⁴ فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية منظور اداري، الطبعة الرابعة، دار حامد، عمان، 2013، ص 127.

⁵ عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المؤسسة، دار غيداء، عمان، 2014، ص 196.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

- توفير معلومات عن مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمؤسسة، الأموال التي تقتربها المؤسسة وسدادها للقروض، حركة رؤوس الأموال الخاصة؛
- توفير معلومات عن أداء إدارة المؤسسة لالتزاماتها نحو المساهمين؛
- توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض اتخاذ القرارات.

رابعاً: الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالية

يمكن بلورة أهم وظائف نظام المعلومات المالية في خمسة وظائف أساسية نلخصها فيما يلي¹:

1. جمع البيانات: تتكون وظيفة جمع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات تبدأ بتحديد البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها النظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محدودة من الأنشطة التنفيذية للوظيفة وتمثل في جمع وتسجيل، ترميز، تصنيف، تدقيق وتحويل البيانات.
2. تشغيل البيانات: يقصد بعملية تشغيل البيانات تنفيذ مجموعة من الإجراءات الأساسية على مدخلات نظام المعلومات المالية المتمثلة في البيانات الخام، لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام وهي المعلومات، وتمثل الإجراءات الرئيسية لتشغيل البيانات في فرز، إجراء العمليات الحسابية والمنطقية وتلخيص البيانات.
3. إدارة البيانات: نظراً لأنه لا يتم تشغيل البيانات فور جمعها بل يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل، لذا فإن وظيفة إدارة البيانات تتضمن أنشطة تخزين، تحديث، صيانة واسترجاع البيانات.
4. رقابة وحماية البيانات: تتضمن وظيفة رقابة وحماية البيانات إجراءين أساسيين يتمثل الأول في حراسة البيانات وحمايتها باعتبارها إحدى موارد المؤسسة، أما الإجراء الثاني يتمثل في التأكد من أن البيانات التي يتم حفظها بيانات صحيحة كاملة، ويتم تشغيلها بطريقة صحيحة.
5. إنتاج المعلومات: تتمثل الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المالية في إنتاج المعلومات، وتهدف هذه الوظيفة إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على المعلومات، وتتضمن وظيفة إنتاج المعلومات ثلاث أنشطة رئيسية وهي: تجميع واسترجاع، نقل وإعداد تقارير المعلومات.

المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية

بعد التعرف على ماهية البيانات والمعلومات ونظم المعلومات المالية نقوم في هذا العنصر بدراسة مفهوم المعلومات المالية وخصائصها وأهم أهدافها باعتبارها مخرجات لنظام المعلومات المالي.

¹ صباح رحيمة محسن وآخرون، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، دار الوراق، عمان، 2011، ص 184.

أولاً: مفهوم المعلومات المالية

فيما يلي نوجز مجموعة من مفاهيم المعلومات المالية:

تعرف المعلومات المالية بأنها "نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتشغيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، وتوفير المعلومات المالية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"¹.

أيضاً يمكن تعريف المعلومات المالية على أنها "كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء، إنتاج تمويل وبيع سواء أكانت وصفية أو كمية والتي ترد في القوائم المالية وملحقاتها"².

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن المعلومات المالية هي كافة المعلومات الكمية والغير كمية والتي ترد في القوائم المالية الأساسية وملحقاتها والتي تهدف إلى وصف وتفصيل الأحداث الاقتصادية في المؤسسة وتحديد وضعيتها المالية، لترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها.

ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المالية الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعتبر هذا المصطلح حديث نسبياً ويستخدم عموماً للتمييز بين المعلومات المالية الجيدة (المساهمة في اتخاذ القرارات بنجاح) والمعلومات المالية الأقل شأنًا، وعليه بات من الضروري على معدي المعلومات المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص:

1. القابلية للفهم: تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر مستخدم المعلومات المالية على درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، وفيما يلي بعض المفاهيم حول خاصية القابلية للفهم:

القابلية للفهم حسب محمد مطر وموسى السويطي أن تكون "المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من سيستخدمها من جهة أخرى"³.

¹ ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 24.

² نفسه، ص 24.

³ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، ص 332.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

كما يرى وليد ناجي الحيايالي مفهوم القابلية للفهم "حلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"

ومن خلال هذه الآراء نخلص إلى أنه من الضروري عرض المعلومات المالية في التقارير بأساليب سهلة تمكن المستخدمين العاديين والذين لهم مستوى متوسط من الفهم على فهم وإدراك محتواها.

2. الملائمة: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المالية والغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات، ولفهم أكثر لهذه الخاصية سنقوم بإدراج جملة من التعاريف ثم نحاول تحليلها، وذلك فيما يلي:

تعرف "المعلومات الملائمة على أنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"¹.

كما تعرف أيضا "بأن المعلومات الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات"². وعرفت أيضا "الملائمة تعني أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها".

من خلال هذه التعاريف لخاصية الملائمة، نلاحظ أنها اتفقت على قاعدة التأثير على متخذ القرار، كما أنها اتفقت مع مبدئي الإفصاح الشامل والأهمية النسبية وتمكن خاصية الملائمة مستخدميهما مما يلي³:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إجراءات تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص199.

² Naciri Ahmed et Géd Alim, **La bourse et la comptabilité**, la Revue française de la Comptabilité, N0175, Jan 1987, Paris, p61.

³ مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، دور جودة امن المعلومات في إدارة الازمة المالية العالمية، ملتقى تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص3.

- دعم متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة.

3. القابلية للمقارنة: تعد هذه الخاصية على قدر كبير من الأهمية وبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء المؤسسة عبر الزمن وكذا المقارنة بين مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات، وإدراكا منهم لأهمية هذه الخاصية فقد تطرق الباحثون إلى مفهومها وأهم الإجراءات المحققة لها، وفيما يلي أهم ما جاء فيها:

يقول صادق الحسني بخصوص الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة " إن الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية والطرق المحاسبية والسياسات المحاسبية ضروري جدا قبل استخدام القوائم المالية لأغراض التحليل (وخاصة عند إجراء المقارنات)، كما أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والسياسات والطرق يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية، إذ أن تغيير تلك الأسس من عام إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللا للطائفة التي تستخدمها، ومن هنا فقد ألزمت بعض التشريعات مدقق الحسابات أن يشير في تقريره إلى مدى الاتساق في استخدام المبادئ المحاسبية و تطبيقها أو الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى، ويعتبر هذا الإلزام احد معايير التدقيق المتعارف عليها"¹.

ولكي تتحقق هذه الخاصية في المعلومات لابد من توفر عنصرين أساسيين هما²:

- **عنصر التوحيد:** ويقضي بتوحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح.

- **عنصر الاتساق:** عنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

4. الموثوقية: ويقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن جنيها من المعلومات المالية، ويمكن توضيح أهم ما قيل في هذه الخاصية فيما يلي:

عرفت على أن "الموثوقية للمعلومات المالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الحالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1994، ص33.

² محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص334.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم¹.

ثالثاً: أهداف المعلومات المالية

من خلال هذا العنصر نقوم بإبراز أهم أهداف المعلومات المالية والتي قسمتها لجنة معايير المحاسبة المالية الى اهدافاً رئيسية واخرى فرعية نوجزها فيما يلي²:

1. الاهداف الرئيسية: نلخص أهمها فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين وغيرهم من مستخدمي القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات؛
- توفير المعلومات الملائمة التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين وغيرهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة من حيث الحجم والتوقيت ودرجة عدم التأكد؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على تلك الموارد والالتزامات لعلاقتها بالتدفقات النقدية والمستقبلية الداخلة والخارجة؛
- تفيد في تحديد نواحي القوة والضعف في المؤسسة وتقدير امكانياتها المالية وكذلك احتمالات مواجهة الفشل المالي.

2. الاهداف الفرعية: نلخص أهمها فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم اداء المؤسسة خلال الفترة، وتقدير قدرتها الكسبية المستقبلية عن طريق قياس الربح الدوري ومكوناته؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير درجة السيولة والعسر المالي وتدفق الأموال؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم قدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة ادارتها عن طريق تحديد مقياس الربحية ومكوناتها؛
- توفير المعلومات التي ترى الإدارة أهميتها للمستثمرين مثل تفسيرها لبعض الاحداث أو الظروف التي تعكس أثرها على الارقام المحاسبية.

رابعاً: مصادر المعلومات المالية

¹ دونالد كيسو وجيري بجان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2005، ص70.

² أمين السيد احمد لطفى، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 14-15.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية، للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة. وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة تكون شهر. وتظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت اعدادها، كما توضح نتائج الاعمال التي ادت الى الوصول الى هذا المركز المالي¹. ويمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل اي مؤسسة الى نوعين رئيسيين هما²:

1. المصادر الداخلية: تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المالية ما يلي:

- القوائم المالية الاساسية: وتشمل أربع قوائم اساسية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة.
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات اضافية غير موجودة في القوائم المالية؛
- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية، أو ربع سنوية)؛
- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية واحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛
- تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛
- قوائم تنبؤات الإدارة.

2. المصادر الخارجية: يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة، ولذلك يعد تجميع معلومات عند الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة مفيدا لعملية التحليل ويضاف الى ذلك تجميع البيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، وبيانات عن ظروف المنافسة الدولية، وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي، فلها دور كبير في تسيير المؤسسة، ومن خلالها يتضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى تمثل مصدرا للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضع المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: اساسيات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي المالي باعتبارها مخرجات يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرار وستتطرق في هذ المطلب لمفهوم تلك القوائم واهميتها واستعراض اهم أهدافها والتعرف على مستخدميها.

¹ احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 21.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، 2002، ص ص 57-58.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

أولاً: مفهوم القوائم المالية

عرفت القوائم المالية على أنها "مجموعة من الحاسبات تتكون من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، قائمة التغيير في الأموال الخاصة والملاحق، بحيث يكون الغرض منها تقديم معلومات عن الوضع والأداء المالي في المؤسسة من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية"¹.

كما تعرف على أنها "وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج"².

وتعرف ايضاً على أنها "مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المالي والتي تنقسم الى قوائم مالية أساسية وقوائم مالية مكملتها، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على المؤسسات أن تقوم بأعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة، أما القوائم المكملتها تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة لظروف معينة"³.

ثانياً: أهمية القوائم المالية

من خلال التعاريف السابقة تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من اعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط الآتية⁴:

1. أداة اتصال: مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة للمستعمل عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه فهي بذلك:
 - وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
 - وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك؛
 - وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.
2. وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل للحكم على:
 - المركز المالي للمؤسسة؛
 - مدى التقدم في تحقيق اهداف المؤسسة؛
 - كيفية استخدام موارد المؤسسة.

¹ Pascal Barneto, **Normes IAS / IFRS Application Aux Etats Financiers**, DUNOD, Paris, 2^{ème} édition, 2006, P261.

² طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص83.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة، عمان، 2006، ص28.

⁴ بدر اوي عبد المنعم، القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ودورها وأهميتها في عملية اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسات، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2010، ص61.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

3. وسيلة لاتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من الأطراف التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة.

ثالثا: اهداف القوائم المالية:

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي وجدت من اجلها القوائم المالية فيما يلي¹:

1. تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، بما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية الى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية؛
2. الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، وبما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء... الخ؛
3. توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها والمجالات التي تم فيها استخدام الأموال.
4. توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال؛
5. توفير المعلومات اللازمة عن الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه؛
6. الاخذ بعين الاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين من حيث درجة ثقافتهم الإدارية والمحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع تلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.

رابعا: مستخدمي القوائم المالية

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية الى قسمين رئيسيين²:

¹ قاسم محسن البيطبي، زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، المكتبة العصرية، بيروت، 2001، ص25.

² كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص14.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

1. المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة: هؤلاء المستخدمين يشملون الملاك الحاليين والمستقبلين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المؤسسات والسلطات الضريبية وحتى المستهلكين.
2. المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة: ومهمتهم هي مساعدة أو حماية الأطراف الذين لديهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة كعدم خبرتهم بالحاسبة أو عدم توفر الوقت لإدارة استثماراتهم، ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الناشرين للمعلومات المالية، اتحادات العمال وغيرهم.
- الجدول رقم(1.1): المستخدمين للقوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة:	1. القياس الشامل للأداء:
1. المساهمين؛	• مقاييس مطلقة؛
2. الدائنين؛	• بالمقارنة مع الأهداف والمعايير؛
3. المديرين؛	• بالمقارنة مع شركات أخرى.
4. العاملين؛	2. تقييم أداء الإدارة:
5. المستهلكين؛	• الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد؛
6. الموردين؛	• المسؤولية القانونية.
7. المنافسين.	3. التوقعات المستقبلية:
المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة:	• الأرباح؛
1. محلي القوائم المالية وسماسة البورصة؛	• التوزيعات والفوائد؛
2. اتحاد العمال؛	• الاستثمارات؛
3. الوكالات والهيئات العمومية؛	• التوظيف؛
4. الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.	4. الحكم على المركز المالي:
	• تقييم اليسر المالي؛
	• تقييم درجة السيولة؛
	• تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد.
	5. تخصيص الموارد؛
	6. تقييم الديون وحقوق الملكية؛
	7. تقييم الالتزام باللوائح والقوانين؛
	8. تقييم مساهمة المؤسسة الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد الوطني.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006،

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

المطلب الثاني: أسس اعداد القوائم المالية

يتطلب اعداد المؤسسة لقوائمها التحلي والاعتماد على مجموع من والفروض والمبادئ المحاسبية المالية التي لا بد من التقيد بها حتى تكون لها قيمة وتحقق الأغراض التي وجد لأجلها، حيث سنحاول في هذا العنصر ايجاز أهم الفروض والمبادئ محاسبية لإعداد القوائم المالية.

أولاً: الفروض المحاسبية لإعداد القوائم المالية

عند اعداد القوائم المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. **فرض الاستمرارية:** عند اعداد البيانات المالية على إدارة المؤسسة الاخذ بعين الاعتبار مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية، ويتم أساسا اعداد البيانات المالية على أساس أنها ستستمر، ما لم يوجد هناك حقائق تفيد بخلاف ذلك¹.
2. **فرض الاستحقاقية:** يتم اعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق، حيث يتم الاعتراف بأثار العمليات المالية والاحداث الأخرى عندما تحدث، بغض النظر عن الاستلام أو دفع النقدية وكذلك يتم تسجيل هذه العمليات في السجلات وادراجها ضمن القوائم المالية عن الفترة التي نمت فيها².
3. **فرض الوحدة المحاسبية:** من خلال هذا الفرض لا يتم الأخذ بعين الاعتبار إلا الأحداث التي لها علاقة بنشاط المؤسسة أو وحدتها القانونية، وهذا بهدف التمييز بين شخصية المؤسسة وشخصية ملاكها كما يهدف إلى تحديد مسؤولية المؤسسة اتجاه الأطراف المتعاقدة معها، وقد نص النظام المحاسبي المالي على هذا الفرض من خلال المادة 6 من المرسوم التنفيذي 08-156³.
4. **فرض وحدة العملة النقدية:** يلزم هذا المبدأ جميع المؤسسات التي تخضع للنظام المحاسبي المالي أن تكون القوائم المالية الأساسية وملحقاتها مقيمة بالدينار الجزائري، أي أنه إذا كانت هناك صفقات تمت بالجزائر بعملات أجنبية فلا بد من تحويلها إلى الدينار الجزائري، مع ضرورة شرح وتفسير هذا في ملحقات القوائم المالية، وقد نص النظام المحاسبي المالي على هذا الفرض من خلال المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156⁴.

ثانياً: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

يمكن تلخيص أهم المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية فيما يلي:

¹ وليد عبد القادر، حسام الدين خدش، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 68.

² نفسه، ص 68.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07، المادة 06، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، ص 11.

⁴ نفسه، المادة 10، ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

1. مبدأ التكلفة التاريخية: تعتبر المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لأن الأصول والالتزامات تسجل محاسبيا بتكلفة حيازتها، فأهمية هذا المبدأ تظهر إذا ما استخدم معيار اخر خلاف التكلفة كأساس للقياس والتسجيل فاذا استخدم سعر البيع الجاري، سيكون هناك عدة أسعار بعدد الافراد العاملين بقسم المحاسبة، كما يمكن للإدارة أن تتلاعب في ارقام الإيرادات والمصروفات والعناصر الأخرى لتحسين صورة المؤسسة في أعين المستثمرين¹.

2. مبدأ الاعتراف بالإيراد: يتم التحقق من الايراد عندما يتم تبادل السلعة أو تؤدي الخدمة بالنقدية أو أصول أخرى، وتعتبر الايرادات قابلة للتحقق عندما تكون الأصول المستلمة قابلة للتحويل الى نقدية، بالإضافة الى التحقق أو القابلية للتحقق، فإن الايراد لا يتم الاعتراف به الا إذا اكتسب، ويعتبر مكتسبا عندما تكون المؤسسة قد أنجزت النشاط الذي يؤهل لتحقيق المنافع المتمثلة في الإيرادات².

3. مبدأ المقابلة: يتم الاعتراف بالمصروفات عندما يتم استخدام أو استنفاد الموارد لتحقيق الإيرادات، ولذلك فإن الاعتراف بالمصروفات يرتبط أيضا بالاعتراف بالإيرادات، ولتحديد صافي الأرباح للفترة فإنه يتم مقابلة المصروفات مع الإيرادات. وفي حالة عدم وجود الارتباط الواضح بين الإيرادات والمصروفات لتحقيق المقابلة بينهما، يتم استخدام عادة احدي طرق توزيع التكلفة، مثل الإهلاك لتوزيع تكلفة الأصول الثابتة لتقريب عملية المقابلة بين المنافع والتكاليف³.

4. مبدأ الإفصاح الكامل: وهو من أهم المبادئ المحاسبية، ويعني أن القوائم المالية يجب أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، فاذا كان هناك نقص في معلومات تؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية، فإنه يتعين تقديم هذه المعلومات، وعادة ما تقدم المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو كمعلومات إضافية وملاحظات على القوائم المالية أو في جداول ملحقة⁴.

5. مبدأ الصورة الصادقة: ينص هذا المبدأ على ان القوائم المالية لا بد ان تظهر الصورة الحقيقية والصادقة عن الوضعية المالية وأداء المؤسسة، حيث ان الصورة الصادقة هي عبارة عن هدف تسعى اليه المؤسسة عن طريق المحاسبة بالتمثيل الصادق للعمليات المالية ومختلف الاحداث والتدفقات التي تقوم بها المؤسسة، فالصورة الصادقة هي تلك المعلومات المالية التي يتم اعدادها وفق معايير متعددة وتلقى القبول العام في سوق المعلومات المالية⁵.

¹ كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص44.

² نفسه، ص45.

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص50.

⁴ نفسه، ص50.

⁵ إسماعيل رزقي، اعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص29.

المطلب الثالث: القوائم المالية الأساسية

تمثل هذه القوائم مخرجات النظام المحاسبي المالي والتي سنعتمد عليها في الجزء التطبيقي من الدراسة.

أولاً: الميزانية

تعرف بأنها قائمة الوضع المالي أو الميزانية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة من أموال خاصة والخصوم، واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى¹. كما تعتبر الميزانية الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة عن حالة المؤسسة في لحظة زمنية غالباً ما تكون نهاية السنة، لذلك يتم تبويب عناصرها في مجموعات ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المؤسسة المالية، كما تساعد في إجراء التحليلات والمناقشات المناسبة للحكم على وضعية المؤسسة².

يساعد تبويب بنود الميزانية في مجموعات متشابهة على تقديم صورة واضحة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك تقييم سيولة المؤسسة في الفترة المالية القادمة:

1. **الأصول:** وهي مجموعة الأصول الاقتصادية المملوكة للمؤسسة المتاحة للاستخدام في نشاطها، وبذلك يدور جوهر مفهوم الأصل في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الأصل، والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التدفقات النقدية وما في حكمها للمؤسسة، وكذلك لمشاركتها في العملية الإنتاجية كجزء من الأنشطة التشغيلية، كما لها القابلية للتحويل الى نقد³.

2. **الخصوم:** تتمثل الخصوم في الأموال التي تساعد المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الاجل أو ديون قصيرة الاجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن التي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة⁴، وبشكل عام تصنف عناصر الخصوم الى:

- **الخصوم الجارية:** وهي تعهد والتزام يتوقع منطقياً أن يتم سداؤه خلال سنة واحدة، من امثلة ذلك حسابات الدائنين، حساب الرواتب والأجور، ومدفوعات الضرائب، وحتى الديون طويلة الاجل إذا استحق اداؤها ضمن السنة الواحدة وجب تصنيفها بالخصوم الجارية... الخ⁵.
- **الخصوم غير الجارية:** وهي تعهد والتزام لا يتوقع منطقياً أن يتم الوفاء به خلال سنة واحدة، ومن امثلة ذلك أوراق الدفع طويلة الاجل، القروض طويلة الاجل، سندات الاقتراض⁶.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، عمان، 2005، ص 278.

³ محمد عباس بدوي وعبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 19.

⁴ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 20.

⁵ نضال محمود الرحيمي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013، ص 43.

⁶ نفسه، ص 43.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

• الأموال الخاصة: تتمثل في الموارد المستثمرة من طرف الملاك في المؤسسة، وهي تساوي مجموع الأصول مطروحا منها مجموع الخصوم، وتعتبر الأموال الخاصة بمثابة حق متبقي لأن حقوق الغير تأتي في المقدمة قانونا¹.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج على أنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز والنتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب او الخسارة"².

وفيما يلي شرح موجز للمفاهيم الأساسية المشكلة لجدول حسابات النتائج³:

1. **الإيرادات:** تتمثل في التدفقات الداخلة أو اية زيادة تحدث في أصول المؤسسة أو نقص أو تسوية لخصومها أو في كليهما خلال الفترة المحاسبية بسبب إنتاج المنتجات أو أداء خدمات أو تنفيذ أنشطة أخرى تقع في نطاق العمليات الرئيسية في المؤسسة.

2. **المصروفات:** تتمثل المصروفات في التدفقات الخارجية أو اية استخدامات أخرى لأصول المؤسسة أو زيادة تحدث في خصومها أو في كليهما خلال الفترة المحاسبية بسبب إنتاج المنتجات أو أداء خدمات أو تنفيذ أنشطة أخرى تقع في نطاق العمليات الرئيسية في المؤسسة.

3. **الأرباح:** تتمثل في الزيادة التي تحدث على الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية وذلك بسبب أنشطة أو احداث عرضية تقع خارج نطاق الزيادة الحادثة في تلك الاموال بسبب الإيرادات أو استثمارات الملاك.

4. **الخسائر:** تتمثل في النقص الذي يحدث على الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية وذلك بسبب أنشطة أو احداث عرضية تقع خارج نطاق النقص الحادث في تلك الأموال بسبب المصروفات أو اية توزيعات للملاك.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة

بالمقارنة مع قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج يعتبر جدول سيولة الخزينة حديث عهد نسبيا، وقد أوجده المحاسبون لسد الثغرة في المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، وذلك بتوفير المعلومات التي تعجز عنها قائمتا الميزانية

¹ فالتر ميجس، روبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1995، ص48.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد رقم 19، الصادر يوم 25 مارس 2009، ص24.

³ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص ص 434-435.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

وجداول حسابات النتائج، والتي تتمثل في المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث على مدار الفترة المحاسبية في عناصر كل من الأصول والخصوم والأموال الخاصة، وبالتالي تحدث تغيراً للمؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية عما كانت عليه في بدايتها¹.

ونوجز فيما يلي أهم الأهداف التي أوجدت جدول سيولة الخزينة لتحقيقها وفقاً لما جاء به الرأي رقم (19) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين²:

1. تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة التي تمارسها خلال الفترة المحاسبية، كما توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت من توفيرها من خلال نشاطها التشغيلي خلال تلك الفترة؛
2. توفير معلومات مكتملة للإفصاح عن التغيرات الحاصلة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، وذلك بشأن مجالات الإفصاح التي لم يكن بالإمكان توفيرها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.

رابعاً: جدول تغير الأموال الخاصة

يعرف على أنه "قائمة يعرض ملخص التغيرات التي حصلت على الأموال الخاصة خلال فترة معينة"³. ويعرف أيضاً على أنه "يشكل جدول تحليلي للحركات التي اثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"⁴.

فالمعيار الدولي [IAS.1] يشترط على المؤسسة بعرض جدول تغير الأموال الخاصة كعنصر منفصل عن القوائم المالية، ويجب أن تتضمن حسب [ISA1.97] ما يلي⁵:

1. الربح والخسارة عن الفترة؛
2. كل عنصر من الدخل ومن المصاريف عن الفترة والذي له علاقة مباشرة بالأموال الخاصة ومجموعها؛
3. إجمالي دخل ومصاريف الفترة (المحسوبة على أساس مجموع ما ورد في الفقرتين أعلاه) مبينا بشكل منفصل مجموع المبالغ المخصصة للملاك في المؤسسة وللملاك الأقلية؛
4. من أجل كل عنصر من الأموال الخاصة يجب توضيح آثار التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء.

¹ المرجع السابق، ص 172.

² نفسه، ص 483.

³ طلال محمد الجحاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار البازوري، عمان، 2009، ص 232.

⁴ الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁵ عقاري مصطفى، المعيار الخاسي 1 عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 22.

المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع ذات الدرجة العالية من الأهمية في الإدارة المالية، لما له من تأثير مباشر في التخطيط المالي السليم، فهو يقوم على تشخيص حالة المؤسسة لفترة معينة بالاعتماد على طرق وأساليب تهدف الى دراسة تفصيلية للبيانات المالية وفهمها وتفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها على هذا النحو، مما يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف في السياسات المالية والبيعية والإنتاجية.

المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الوظائف ذات الأهمية البالغة في الإدارة المالية للمؤسسة وأصحاب المصالح لتحويل البيانات المالية الى معلومات يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المختلفة، وعليه تقوم في هذا العنصر بعرض أهم المفاهيم والاهداف المرجوة منه.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على "أنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة للشركة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها"¹.

كما عرفه ناجي الحياي على أنه "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"².

كما يعرف التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والتنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداة المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات"³.

ثانياً: اهداف التحليل المالي

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات اصولها ومفردات خصومها وايراداتها ومصروفاتها، كما أن الهدف من استعمال التحليل المالي اثار الأسئلة ووجه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعمامة تطبقها المؤسسة"⁴.

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص9.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق، عمان، 2004، ص21.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006، ص3.

⁴ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد، عمان، 2008، ص88.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

ويمكن بشكل عام حصر اهداف التحليل المالي في الجوانب التالية¹:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم المركز المالي للمؤسسة؛
- تقييم المركز الائتماني للمؤسسة؛
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- تقييم المركز التنافسي للمؤسسة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية؛
- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة ولتقييم الأداء.

المطلب الثاني: اساسيات في التحليل المالي

سنحاول في هذا العنصر التطرق لمنهجية التحليل المالي والاسس العامة التي يتبعها المحلل المالي للوصول الى الهدف المرجو من التحليل وهو التعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً: منهجية التحليل المالي

بالرغم من أن طريقة المحلل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن الأسس العامة ما يلي²:

1. تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل: يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي سيسعى المحلل لمعرفتها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدأ صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.
2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوحي المزيد من الدقة في التحليل، ومعرفة الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول الى غايته: فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على ادبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص3.

² مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص ص 122-123.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

4. اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضع البحث، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.
5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الاجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصبعب والأكثر أهمية، وتحتاج الى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من الحقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك الى تفسير معقول لنتيجة التحليل.
6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه.
7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس بالأرقام المطلقة والنسبية.
8. تحليل أسباب الانحرافات وتحديد لها.
9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

- يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة، ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية¹:
1. التحليل الائتماني: يستخدم هذا التحليل بهدف التعرف على الأخطار التي قد تحدث في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
 2. التحليل الاستثماري: الذي يقوم بهذا التحليل المستثمرون من افراد وشركات حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس الربحية للمؤسسة.
 3. تحليل الاندماج والشراء: يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين، فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شرائها، كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.
 4. التخطيط المالي: تتمثل عملية التخطيط المالي في وضع تصور لأداء المؤسسة في المستقبل، وهنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في العملية من حيث تقويم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
 5. الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
 6. تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على

¹ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007، ص151.

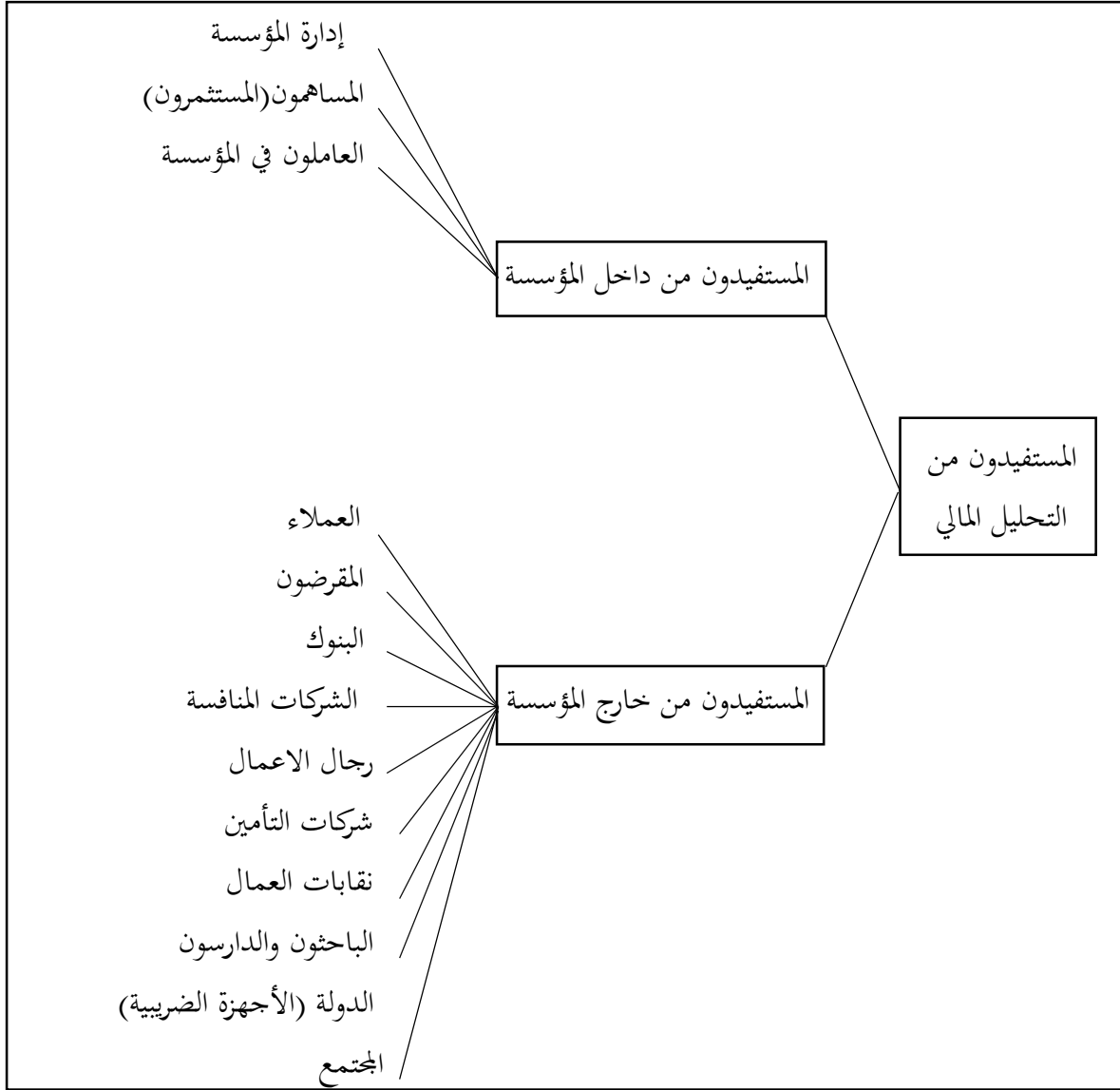
الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية¹.

ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تنطلق اهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة منه والتي عادة ما تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1): المستفيدون من التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص100.

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار اسامة، عمان، 2010، ص208.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

وعليه فإن كل طرف من هذه الأطراف لا بد من أن يحصل على معلومات تخص المؤسسة، وهذه المعلومات تصبح هدفه الرئيسي في التعبير عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة¹.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

تستخدم أدوات التحليل المالي للتعرف على الاتجاه المستقبلي لنشاط المؤسسة ما إذا كان يتحسن ام أن المؤسسة تتدهور، ومن خلال ما يلي نتناول أدوات التحليل المالي:

أولاً: التحليل الافقي

يعرف على أنه "مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنين، وذلك بهدف التعرف على اتجاه تحليل البند، وهو معروف بتحليل الاتجاهات"².
ويساعد التحليل الافقي على³:

- فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية؛
- تحديد الاتجاهات التي يحدث فيها اختلاف على نطاق واسع يتطلب البحث والدراسة والتحليل؛
- يساعد التحليل الافقي في دراسة ومعرفة حركة البند المراد تحليله على مدار عدة فترات مالية مختلفة وذلك بهدف معرفة مقدار واتجاه التغير في البند خلال فترة التحليل؛
- يساعد في وضع سلسلة زمنية للتغيرات التي تحدث في البند المالي بما يمكن من التنبؤ بالتغيرات المتوقعة على نفس البند في المستقبل.

ثانياً: التحليل العمودي

يعرف على أنه "عبارة عن اظهار النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية للمجموعة التي ينتمي اليها هذا العنصر، وهذا يعني أن مجموعة العناصر ستتحول الى رقم مئوي، أو أن يتم اظهار نسبة عنصر ما الى المجموع الكلي في الميزانية"⁴.

كما أنه لا يمكن الحكم على ملائمة هذه النسب اقتصاديا الا إذا تمت مقارنتها مع⁵:

1. مقارنة نسب السنة الحالية مع نسب لسنوات سابقة، وذلك حتى يمكن التعرف على الأسباب التي أدت للزيادة أو للنقصان في تلك النسب من سنة الى أخرى، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة من سنة لأخرى.

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص 101.

² محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 155.

³ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

⁴ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، 2012، ص 34.

⁵ نفسه، ص 34.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

2. مقارنة نسب المؤسسة الحالية مع نسب مؤسسات أخرى عاملة في نفس المجال وبنفس الظروف الاقتصادية المحيطة.

ثالثا: النسب المالية

النسب المالية هي مؤشرات مالية يتم استخدامها لتوضيح العلاقات بين البنود في القوائم المالية بغية الكشف عن نقاط القوة والضعف في النواحي المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال بيان وتوضيح ما إذا كانت النسب في صالح المؤسسة أو ضدها¹.

على الرغم من تعدد أنواع النسب المالية، إلا أنه يمكن تقسيمها الى أربعة مجموعات رئيسية، يمكن إلقاء الضوء على كل منها بإيجاز فيما يلي:

1. نسب النشاط²:

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الأصول، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي اعلى ربح ممكن.

- نسبة المبيعات الى اجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة الى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لن يمكن من زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر.

$$= \frac{\text{نسبة المبيعات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

● نسبة المبيعات الى صافي رأس المال العامل:

وترجع أهمية هذه النسبة الى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة، هذا بالإضافة الى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات.

$$= \frac{\text{نسبة المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

● معدل دوران المخزون:

¹ احمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء، المكتبة العصرية، المنصورة، 2008، ص82.
² محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصار العلمي، عمان، 2010، ص ص213-215.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل دوران المخزون يعتبر دليلاً قوياً على كفاءة الأداء، إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المؤسسة لبعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة.

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}} \text{ مرة}$$

وبشكل عام يمكن القول أن معدل الدوران المرتفع مؤشر على قدرة الإدارة على إبقاء المخزون في أعلى مستوى له، بالإضافة إلى قدرتها على تصريف البضائع بسرعة.

2. نسب السيولة¹:

وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل، وتعبّر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها إلى متداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية (سنة واحدة)، وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها وأهم هذه المؤشرات:

● نسبة التداول:

وهي العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة، وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

● نسبة السيولة السريعة:

إن هذه النسبة تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة، إلا أنها تقوم على استبعاد كل من المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً، وتحسب كما يلي:

$$= \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصروفات المدفوعة مقدماً})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

● نسبة الجاهزية النقدية:

تركز هذه النسبة على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد، الأوراق المالية قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي:

$$= \frac{\text{النقد في الصندوق والبنك} + \text{اذونات الخزينة المركزية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

3. نسب المديونية¹:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل هيكل راس المال وقدرتها على سداد هذه الديون، وتشتمل على النسب التالية:

- نسبة الديون الى الأصول:

تقيس هذه النسبة نسبة الدين في راس المال وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا لزيادة مخاطر المؤسسة.

$$= \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- نسبة تغطية الفوائد:

تقيس قدرة المؤسسة على الالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليها نتيجة اعتمادها على الاقتراض، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر المؤسسة اتجاه الديون.

$$= \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{الفوائد}}$$

- نسبة التغطية الشاملة:

تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها والتي تتميز بالأقساط الثابتة مثل مصاريف الاستئجار ومصاريف تسديد القروض إضافة لأقساط فوائد هذه القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت مخاطر المؤسسة.

$$= \frac{\text{الايراد قبل احتساب مصاريف الإهلاك والإطفاء والفوائد والضرائب}}{\text{تسديد القروض + فوائد القروض + مصاريف الاستئجار}}$$

4. نسب الربحية:

وهي تلك النسب التي تقيس نتيجة اعمال المؤسسة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، ويختلف استخدام هذه المؤشرات حسب طبيعة المؤسسة والطرق والأساليب المحاسبية المتبعة في استخراج نتيجة اعماله والظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية²، وفي ضوء ذلك نستطيع تقسيم نسب الربحية الى نوعين:

¹ عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار حامد، عمان، 2010، ص ص 73-74.

² دريد كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، 2009، ص 86.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

❖ النسب التي تقيس ربحية المؤسسة استنادا الى المبيعات¹:

- نسبة مجمل الربح الى المبيعات:

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة وادائها في التعامل مع مكونات كلفة المبيعات وسعر بيع البضاع.

$$= \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ويقصد بمجمّل الربح (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة)، ولذلك فإن النسبة تبين الأرباح التي تحقّقها المؤسسة من المبيعات بعد استبعاد كلفة البضاعة، بحيث يعطينا مؤشرا على كفاءة ومدى نجاح سياسات التسعير للمؤسسة وتطور حجم المبيعات.

- نسبة صافي الربح الى المبيعات:

تتم هذه النسبة بمعرفة نتيجة اعمال المؤسسة بعد الضرائب، وبذلك فهي تهتم بكافة الإيرادات وعناصر التكاليف والمصروفات المتحققة بضمنها الإيرادات أو الخسائر من خارج النشاط الأساسي للمؤسسة.

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

تعطي هذه النسبة مؤشرا على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة اية خسائر.

❖ النسب التي تقيس ربحية المؤسسة استنادا الى حجم الاستثمارات²:

إن الهدف من هذه المجموعة هو قياس ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسة، وأهم نسب هذه المجموعة:

- نسبة العائد على الأصول:

$$= \frac{\text{صافي الربح} + \text{الفوائد}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

تعتبر من أفضل النسب التي تقيس ربحية المؤسسة الى اجمالي الاستثمارات والتي تحولت الى أصول.

- نسبة العائد على حقوق المساهمين:

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين (حق الملكية)}}$$

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

¹ المرجع السابق، ص 86-87.

² مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 233-234.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

- معدل دوران مجموع الأصول:

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال أصولها بفعالية تحقق العائد الأقصى لها.

5. نسب السوق:

جميع النسب المالية التي تم تناولها ضمن مجموعة النسب الأربعة السابقة مشتقة من جدول حسابات النتائج والميزانية، الى جانب هذه المجموعات من النسب المحاسبية يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق لأداء المؤسسة، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي¹:

- العائد على السهم (نصب السهم من الأرباح):

تعتبر هذه النسبة احدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من الأسهم في نهاية الفترة المالية، وتحسب كما يلي:

$$= \frac{\text{الربح بعد الفوائد وحقوق حملة الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة}}$$

ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري.

- نسبة سعر السهم الى عائده:

تقوم هذه النسبة على العلاقة بين سعر السهم السوقي وعائده من الأرباح وتحسب بموجب العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{العائد لكل سهم}}$$

تعبّر هذه النسبة عن المبلغ الذي يريد أن ينفقه المستثمر على كل دينار من الربح الذي يحققه السهم.

- نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية:

تمثل هذه النسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ممثلة بمجموع حقوق المساهمين التي تتكون من راس المال المدفوع والاحتياطات والارباح المدورة، وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{السعر السوقي}}{\text{القيمة الدفترية لكل سهم}}$$

وتحسب القيمة الدفترية لكل سهم كما يلي:

¹ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص ص 336-339.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

$$= \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لتقييم المستثمرين للمؤسسة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرون سعرا اعلى من القيمة الدفترية لأسهم الشركات ذات المردود المرتفع.

● نسبة المدفوع من الأرباح:

هذه النسبة مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة للتوزيع. وتحسب كما يلي:

$$= \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة}}$$

وتعكس هذه النسبة وجهة نظر الإدارة في الإمكانيات الاستثمارية للمؤسسة.

● عائد التوزيع:

$$= \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوق}}$$

تعتبر هذه النسبة مقرونة مع العائد على السهم من أهم الوسائل المستعملة للحكم على فرص الاستثمار.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية والتحليل المالي

خلاصة واستنتاجات:

تتمثل أهمية المعلومات المالية (القوائم المالية) التي تصدرها المؤسسات في اعتماد مستخدميها عليها عند اتخاذهم للقرارات بصفة عامة او لتحسين العملية التسييرية كونها تتمتع بالمصداقية اللازمة وبالذقة المطلوبة.

إن المعلومات التي يتم عرضها بتلك القوائم تقدم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وعن أنشطتها، ومن اجل فهم تلك المعلومات بالشكل الصحيح يلجا المستخدم الى التحليل المالي لغرض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه المؤسسة في المستقبل.

لا يعتمد المحلل المالي على الربط بين مفردات القائمة الواحدة بل يعتمد على الربط بين المعلومات الواردة بأكثر من قائمة وهو ما يتجلى من خلال مؤشرات التحليل المالي شائعة الاستخدام.

الفصل الثاني:

مساهمة المعلومات المالية في

التحليل المقارن للتدفقات

النقدية

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

تمهيد:

من خلال دراستنا للمعلومات المالية يتضح لنا أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات كاملة موضوعية وشفافة وأكثر صدق تسمح بمعرفة الأداء المالي للمؤسسة من أجل تشجيع المستثمرين تضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم في مصدر موثوق.

ولقد أثمر مشروع النظام المحاسبي المالي المنبثق من المعايير الدولية عن ظهور عدة مؤشرات هامة في التحليل المالي من بينها جدول سيولة الخزينة الذي يعتبر أداة تظهر كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى، وبالتالي يمكن الاعتماد على مثل هذه المعلومات لتوقع قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم من نقد أو ما يشابهه وكذا تقييم كفاءتها في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل. حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا المتكون من ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة؛
- المبحث الثاني: اعداد وعرض جدول سيولة الخزينة؛
- المبحث الثالث: التحليل المقارن للتدفقات النقدية.

المبحث الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة

إن وجود جدول سيولة الخزينة بشكله الحالي لم يكن سوى نتيجة مروره بعدت مراحل تطورت فيها مفاهيم ودلالات اعداد وعرض التدفقات النقدية، كما أن الطريق نحو الاعتراف به دوليا مر على تجارب الخطأ والصواب، والتي إن دلت فهي تدل على أهميته التي لا تقل عن أهمية الميزانية و جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: مفاهيم حول جدول سيولة الخزينة

يسمى قائمة التدفقات النقدية او جدول تدفقات الخزينة الا أن النظام المحاسبي المالي تبنى تسمية جدول سيولة الخزينة.

أولاً: لحة تاريخية

كانت أولى المحاولات لإيجاد جدول سيولة الخزينة عندما بادرت المؤسسات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الخمسينيات تطوعاً، بعرض قائمة تحليلية مرفقة تعكس التطورات التي حدثت في الأموال من خلال المقارنة بين مركزين ماليين متتاليين، وتظهر هذه المقارنة عناصر الزيادة والنقص التي حدثت خلال الفترة¹.

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أصدر عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية"، كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة العامة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق الحسابات الخارجي مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى.

ثم أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (3) عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن المؤسسة، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات. وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC عام 1970 م بيانها رقم (17) الذي طلبت فيه من جميع المؤسسات المسجلة لديها، بأن تُضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة بموارد الاموال واستخداماتها مما دفع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يصدر في العام التالي أي عام 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى بما يلي:

1. تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي".
2. أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية.
3. أن تصبح هذه القائمة مشتملة على رأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة.

¹ رفعت عبد الحلیم وآخرون، أثر معايير الخاسبة الدولية على الشركات، المؤسسة العربية للتنمية العربية، القاهرة، 2014، ص36.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

4. أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها، إما وفقاً لمدخل رأس المال العامل أو وفقاً لمدخل التدفق النقدي.

وفي عام 1987 م صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بيان رقم (95) الذي ألزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار (جدول سيولة الخزينة) كواحد من القوائم المالية الأساسية، بحيث يحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في الجدول، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 7) المعدل، والصادر عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية عام 1997 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 فإن هذا الجدول يعرض باعتباره جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة، وقد أوصى هذا المعيار بإعداده بشكل يفصح عن حركة النقدية¹.

ثانياً: دورة النقدية (ماهية النقدية)

إن الإلمام بالتدفق النقدي داخل المؤسسة يعتبر أمراً حيوياً في استيعاب الإدارة المالية ويظهر الشكل رقم (1.2) هذه الفكرة بوضوح، فعندما تقوم أي مؤسسة بنشاطها فأنها تحقق المبيعات التي بدورها تؤدي إلى:

1. تخفيض المخزون.

2. زيادة النقدية.

3. تحقيق ربحية إذا زادت إيرادات المبيعات عن تكلفة المبيعات.

تؤدي هذه العمليات إلى تغيير الميزانية، ويظهر ذلك في جدول حسابات النتائج، بحيث يكون للتوقيت أثر ملموس على القوائم المالية، وفي الشكل رقم (1.2) تمثل المستطيلات حساباً الميزانية (الأصول والخصوم) في حين تعبر الدوائر عن بنود جدول حسابات النتائج، ويمكن النظر إلى كل مستطيل باعتباره خزان للمياه حيث تؤثر عمليات المؤسسة على الحسابات بالزيادة والنقص، وبالتالي يتغير مستوى المياه داخل الخزان، فتحصيل حسابات العملاء تخفض من خزان العملاء وتزيد خزان النقدية.

ويلاحظ أن حساب النقدية هو محور الشكل رقم (1.2)، وهناك بعض الأحداث مثل تحصيلات الذمم أو الاقتراض من البنوك التي تؤدي إلى زيادة حساب النقدية في حين أن دفع الضرائب والفوائد وتوزيعات الأرباح وسداد أوراق الدفع تؤدي إلى انخفاض حساب النقدية، ويمكن ذكر نفس الشيء بالنسبة لجميع حسابات الميزانية.

كما أن زيادة المبيعات يتطلب الحصول على نقدية لما بالاقتراض من أحد البنوك أو إصدار أسهم جديدة، وعلى سبيل المثال إذا توقعت مؤسسة ما زيادة المبيعات فستقوم بما يلي:

¹ سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 73-74.

² محمد صالح الحناوي، نحال فريد مصطفى، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص 38-41.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

1. شراء أصول ثابتة جديدة من خلال عملية الانفاق الرأسمالي.

2. زيادة المشتريات من المواد الأولية فترفع من قيمة حسابات مخزون المواد الأولية والحسابات الدائنة.

3. زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي الى زيادة حسابات الأجر المستحقة ومخزون المنتجات.

وفي هذه الحالة سيتم إنفاق نقدية فينخفض حساب النقدية ثم ينخفض الحساب أكثر بعد فترة زمنية قليلة عن سداد الديون، ويتم هذا الانفاق قبل ورود أي نقدية ناتج عن البيع، وحتى بعد إتمام عملية البيع فسيكون هناك فجوة زمنية قبل تحصيل حسابات العملاء أو الذمم.

والواقع أن الأمر هنا يتوقف على مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في بداية الفترة وعلى الفترة الزمنية لدورة الإنتاج/البيع/التحصيل، وعلى قدرة المؤسسة على تأجيل سداد ديونها، وقد تضطر الى الحصول على أموال إضافية بكميات كبيرة من خلال اصدار سندات أو أسهم عادية أو بالاقتراض من البنوك.

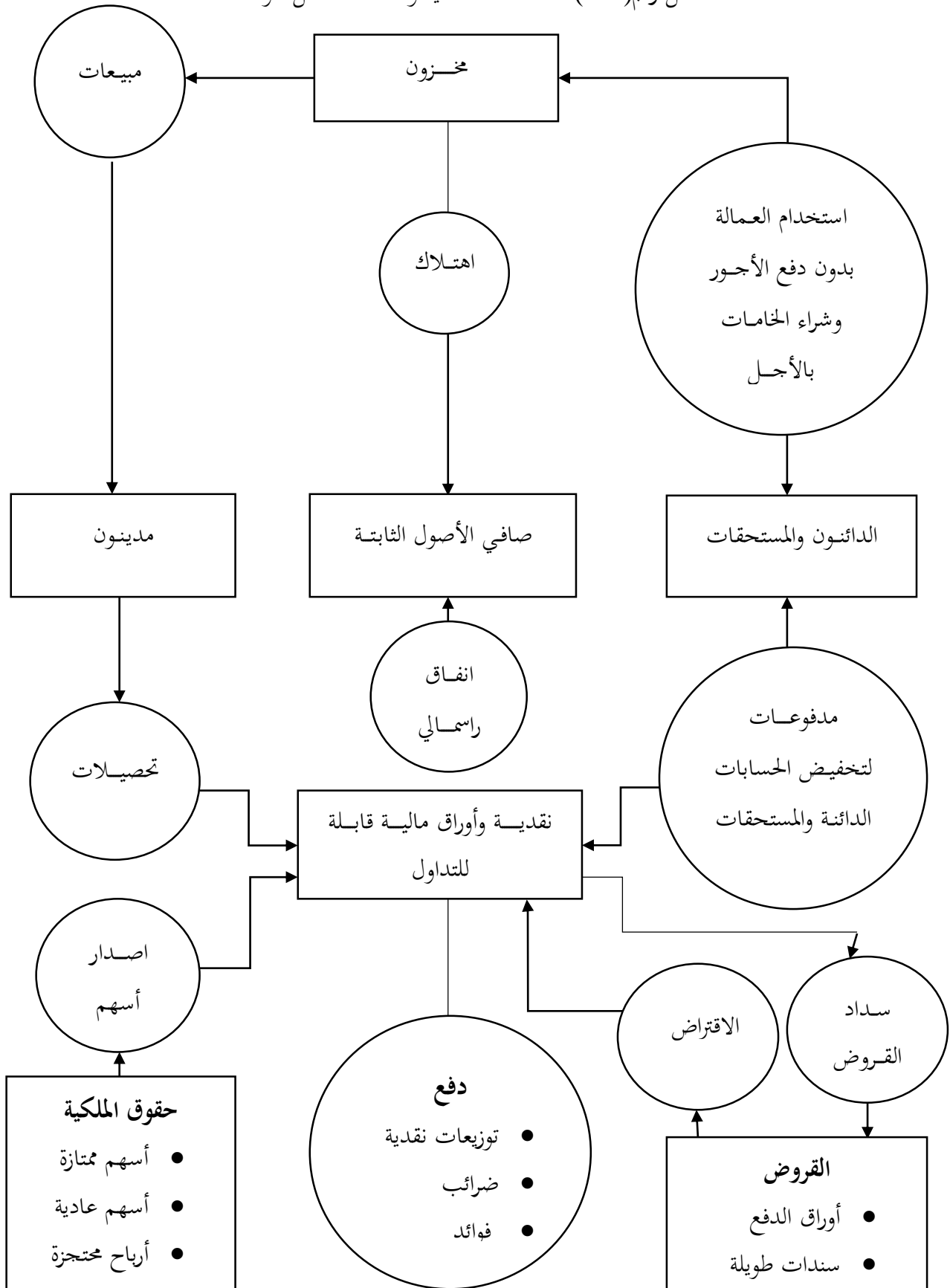
وإذا كانت المؤسسة ناجحة وتحقق أرباحها فإن إيرادات المبيعات فيها تزيد عن تكلفتها، كما أن تدفقاتها النقدية الداخلة ستزيد عن التدفقات النقدية الخارجة، ولكن لا بد من ملاحظة أن حتى المؤسسات الناجحة يمكن أن تواجه عجز في النقدية إذا كان نموها سريعاً، فهي قد تضطر أن تقوم بالدفع لمصنعها وموادها الأولية وعملائها قبل تدفق حصيلة مبيعاتها الجديدة. ولهذا السبب فإن المؤسسات التي تتميز بدرجة عالية من النمو عادة ما تتطلب قروضا كبيرة من البنوك أو من مصادر أخرى.

أما المؤسسات غير الناجحة فإن تدفقاتها النقدية الخارجة عادة ما تزيد عن تدفقاتها الداخلة، ويترتب على ذلك انخفاض حجم النقدية المتاحة مما يبطئ من عملية سداد الديون، وبالتالي تلجأ المؤسسات الى الاقتراض بكثافة وهذا بدوره يزيد من حجم التزامات وخصوم المؤسسة، وبصورة مشابهة فإن خطة توسع طموحة وبصورة مغالى فيها تؤدي عادة الى زيادة حجم المخزون والأصول الغير جارية بصورة غير طبيعية، في حين أن سياسة متساهلة للغاية في تحصيل المستحقات تؤدي الى زيادة حجم حساب العملاء أو الذمم، وبالتالي ظهور الديون المعدومة وانخفاض أرباح المؤسسة.

وأخيراً فإن أي مؤسسة يحدث بها عجز في النقدية ولا تستطيع أن تقوم بسداد الديون لا يمكن الاستمرار في التشغيل ويكون مآلها الى الإفلاس، وعلى هذا الأساس فإن التنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية هو عنصر أساسي وهام للإدارة المالية، والمحللون الماليون على علم تام بهذه الأهمية.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

الشكل رقم (1.2): التدفقات النقدية والحامات داخل المؤسسة



المصدر: محمد صالح الحناوي، نبال فريد مصطفى، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 39.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

المطلب الثاني: اساسيات حول جدول سيولة الخزينة

نعرض في هذا العنصر أهم المفاهيم والمبررات للاعتماد على جدول سيولة الخزينة والأهداف المرجوة من اعداده.

أولاً: مفهوم جدول سيولة الخزينة

سنحاول في هذا العنصر تقديم مجموعة من المفاهيم لجدول سيولة الخزينة:

حسب القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008 يعرف جدول سيولة الخزينة على انه "إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية"¹.

كما قدم المعيار الأمريكي 95 الصادر عن FASB انطلاقاً من الهدف المرجو منها على انه "قائمة تقدم معلومات عن مقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة"². وتعرف أيضاً بأنها من "أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة، حيث تظهر هذه القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في ارصدها النقدية مع بيانات مصادر اوجه تلك المتحصلات والمدفوعات"³.

كما عرف من خلال وصفه " بأنه دورة تساهم في استعمال النقد في الاعمال لاكتساب الموارد التي تحقق النجاح في الأنشطة والخدمات المنتجة لتقديمها للعملاء ومن ثم تجميع دفعاتهم المستلمة لتكون الموارد جاهز للاستثمار في مصادر جديدة ثم تتكرر الدورة"⁴.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن جدول سيولة الخزينة هو قائمة مالية تهدف الى ابراز التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.

ثانياً: مبررات الاعتماد على جدول سيولة الخزينة⁵

من السهل للمؤسسة التلاعب بالأرقام ولكن من الصعب جداً أن تتلاعب بالنقدية المقبوضة، لهذا يجب مراقبة نقدية المؤسسة عن كثب عند تحليل السيولة، فالمعلومات التي يوفرها جدول سيولة الخزينة يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من المعلومات التي توفرها الميزانية جدول حسابات النتائج، حيث أن الميزانية توفر معلومات جامدة

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008، مرجع سبق ذكره، ص26.

² Robert F.Meigs and Walter B.Meigs, **Accounting the for business decision**, 8^{ème} éditions, Me. Graw Hill Publishing company, 1990, P729.

³ عبد الوهاب ميدي، علي سماي، الخاسبة المالية وفق النظام الخاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص45.

⁴ كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نموذج Kida، العدد، 30، مجلة الغرى، جامعة الكوفة، 2014، ص9.

⁵ ثائر عدنان قديمي، قيس اديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003)، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، 2006، ص12.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

والتي تقيس فترة مالية معينة من الوقت، أما جدول سيولة الخزينة فيحتوي على بعض التصنيفات الغير نقدية مثل الإهلاك، والمصاريف والإيرادات المستحقة. ولكن على النقيض من ذلك فإن جدول سيولة الخزينة يعتبر كسجل للتغيرات التي تحدث في القوائم المالية الأخرى وتلقي الضوء بشكل واضح على ما يهم حملة الأسهم لمعرفة النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، حيث أن البحوث أظهرت وجود علاقة بين الشكل الذي تقدم به المعلومات والقرارات التي يتخذها المسؤولون في المؤسسة.

إن معظم المؤسسات التي تقوم بإعداد التصنيف الائتماني تستخدم بشكل رئيسي نسب جدول سيولة الخزينة في قرارات التصنيف وقياس المخاطر الاستثمارية، حيث أن جدول سيولة الخزينة يبرز التباعد بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة على الأساس النقدي فهو يحول الأرباح الواردة في جدول حسابات النتائج إلى الأساس النقدي، لذلك فإن نسب جدول سيولة الخزينة تعطي صورة أوضح للملاءة المالية للمؤسسة وحتى البنوك (كمقرضين) تفضل أن يكون لديها جدول سيولة الخزينة للمؤسسات التي ترغب بالاقتراض عند اتخاذ القرار الائتماني، وقد أثبتت الدراسات الميدانية وجود اختلافات في دقة تقييم الملاءة للمؤسسات المقترضة من قبل مدراء الإقراض في البنوك التجارية الذين يستخدمون التدفقات النقدية (أساس النقدية) والذين يستخدمون القوائم المالية على أساس الاستحقاق، وبالتالي فإن جدول سيولة الخزينة يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنوك للأسباب التالية:

1. إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
2. من الممكن أن تحقق المؤسسة أرباحاً جيدة ومع ذلك فأنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية (والعكس صحيح).

3. من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكثر مما هي عليه فعلياً باستخدام عدة طرق وأساليب (سواء كانت هذه الطرق مشروعاً أو غير مشروعاً) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية. ويعتبر جدول سيولة الخزينة أداة تحليلية إضافة إلى كونه بيان مالي حيث أنه لا ينشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

ثالثاً: اهداف جدول سيولة الخزينة

يتمثل الغرض الرئيسي من جدول سيولة الخزينة في امداد صانعي القرار بمعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة طوال الفترة المحاسبية، ويمكن تلخيص هذه الاهداف فيما يلي¹:

1. توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة وحدوده؛
2. توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاثة: (التشغيل، الاستثمار، التمويل)؛
3. مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في:

● تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛

¹ زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار الراية، عمان، 2008، ص ص 81-82.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

- تقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح ومدى حاجتها للتمويل الخارجي؛
- تقييم السيولة، أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول الى نقدية وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم؛

- اليسر المالي وقياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها ومقابلة مدفوعاتها عند الاستحقاق؛
- تساعد المعلومات التي يوفرها جدول سيولة الخزينة في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين مثل:

✓ كيف يمكن للمؤسسة أن تفسر نتيحتها عن خسائر رغم وجود تدفقات نقدية موجبة اذ يكون مرجع هذه التدفقات قيام المؤسسة ببيع أصولها الثابتة أو الحصول على قروض من البنوك.

✓ كيف يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

لذا يعتبر جدول سيولة الخزينة مفيد جدا في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة ومعرفة مدى مرونتها المالية، حيث أنه يتصف بمجموعة من الخصائص تميزه عن القوائم المالية الأخرى وتجعله أكثر شمولاً، حيث يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشرا جيد على صدق ربحية المؤسسة هذا بخلاف أنه يعتبر مكملا للميزانية في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المؤسسة.

رابعا: مصادر اعداد جدول سيولة الخزينة

- لا يتم اعداد جدول سيولة الخزينة من واقع ميزان المراجعة كما في الميزانية و جدول حسابات النتائج ولكن يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة عادة من المصادر الآتية¹:
- ميزانية مقارن بين الفترة المالية الحالية والسابقة مبينا التغيرات الناشئة في كل من الاصول والخصوم وحقوق الملكية طوال الفترة الحالية.
 - جدول حسابات النتائج عن الفترة المالية للمساعدة في تحديد مقدار النقدية الداخلة او الخارجة خلال الفترة.
 - بيانات عن عمليات مختارة من دفتر الاستاذ العام توفر معلومات اضافية مطلوبة لتحديد كيفية ورود النقدية واستخداماتها خلال الفترة.

المطلب الثالث: أهم المشكلات المتعلقة بجدول سيولة الخزينة

بعض عناصر التدفقات النقدية تثير نوعا من الجدل حول موقعها من أنشطة المؤسسة، فالموقع يختلف بالتبويب للتدفقات النقدية يختلف باختلاف طبيعة عمل المؤسسة.

¹ زهرة جريوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

أولاً: الفوائد ومقسوم الأرباح: يتم التعامل مع هذا العنصر في جدول سيولة الخزينة كما يلي¹:

1. يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية عن كل من الفوائد ومقسوم الأرباح المستلمة والمدفوعة وبشكل مستقل، وتبويب كل منها بطريقة ثابتة من فترة لأخرى سواء أكانت أنشطة تشغيلية أو تمويلية أو استثمارية.
2. يفصح عن إجمالي مبالغ الفوائد المدفوعة خلال الفترة في جدول سيولة الخزينة.
3. تبويب الفوائد المدفوعة والمستلمة ومقسومات الأرباح بوصفها تدفقات نقدية تشغيلية في الوحدات المالية، إلا أن هناك عدة بدائل في الوحدات الأخرى، إذ يمكن أن تصنف بوصفها تدفقات نقدية تشغيلية، لأنها تدخل في تحديد الربح أو الخسارة، وكبديل آخر يمكن أن تصنف كتدفقات نقدية تمويلية، لأنها تمثل تكاليف الحصول على مصادر الأموال، أو تدفقات استثمارية لأنها تمثل عوائد من الاستثمارات، ومهما كانت التصنيفات فيجب الثبات على التصنيف المعتمد من سنة مالية أخرى.
4. أما بالنسبة لمقسوم الأرباح المدفوعة فيجوز تبويبها كتدفقات نقدية تمويلية لأنها تمثل تكلفة للحصول على مصادر الأموال، أو تبويبها كتدفقات نقدية عن الأنشطة التشغيلية، وذلك لكي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مقسوم الأرباح خارج التدفقات النقدية التشغيلية.

ثانياً: الضرائب على الدخل

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما يجب تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بالأنشطة التمويلية أو الاستثمارية. وتنشأ الضرائب على الدخل من المبيعات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنها تشغيل أو استثمار أو تمويل في جدول سيولة الخزينة، وعلى الرغم من سهولة علاقة الضريبة المستحقة بالأنشطة التمويلية أو الاستثمارية فإنه من غير العملي تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث أنها تنشأ في فترة مختلفة عن التدفقات من العملية الرئيسي، ولذلك فإن الضرائب المسددة تبوب عادة كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدي الضريبي بشكل عملي من كل معاملة على حدا والتي تنشأ عنها تدفقات نقدية والتي تبوب على أنها أنشطة استثمارية².

وعليه فإن التدفق النقدي الضريبي يبوب على أنه نشاط استثماري أو تمويلي كلما كان ذلك ملائماً، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الضرائب المسددة.

ثالثاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

¹ قاسم محسن الحبيطي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² Hamid cerbah, **tableau de flux trésorerie selon les normes (IAS/IFRS)**, page bleues, Alger, 2008, p18.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

يتطلب المعيار رقم (7) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي¹:

- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ بعمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها القوائم المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية الى عملة المؤسسة باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائد في تاريخ التدفق النقدي.
 - يجب ترجمة التدفقات النقدية من المؤسسة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية.
- كما لا يمكن اعتبار الأرباح والخسار نتيجة التقلبات في معدلات سعر الصرف تدفقات نقدية، ولكن يجري الإبلاغ عن آثار التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية عن النقدية وما يعادلها المحتفظ بها أو التي ستتحقق بعملة اجنبية في جدول سيولة الخزينة، بهدف مطابقة ارصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها.

المبحث الثاني: اعداد وعرض جدول سيولة الخزينة

من اجل زيادة فعالية ودور جدول سيولة الخزينة في تحقيق الأغراض المرجوة منه فقد أزم النظام المحاسبي المالي بضرورة توفير المعلومات حول حركة النقدية خلال اعداد وتبويب جدول سيولة الخزينة وفقا لطرق ومراحل ومصادر مختلفة.

المطلب الأول: مكونات جدول سيولة الخزينة

نحاول في هذا العنصر تصنيف التدفقات النقدية الى تدفقات تشغيلية، استثمارية وتمويلية حسب جدول سيولة الخزينة المعد وفقا للمبادئ النظام المحاسبي المالي.

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تمثل التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التجارية. فعلى كل مؤسسة أن تحقق تدفقات نقدية كبيرة من العمليات التجارية حيث أن ذلك من البنود الأساسية لجدول سيولة الخزينة². يتم احتساب صافي التدفقات النقدية من العمليات خلال اجراء التعديل على رقم صافي الدخل المستخرج من جدول حسابات النتائج، ومن مميزات هذه الطريقة أنها تبين لمستخدمي القوائم المالية مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وبين صافي التدفقات النقدية من العمليات. والمعروف أن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات على أساس الاستحقاق وليس على أساس نقدي، لذلك فهو يتضمن بنود إيرادات ومصروفات ليس لها أثر نقدي خلال الفترة مثل أقساط الإهلاك، كما أن بعض البنود ليست لها علاقة بالعمليات مثل أرباح أو خسائر بيع

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008، ص100.

² براين كويل، التحكم في تدفق الأموال، دار الفاروق، القاهرة، 2005، ص95.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

الأصول الغير جارية¹. وللوصول الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا بد من اجراء التعديلات التالية²:

1. تعديلات لإلغاء أثر المصروفات غير النقدية بطبيعتها غير النقدية على صافي الدخل، مثل قسط اهتلاك الأصول الغير جارية وسدادا الأصول المعنوية، ويتم معالجتها بإضافة مبالغ الإهلاك والتسديد الى صافي الدخل للوصول الى صافي التدفقات النقدية من العمليات.

2. تعديلات لأثر التغيرات في راس المال العامل، حيث يشتمل راس المال العامل على الاصول الجارية والخصوم الجارية، وفيما يتعلق بالأصول الجارية تطرح الزيادة ويضاف النقص وذلك لأن الزيادة في الاصول الجارية غالبا ما تعكس تدفقات نقدية مرتبطة بأحد بنود جدول حسابات النتائج وبشكل اقل من المبالغ التي تعكسها البنود في جدول حسابات النتائج، فمثلا الزيادة في الذمم المدينة تعني أن المبالغ المحصلة من العملاء مقابل المبيعات خلال الفترة هي اقل من رقم المبيعات الذي يعكسه جدول حسابات النتائج ويتم قياس الربح على أساسه، بينما النقص بالذمم المدينة يعكس متحصلات خلال الفترة أكبر من رقم المبيعات الظاهرة في جدول حسابات النتائج، ولذلك يضاف النقص بالذمم المدينة الى صافي الدخل للوصول الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما بالنسبة للخصوم الجارية يتم إضافة الزيادة وطرح النقص فيها من رقم صافي الدخل للوصول الى صافي التدفقات النقدية من العمليات.

3. تعديلات لاستبعاد أثر البنود المرتبطة بالعمليات والذي يعكسه جدول حسابات النتائج مثل أرباح وخسائر بيع الأصول الغير جارية، أو أرباح تسوية الديون لكونها مرتبطة بأنشطة استثمارية أو تمويلية. ويتم استبعاد أثر هذه البنود بطرح الأرباح واضافة الخسائر من صافي الربح بعد الضريبة وذلك للوصول الى صافي التدفقات النقدية من العمليات.

ثانيا: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية للمؤسسة واعقدها هي القرارات الاستثمارية، حيث يرجع السبب الى طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه القرارات التي تلجأ اليها المؤسسة إما لزيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية من اجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، ومن اجل ذلك نجد أن الإدارة المالية تسعى الى توجيه أموالها الاستثمارية في خلق الاصول المالية مثل الاستثمار في النقد والحسابات المدينة والاستثمار في الأوراق المالية، أو قد تكون استثمارات عينية مثل الاستثمار في المخزون السلعي والأصول الغير جارية وغيرها.

هذا يعني أن قرارات الاستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الأصول التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية مصاحبة للاستثمار، وتتضمن كذلك هذه القرارات إعادة تخصيص الاستثمار

¹ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الطبعة الثالثة، عمان، 2008، ص45.

² نفسه، ص45.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

المتاح عندما يتم التثبيت من أحد أنواع الأصول المتاحة لم يعد هناك مبررا اقتصاديا لاستخدامه داخل المؤسسة أو الاحتفاظ به للفترة القادمة¹، حيث ينتج عن الأنشطة الاستثمارية تدفقات نقدية تشتمل على ما يلي²:

1. شراء أوراق مالية خاصة بشركات أخرى:

التدفق النقدي = رصيد الاستثمارات المالية آخر المدة - رصيد الاستثمارات المالية أول المدة ويمثل الفرق تدفق نقدي خارج.

2. الإقراض للغير يمثل تدفق نقدي خارج من نشاط استثماري أما تحصيل أقساط الإقراض للغير فتمثل تدفق نقدي داخل من نشاط استثماري.

3. شراء وبيع الأصول الغير جارية:

● شراء الأصول الغير جارية وهو الفرق بين رصيد الأصول الغير جارية آخر المدة ورصيد الأصول الغير جارية أول المدة بعد استبعاد تكلفة المبيعة ويمثل الفرق ثمن شراء الأصول الغير جارية ويعتبر تدفق نقدي خارج.

● بيع الأصول الغير جارية والتدفق النقدي الناتج عن بيعها يتمثل فقط في ثمن بيع الأصول المبيعة التي يعتبر تدفق نقدي داخل من النشاط الاستثماري.

ثالثا: التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية:

وتتمثل في الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية راس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة³. فمن اعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية في المؤسسة هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة الهيكل التمويل لمؤسسة الاعمال، والذي تصل من خلال اختيار هيكل التمويل الأمثل الى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى تكلفة التمويل وفق افتراض أساس مفاده كلما انخفضت كلفة التمويل والناتج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل، كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم، وعلى ضوء هذا الافتراض تمارس الإدارة المالية نشاطا وظيفيا غاية في الأهمية تسعى من خلاله الى تحديد النسبة المثلى لكل نوع من مصادر التمويل بالإضافة الى اهتمامها بشكل العلاقة التي يجب أن تكون بين التكوين الاستثماري للمؤسسة وبين قرارات التمويل فيها حيث أنها تنظر للعلاقة من زاوية معدل العائد على الاستثمار المتوقع تحقيقه وكلفة التمويل التي تتحدد وفق مصادر تمويل تلك الاستثمارات⁴.

¹ حمزة محمود الزبيدي، اساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص56.

² خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، 2000، ص44.

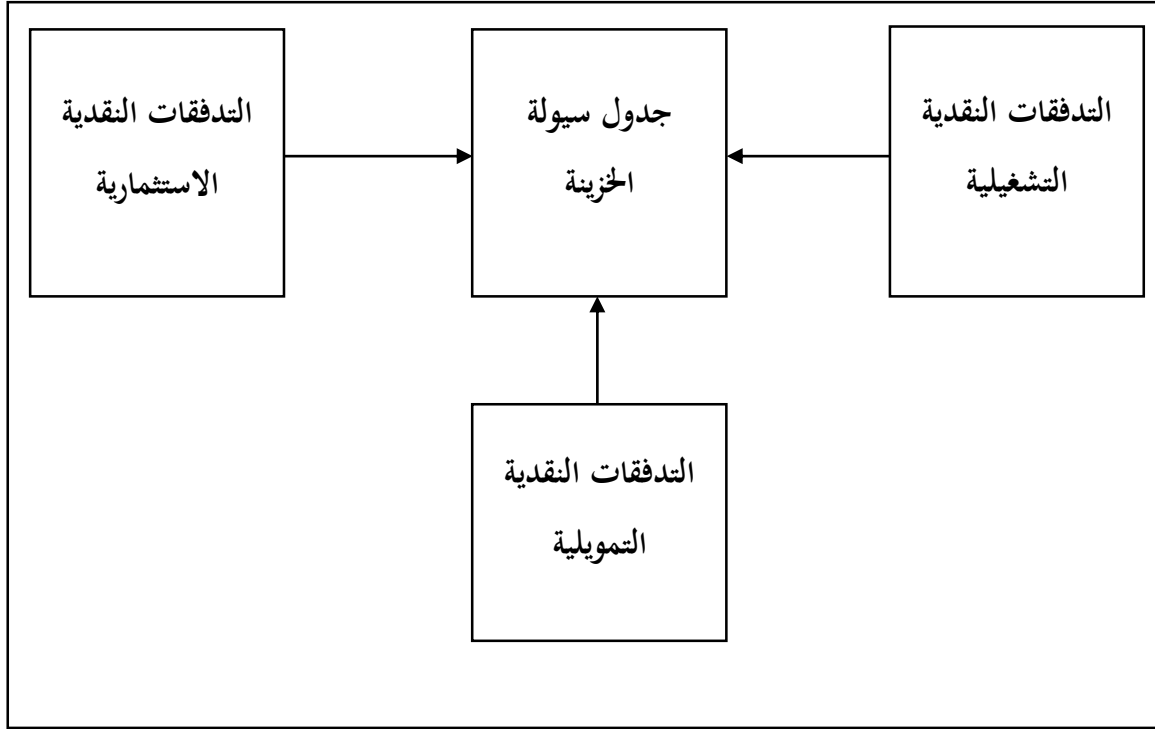
³ حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص278.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص58.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

ومما سبق يمكننا أن نضع شكلا يبين العناصر الأساسية لجدول سيولة الخزينة وهي كالاتي:

الشكل رقم(2.2): العناصر الأساسية لجدول سيولة الخزينة



المصدر: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص28.

ويمكن بيان أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية على النحو التالي¹:

1. التدفقات النقدية التمويلية الداخلة:

- المقبوضات النقدية من بيع أسهم المؤسسة؛
- المقبوضات النقدية من إصدار المنظمات لسندات؛
- المقبوضات النقدية من قروض حصلت عليها المؤسسة من البنوك أو من جهات أخرى سواء كان الاقتراض قصير أو طويل الاجل.

2. التدفقات النقدية التمويلية الخارجة:

- المدفوعات النقدية لشراء أسهم المؤسسة أو تخفيض راس المال؛
- المدفوعات النقدية كتوزيعات الأرباح على أصحاب أو مساهمي المؤسسة؛
- المدفوعات النقدية لتسديد سندات مصدرة من قبل المؤسسة، مع ملاحظة أن مبلغ فوائد السندات المدفوعة تظهر ضمن الأنشطة التشغيلية من القائمة؛

¹ نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، عمان، 2010، ص275.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

- المدفوعات النقدية لتسديد المبالغ المقترضة (قصيرة الاجل أو طويلة الاجل)، وبشكل مشابه للسندات، يظهر مبلغ الفوائد المدفوعة على القروض ضمن الأنشطة التشغيلية.

المطلب الثاني: اعداد جدول سيولة الخزينة

يتم اعداد جدول سيولة الخزينة بموجب أسلوبين هما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر، ويكمن الفرق بينهما بكيفية التوصل الى صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، وفيما يلي عرض لهذين الأسلوبين¹:

أولاً: الطريقة المباشرة: حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الاجمالية المستلمة والنقدية الاجمالية المدفوعة، وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث تتميز هذه الطريقة بإمكانية مقارنة صافي الدخل المعد وفقاً لآساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية المعدة وفقاً للآساس النقدي، ويظهر القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في جدول سيولة الخزينة بموجب الأسلوب المباشر تقريبا على النحو التالي:

الجدول رقم(2.1): التدفقات النقدية التشغيلية في جدول سيولة الخزينة بموجب الأسلوب المباشر

++++	النقدية المستلمة من العملاء
++++	النقدية المستلمة من الفوائد
++++	النقدية المستلمة من التوزيعات
(++++)	النقدية المدفوعة للموردين
(++++)	النقدية المدفوعة للموظفين
(++++)	النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية
(++++)	الفائدة المدفوعة
(++++)	ضريبة الدخل المدفوعة
(++++)	مصروفات تشغيلية أخرى
+++	صافي النقدية من النشاطات التشغيلية

المصدر: خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS et IFRS، دار الإثراء، عمان، 2008،

ص132.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS et IFRS، دار الإثراء، عمان، 2008، ص ص132.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

الجدول رقم (2.2): جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند العملاء المبالغ المدفوعة من للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقيينات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقيينات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد رقم 19، الصادر يوم 25 مارس 2009، ص 35.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

ثانيا: الطريقة الغير مباشرة: وتتضمن تعديلا لصافي الربح أو الخسارة المعد وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية، ويعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا لسهولة مقارنته بالأسلوب المباشر، غير أنه يعترضه بعض الانتقادات كصعوبة التعرف على النشاطات التشغيلية للمؤسسة، وعدم إمكانية معرفة النشاطات التي أدت الى توليد النقدية. كذلك فجدول سيولة الخزينة يركز على مقارنة ارصدة أول المدة للأصول والخصوم المتداولة بأرصدة اخر المدة وتحديد التغيرات فيها.

ويمكن أن يظهر القسم المتعلق بالنشاطات التشغيلية في جدول سيولة الخزينة وفقا للأسلوب غير المباشر تقريبا على النحو التالي:

الجدول رقم (3.2): التدفقات النقدية التشغيلية في جدول سيولة الخزينة بموجب الأسلوب الغير مباشر

++++	الربح قبل الفوائد وضريبة الدخل
++++	الإهلاك والانخفاض
++++	إطفاء الشهرة
(++++)	الزيادة في الأصول
++++	النقص في الأصول
++++	الزيادة في الحسابات التجارية
(++++)	النقص في الحسابات التجارية
++++	مصروف الفائدة
(++++)	الفائدة المدفوعة
(++++)	ضريبة الدخل المدفوعة
++++	صافي النقدية من النشاطات التشغيلية

المصدر: خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS et IFRS، دار الإثراء، عمان، 2008، ص132.

ثالثا: خطوات اعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة الغير مباشرة

نقوم في هذا العنصر بدراسة أهم ثلاث خطوات لإعداد جدول سيولة الخزينة وفقا للطريقة الغير مباشرة لما لهذه الطريقة من أهمية لدى المحللين الماليين¹:

1. يحدد صافي الزيادة أو النقص في النقدية، وهذا ببساطة الفرق بين النقدية في أول وآخر الفترة؛
2. وتعرف هذه الطريقة باسم طريقة التسوية لأنها تعدل رقم صافي الربح في جدول حسابات النتائج وتحوله الى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، لذلك تقوم الطريقة غير المباشرة بتعديل صافي الربح بالبند التي

¹ رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، عمان، 2009، ص394.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

تؤثر على صافي الربح ولكنها لا تؤثر على النقدية، ويمكن اعتماد التصنيف الثلاثي التالي لقواعد التحويل وفق الطريقة غير المباشرة:

- أعباء غير نقدية (تسمى أعباء دفترية) مثل مصروف إهلاك الأصول الغير جارية الملموسة، ومصروف إطفاء الأصول غير الملموسة، ومصروف نفاذ الموارد الطبيعية؛
- أرباح وخسائر بيع الأصول الغير جارية؛
- التغيرات في الاصول الجارية غير النقدية والتغيرات في الخصوم الجارية.

الجدول رقم (4.2): قواعد تحويل بنود جدول حسابات النتائج وفق الطريقة غير المباشرة الى صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية

النوع	البيان	جدول حسابات النتائج	التعديل المطلوب للتحويل
1	أعباء غير نقدية	<ul style="list-style-type: none"> • مصروف الإهلاك • مصروف الإطفاء • مصروف النفاذ 	<ul style="list-style-type: none"> يضاف يضاف يضاف
2	مكاسب وخسائر بيع الأصول الغير جارية	<ul style="list-style-type: none"> • خسارة البيع • مكسب البيع 	<ul style="list-style-type: none"> تضاف يطرح
3	تغيرات في الأصول المتداولة	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة في حساب الأصل المتداول • نقصان في حساب الأصل المتداول 	<ul style="list-style-type: none"> يطرح يضاف
4	تغيرات في الخصوم الجارية	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة في حساب الالتزام المتداول • نقصان في حساب الالتزام المتداول 	<ul style="list-style-type: none"> يضاف يطرح

المصدر: رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، عمان، 2009، ص395.

3. يتم تحديد صافي النقدية الواردة من (أو المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال التغيرات في الميزانية المقارنة لحسابات الأصول غير الجارية (أنشطة استثمارية) وحسابات الخصوم الغير جارية والأموال الخاصة (أنشطة تمويلية).

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

الجدول رقم (5.2): جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من اجل: -الاهتلاكات والارصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير العملاء والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تقيتات تحصيلات التنازل عن تقيتات تأثير تغيرات محيط الادماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) اصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد رقم 19، الصادر يوم 25 مارس 2009، ص 36.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

المطلب الثالث: المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

من خلال العرض السابق لجدول سيولة الخزينة باستخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة يمكن اجراء المقارنة التالية¹:

1. تقدم الطريقة المباشرة معلومات أفضل من التي تقدمها الطريقة غير المباشرة عن الدورة النقدية لعمليات المؤسسة، فالمعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة تفيد في تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة بالإضافة الى المبالغ النقدية المتوقع توفرها في المستقبل؛

2. تعتبر الطريقة المباشرة أكثر ارتباطاً مع الهدف الرئيس لجدول سيولة الخزينة لما يوفره من معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية، أما الطريقة المباشرة فلا تقرر ذلك؛

3. يستلزم اعداد الجدول باستخدام الطريقة المباشرة تكاليف أكثر من التي يستلزمها عند استخدام الطريقة غير المباشرة؛

4. الطريقة غير المباشرة مفضلة عند كثير الباحثين عن الطريقة المباشرة في اعداد قائمة التدفق النقدي التشغيلي. ويرجع هذا التفضيل للأسباب الآتية:

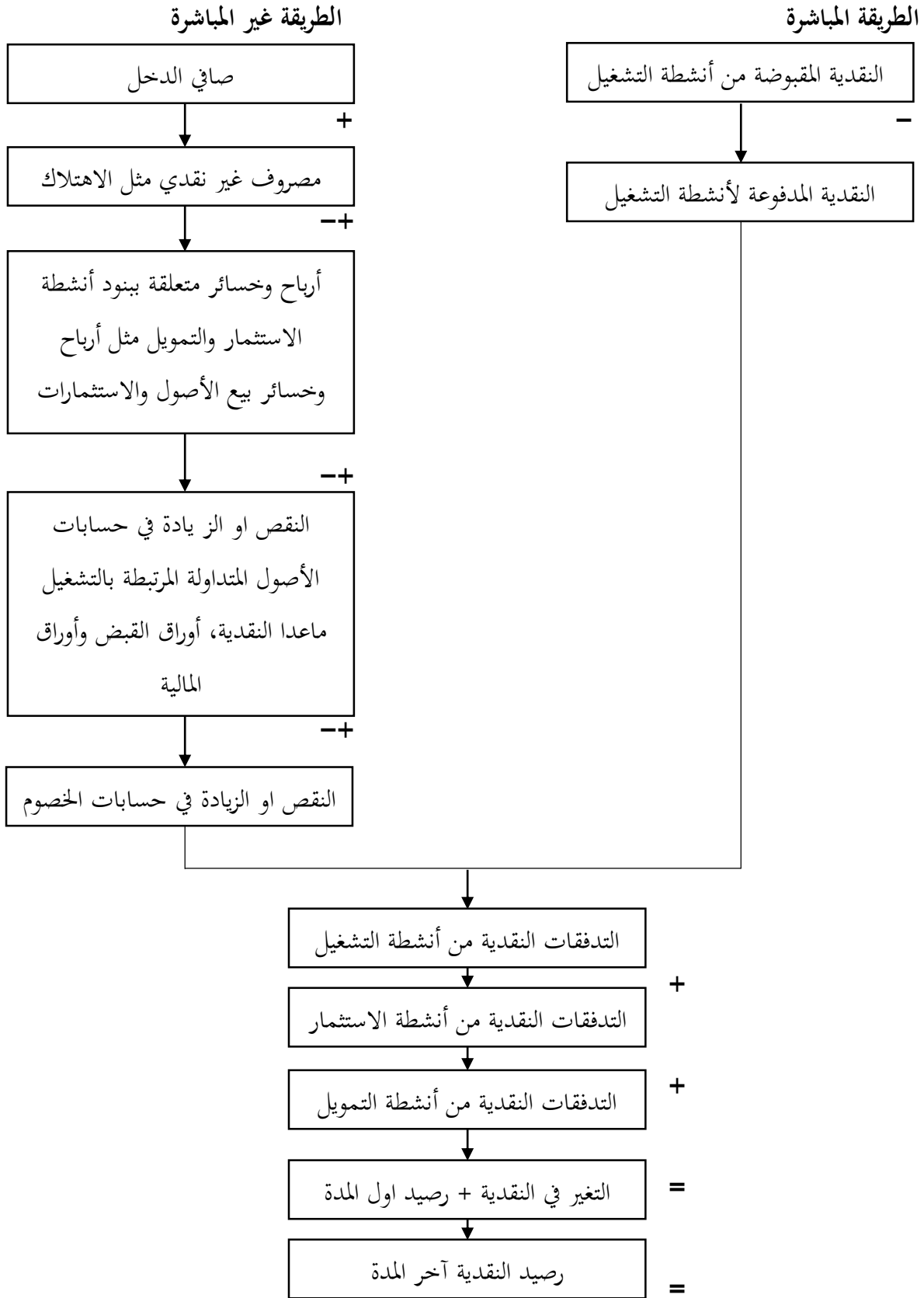
- توفر الطريقة غير المباشرة ربطاً بين جدول سيولة الخزينة والميزانية و جدول حسابات النتائج؛
- قلة تكلفتها؛
- العلم والدراية التي يتمتع بها مستخدمو القوائم المالية للطريقة المباشرة؛
- التفسير الخاطئ في بعض الأحيان للطريقة المباشرة عند النظر الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس أفضل للأداء من صافي الدخل.

ويمكن تلخيص الفرق في اعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقتين المباشر وغير مباشرة في الشكل التالي:

¹ محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص34.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

الشكل رقم (3.2): الفرق في اعداد جدول سيولة الخزينة بين الطريق المباشرة وغير مباشرة



المصدر: هشام احمد عطية، محمد محمود عبد ربه، دراسات المحاسبة المالية لجامعة الكاليف والمحاسبة الإدارية، الدار الجامعية،

الإسكندرية، 2000، ص 57.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

المبحث الثالث: التحليل المقارن للتدفقات النقدية

من خلال هذا المبحث نقوم بدراسة التحليل المقارن للتدفقات النقدية من خلال مجموعات النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة لتقييم جودة الأرباح، السيولة والسياسات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المقارن

حتى يتمكن المحلل المالي من رصد أهمية نتائجه المستخلصة من عمليات التحليل المالي لا بد من قيامه بعملية المقارنة مع نتائج سنوات سابقة او نتائج مؤسسات أخرى بالاعتماد على أدوات التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المقارن

يعرف التحليل المقارن للقوائم المالية بأنه مجموعة العمليات التي يجريها المحلل المالي على عدة قوائم مالية لسنوات متتالية أو متابعة لمنشأة واحدة بقصد التعرف على الاتجاه المالي لتلك المنشأة وتحديد نقاط القوة والضعف في عمليات المؤسسة ونشاطاتها¹.

ثانياً: طرق التحليل المقارن

إن المقارنة في الواقع تشكل أساس التحليل المالي باستخدام النسب، وفي هذا المجال يمكن التعرف على ثلاث طرق للمقارنة وهي²:

1. تحليل الاتجاه العام: تستخدم هذه الطريقة لتحديد مدى التقدم أو التراجع في أي من نشاطات المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، ويتم ذلك بمقارنة النسب المالية لهذه السنة بعدد من السنوات السابقة.
2. مقارنة نسب مؤسسة مع مؤسسة أخرى مماثلة ولنفس العدد من السنوات وتفيد هذه المقارنة في معرفة أي الشركتين اقوى.
3. معيار الصناعة: ويقصد به مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع متوسط النسب المالية للشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وتفيد هذه المقارنة في تحديد المركز التنافسي لها في السوق بالنسبة للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه.

ثالثاً: أسس اجراء المقارنة بين نتائج التحليل

هناك أساسان مهمان لإجراء المقارنات الصحيحة فيما يتعلق بنتائج التحليل هما³:

1. توحيد قاعدة المقارنة محاسبياً.

2. توحيد قاعدة المقارنة زمنياً.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 188.

² علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء، عمان، 2008، ص 70.

³ محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-143.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

قد تكون مقارنة نتائج التحليل مضللة إذا لم يتم الانتباه الى توحيد قواعد الانطلاق الزمنية والمحاسبية لهذه المقارنات، والمقصود بذلك هو الانتباه الى مراجعة النظام المحاسبي الذي تم بناء عليه تجهيز القوائم المالية والمعلومات الأخرى التي سيقوم المحلل المالي بتحليلها. فإن كان هناك اختلاف في أسس تجهيز القوائم أو في الأسس التي بنيت عليها واستخلصت منها المعلومات التي سيقوم المحلل بتحليلها فإن الاختلافات التي ستبرز عندما تتم المقارنة سيكون سببها هو اختلاف النظام المحاسبي.

وكذلك يجب الانتباه الى توحيد الفترة الزمنية التي ستجمع عنها البيانات التي سيتم تحليلها أو مقارنتها ببعض، فقد تكون الاختلافات التي يكشف عنها التحليل مسببة عن اختلاف الفترة الزمنية التي جمعت البيانات خلالها، فإن لم ينتبه المحلل الى توحيد الفترة الزمنية وتوحيد النظام المحاسبي تكون استنتاجاته غير صالحة قد تكون مضللة. كما أن على المحلل المالي أن يدرك طبيعة التحليل المالي وأن يعرف دون أي شك أن التحليل المالي ليس علاجاً لأوضاع المؤسسة وإنما هو مرحلة من مراحل البحث عن الحقيقة والتي تتألف من شقين:

1. الشق الديناميكي ويتكون من حساب النسب واستخراج التغيرات ومعالجة الأرقام والمعلومات.
2. الشق التشخيصي الاستنتاجي ويتكون من محاولة فهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الشق الديناميكي.

فيما يتعلق بالشق الأول على المحلل أن يكون مدركاً قبل القيام به لما يلي:

- لغايات المقارنة بين نتائج اعمال المؤسسة في سنة ما ونتائجها في السنوات الأخرى يجب أن يكون هناك تناسق واستمرارية في الأساليب والقواعد المحاسبية المستخدمة في السنوات تحت المقارنة الأمر الذي توحيد قواعد اعداد البيانات المحاسبية قبل المقارنة.
- لغايات المقارنة بين المؤسسة والمنظمات الأخرى يجب ان تؤخذ المعلومات والبيانات المحاسبية المتعلقة بها جميعاً بالإضافة الى توحيد القواعد التي ينتمي على أساسها تجهيز هذه البيانات كي تصبح المقارنة وتكون مبنية على أسس موحدة.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني أي الشق التشخيصي فيجب ألا يتسرع المحلل في اصدار الاحكام بمجرد أن يستكمل الشق الأول بل عليه أن يدرك أنه:

- عند مقارنة نتائج تحليل المؤسسة نفسها في أحد الأعوام بنتائج الأعوام السابقة يجب الحذر عند عمل مثل هذه المقارنات الخاصة إذا كانت مبنية على النسب المالية لأن التغير في نسبة ما عدا نسبة العائد على حقوق المساهمين لا يمكن اعتباره في حد ذاته دليلاً على تحين أو سوء الأحوال في المؤسسة الا إذا تم استقراء العوامل الأخرى التي لا تدخل في حسابان النسبة موضوعة الدراسة، فالزيادة في حجم صافي الأرباح بحد ذاتها لا تدل على تحسن الأحوال اذا تمت الزيادة نتيجة لزيادة الأموال المستثمرة وكذلك إن

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

النقص في معدل دوران المخزون السلعي لا يدل بالضرورة على سوء الأوضاع اذا رافقته زيادة كبيرة جدا بالمشترىات مما ينتج عنه تكديس كميات لا حاجة للمؤسسة بها من السلع و انما يدل على سوء سياسة الشراء والتخزين.

● إن اختلاف نتائج المؤسسة عن النتائج الشائعة في الصناعة التي تنتمي اليها تلك المؤسسة المعنية تعمل بفعالية أو كفاءة اقل أو أكثر بل تعني بالدرجة الأولى أنها تعمل بصورة مختلفة أو بناء على سياسات مالية وتشغيلية خاصة بها، ومما يؤكد هذا الوضع هو أن التحليل المالي يعتمد على البيانات المحاسبية وهي بيانات قد تعد بطرق مختلفة بالإضافة الى اختلاف الإنتاج والتسويق واختلاف العمر الاقتصادي لكل من هذه المنظمات.

المطلب الثاني: التحليل المقارن لجودة السيولة

تم عملية التحليل من خلال مقارنة نتائج النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة لتقييم جودة السيولة، سنقوم بالتطرق الى مفهوم واهمية تقييم السيولة ونسبها للقيام بعملية المقارنة.

أولاً: مفهوم واهمية تقييم السيولة

يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير الى مدى سهولة تحويل الأصول الى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات، أو هي قدرة المؤسسة على تحويل أصولها الى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها.

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها، وتقاسم التدفقات النقدية للمؤسسة الى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياساً أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة، فاذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المؤسسة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المؤسسة لا يكون امامها الا تسييل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو اللجوء الى التمويل الخارجي، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ومن ثمة فإن قوة السيولة للمنشأة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية التشغيلية¹.

¹ بن خليفة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

ثانيا: نسب تقييم جودة السيولة

توفر السيولة لجميع المنظمات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن اليه في توفير السيولة، فإن جدول سيولة الخزينة يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة¹.

ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي:

1. مؤشر تغطية النقدية²:

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية ما يلي³:

- الديون والقروض مستحقة الدفع؛
- الدفعات التجارية لعقود الايجار التمويلي؛
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الغير جارية؛
- توزيعات الأرباح.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لسداد فوائد الديون⁴:

$$= \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ارتفاع هذه النسبة مؤشر سئى وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005ص165.

² نفسه، ص165.

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر، القاهرة، 2014، ص196.

⁴ نفسه، ص197.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

3. نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية:

توفر هذه النسبة للمحلل المالي مؤشر عن سيولة المنشأة وقدرتها على تغطية الخصوم المتداولة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، كون هاتين النسبتين تتضمن المدينون، المخزون، المصروفات المدفوعة مقدما وغيرها، والتي لا تعني بالضرورة حدوث تدفق نقدي¹.

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إن أهم ما تقيسه هذه النسبة هو قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الخصوم المتداولة، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة، هذا وتقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات، ويجب في كل الأحوال الحكم على مؤشر هذه النسبة من خلال مقارنتها بمعدل الصناعة الذي تنتمي له المؤسسة لاختلاف هذه المعدلات من قطاع لآخر².

المطلب الثالث: التحليل المقارن لجودة الربحية

تم عملية التحليل من خلال مقارنة نتائج النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة لتقييم جودة الربحية لسنوات سابقة ومع مؤسسات في نفس القطاع، سنقوم بالتطرق الى مفهوم واهمية تقييم الربحية ونسبها للقيام بعملية المقارنة.

أولاً: مفهوم واهمية تقييم الربحية:

إن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، أو هي مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وكلما زاد هذا الارتباط كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

فالمستثمرين يتطلعون الى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم اليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض أموالهم الى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائدها³.

ثانياً: نسب تقييم جودة الربحية

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعدل على الأساس النقدي. وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة خلال

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامه، اساسيات الإدارة المالية، دار الراية، عمان، 2013، ص140.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص214.

³ بن خليفة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع. كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المنظمات المماثلة¹. إن من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي²:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
- مدفوعات أعباء الديون؛
- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية؛
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات وما توفره منها.

2. مؤشر النقدية التشغيلية:

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

هي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من جدول سيولة الخزينة أما صافي الدخل فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج، بحيث تفيد هذه النسبة في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق. وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد من مصداقية جدول حسابات النتائج المعد على أساس الاستحقاق³.

3. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي⁴:

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص164.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الرابعة، عمان، 2016، ص160.

³ بوميز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص فحص محاسبي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص54.

⁴ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص161.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

تقيس هذه النسبة القوة الايرادية للأصول في المؤسسة، اذ يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح بغض النظر عن مصادر التمويل الخارجية والداخلية¹.

4. نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

$$= \frac{\text{التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من عملاءها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة².

المطلب الرابع: التحليل المقارن للسياسات المالية والتدفقات النقدية الحرة

من أهم النسب التي يهتم بها المستثمرون هي نسب السياسات المالية التي تستخلص من خلال جدول سيولة الخزينة، بحيث تكون قراراتهم الاستثمارية مبنية على المقاضلة بين البدائل المتاحة بين المؤسسات.

أولاً: نسب تقييم السياسات المالية للمؤسسة

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات، يمكن من التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1. نسبة التوزيعات النقدية:

$$= \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار التوزيعات من فترة لأخرى³.

ويلجأ المستثمرون الى هذه النسبة، حيث يتم الربط بين تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الأرباح مما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة المؤسسة على تغطية توزيعات الأرباح، كما أن الحصول على مؤشر عال من هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا كما يمكن أن يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسات المتبعة من قبل إدارة المؤسسة غي مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات واستقرار هذه السياسة خلال الأعوام المتتالية⁴.

¹ بوميز فريد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² نفسه، ص 55.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

2. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية وهي تقاس بالنسبة التالية:

$$\text{متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متحصلات الفوائد والتوزيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية¹.

ثانيا: التدفق النقدي الحر²

وهو مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب أن توفرها المؤسسة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط ويجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة والفوائد وضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح.

التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية التشغيلية من أنشطة التشغيل - الأرباح الموزعة - المدفوعات لشراء الأصول + المقبوضات من بيع أصول ثابتة.

- إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير الى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها.
- إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا يشير الى أن المنشأة عليها التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال في الاجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث في مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها.

¹ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² فؤاد عبد المحسن الجبوري، المحاسبة المتوسطة، دار الأيام، عمان، 2013، ص 197.

الفصل الثاني: مساهمة المعلومات المالية في التحليل المقارن للتدفقات النقدية

خلاصة واستنتاجات:

إن جدول سيولة الخزينة هو قائمة مكتملة للميزانية ويوفر معلومات لا تحتوي عليها أي من القوائم المالية الأخرى، فهو بذلك يمثل تلك الإضافة الهامة الى دور القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى قدرتها على التوسع وسداد الديون بالاعتماد على النقدية الحرة التي تمكنها من ذلك.

كما إن اعداد وعرض جدول سيولة الخزينة يسمح لمستخدمي القوائم المالية معرفة صافي التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كل على حدي وبصورة مستقلة وأكثر دقة ووضوح.

كما أن الإفصاحات التي يقدمها جدول سيولة الخزينة من معلومات تساعد بشكل كبير مسيري المؤسسة أو المحلل المالي الخارجي للحكم على الوضع المالي للمؤسسة من خلال النسب المستخلصة من الجدول والتي تتيح تقييم جودة السيولة والربحية وكذلك تقييم السياسات المالية وإمكانية المقارنة مع نسب سنوات سابقة والتي تسمح بدراسة تطور الوضعية المالية، ويكون بذلك التحليل أكثر فعالية وتعبيراً عن أنشطة المؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية مقارنة

لمؤسستي

CYCMA و ENAMARBRE

تمهيد:

بعدها قمنا بدراسة المعلومات المالية في الجانب النظري ودورها في تحليل التدفقات النقدية من خلال النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النسب المالية للتدفقات النقدية من خلال المقارنة لفترة زمنية تمتد من 2012 الى 2014 بين مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA.

وبهدف تحقيق ذلك سنحاول اقتراح نموذج يمكن من دراسة النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة للفترة الممتدة من 2012 الى 2014 والمقارنة بين نتائج المؤسستين، بحيث نقوم بدراسة نسب جودة السيولة للمؤسستين ونسب جودة الأرباح والتدفق النقدي الحر في حين نترك المجال لدراسات لاحقة لدراسة نسب السياسات المالية بسب طبيعة الملكية في المؤسسين.

وبهدف معرفة دور المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تفعيل التحليل المقارن لنسب التدفقات النقدية نقترح نمودجا باستخدام أسلوب معامل الارتباط ودرجة المعنوية لإثبات مدى صحة الفرضيات والوصول الى النتائج، حيث قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي الى:

- المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للرخام والمؤسسة الوطنية لصناعة الدرجات والدراجات النارية وتطبيقاته.
- المبحث الثاني: التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA؛
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للرخام والمؤسسة الوطنية لصناعة الدرجات والدراجات النارية وتطبيقاتها

من خلال هذا المبحث نحاول تقديم لمحة عامة لماهية كل من مؤسسة ENAMARBRE ومؤسسة CYCMA.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للرخام ENAMARBRE

نقوم بتسليط الضوء في هذا العنصر حول ماهية المؤسسة الوطنية للرخام وذلك من خلال تعريفها، وأسباب اختيار موقعها وطبيعة عملها وكذا أهدافها.

أولاً: لمحة عن المؤسسة

أسست مؤسسة الرخام بسكيكدة سنة 1983، على يد خبراء ومهندسين من إيطاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83/443 المؤرخ في 1983/07/16 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات، حيث انبثقت عن المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية "سوناريم" التي قسمت إلى سبع مؤسسات هي:

- المؤسسة الوطنية للرخام؛
- شركة أسمي دال؛
- الشركة الوطنية للملح؛
- شركة فرفوس للحديد والصلب؛
- المؤسسة الوطنية للحصى؛
- شركة موبيدال والمبيدا؛
- شركة انيوف.

وتقع وحدة قالمة للرخام ببلدية بومهرة أحمد، على الطريق الرابط بين بلديتي بومهرة أحمد وجباله لخميسي بحدها من الشمال واد سييوس ومن الجنوب وحدة إنتاج البلاط، تقدر مساحتها بـ 100 هكتار ونصف، والتي تعود ملكيتها الأصلية إلى الدولة، فهي تعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية، وقد دخلت في طور التشغيل سنة 1995 برأس مال إجمالي قدرة 730 مليون دج.

تضم الشركة الوطنية للرخام 95 عامل، نشاطها الأساسي استخراج، تحويل، وبيع الرخام أما نشاطها الثانوي فهو بيع بقايا الرخام والركام، تحصل على المادة الأولية للرخام الأبيض من سكيكدة أما الرخام الأحمر ماونة "قالمة" آخر تاريخ إعادة هيكلة الوحدة كان 2012. ومن أهم أسباب اختيار الموقع الحالي للمؤسسة وما يقدمه لها من مزايا نذكر:

- تسهيل استغلال محجرة الرخام قالمة لأن المنطقة غنية بالمادة الأولية "الرخام"؛
- لقربها من الوادي لاستغلال الماء في الآلات؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

- الموقع المعزول لتفادي إزعاج السكان ونظرا لما تحدته الآلات من ضجيج وغبار.
- ويقوم نشاط المصنع على تحويل الرخام من المادة الخام إلى المادة النهائية الصالحة للاستعمال، حيث تقوم بالإنتاج حسب الطلبات التي يقدمها العملاء لهم.

ثانيا: أهداف المؤسسة الوطنية للرخام

تهدف المؤسسة الوطنية للرخام لتحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

- تعظيم قيمة الوحدة؛
 - الاستمرارية وتحقيق الربح؛
 - محاولة إدراج نوعية جديدة في السوق؛
 - المنافسة مما يؤهلها من احتلال المراتب الأولى؛
 - توفير نوعيات مختلفة من الرخام؛
 - تغطية متطلبات العملاء؛
 - محاولة تحسين العمل الاشهاري والاعلامي لمختلف منتجاتها وهذا بهدف ترقية مبيعاتها؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية الخارجية من ناحية إنتاج الرخام.
- وتسوق المؤسسة منتجاتها لكل من:

- مؤسسات البناء؛
- الباعة والحرفيين؛
- الخواص؛
- تصدير كتل الرخام ماونة إلى كل من: " إسبانيا، ليبيا، تونس، إيطاليا".

ثالثا: مراحل تطور نشاط المؤسسة

يمكننا عرض مراحل تطور النشاط وذلك بالتطرق إلى مؤشرين أساسيين في تقييم تطور النشاط وهما حجم الإنتاج ورقم الأعمال، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): مراحل تدرج الإنتاج بمؤسسة ENAMARBRE من سنة 2012 إلى 2014
الوحدة: متر مربع

السنة	2012	2013	2014
الإنتاج	38526.54	42201.61	40712.2

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة ENAMARBRE

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع الإنتاج خلال فترة الدراسة، حيث بلغ سنة 2014 م 40712.2 بعد ما كان 38526.54 سنة 2012، والجدول الموالي نعرض فيه تطور رقم أعمال المؤسسة خلال نفس الفترة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

كما يلي:

الجدول رقم(2.3): مراحل تدرج رقم الأعمال بمؤسسة ENAMARBRE من سنة 2012 إلى 2014

الوحدة: مليون/دج

السنة	2012	2013	2014
رقم أعمال	69.399	91.531	88.666

المصدر: جداول حسابات النتائج للمؤسسة ENAMARBRE

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن رقم الأعمال خلال فترة الدراسة ارتفع إلى 91531 خلال سنة 2013 بعدما كان 69399 خلال سنة 2012، ثم انخفض إلى 88666 خلال سنة 2014.

رابعاً: العوائق التي تواجه المؤسسة الوطنية للرخام

تعاني المؤسسة من عدة عوائق نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ضيق مساحة المصنع التي لا تسمح بالتوسع؛
- نقص نوعية المادة الاولية من الرخام الابيض التي تمويلها من سكيكدة؛
- كثرة المنافسين واستخدامهم طرق غير شرعية في التسويق مثل الغاء الضريبة لجلب العملاء، والعروض الخاصة ومدة الانتظار.

خامساً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام

تضم المديرية ما يلي:

1. الأمانة العامة: ويطلق عليها هذا الاسم لكونها شديدة الحرص على أسرار المؤسسة، فهي المسؤولة على كل المعلومات الخاصة بنشاطات المؤسسة، كما أن لها علاقة وطيدة بال إدارة العامة.
2. قسم الوقاية : تتكون من رئيس المصلحة، رئيس الفوج، وأعاون الامن، وهي المسؤولة عن حماية العمال وتوفير الأمن داخل الوحدة، والمراقبة اليومية لدخول وخروج العمال.
3. قسم المحاسبة والمالية: يضم هذا القسم ثلاثة أعضاء رئيس المصلحة، المحاسب الرئيسي، أمين الصندوق، حيث تقوم هذه المصلحة بتجميع العمليات المالية والمحاسبية التي تجرى بين المصالح الأخرى لمعرفة مركزها المالي، وذلك بعد استخراج النتائج السنوية.
4. يتكون من رئيس مصلحة الموارد البشرية المكلف بالنزاعات وهو عصب المؤسسة، أي الرابط بين العمال و المدير ابتداء من التوظيف إلى التقاعد، حيث نقوم بتحضير العطل، التأمينات، الترقيات، وإعداد كشف الرواتب لكل عامل وذلك شهرياً.
5. قسم التقنية "الإنتاج": يتكون هذا القسم من ورشتين واحدة للإنتاج والأخرى لتخزين ومصلة الصيانة التي لها فعالية كبيرة بالوحدة فهي تقوم بصيانة التجهيزات للحفاظ عليها، حيث تخصص سنويا فترة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

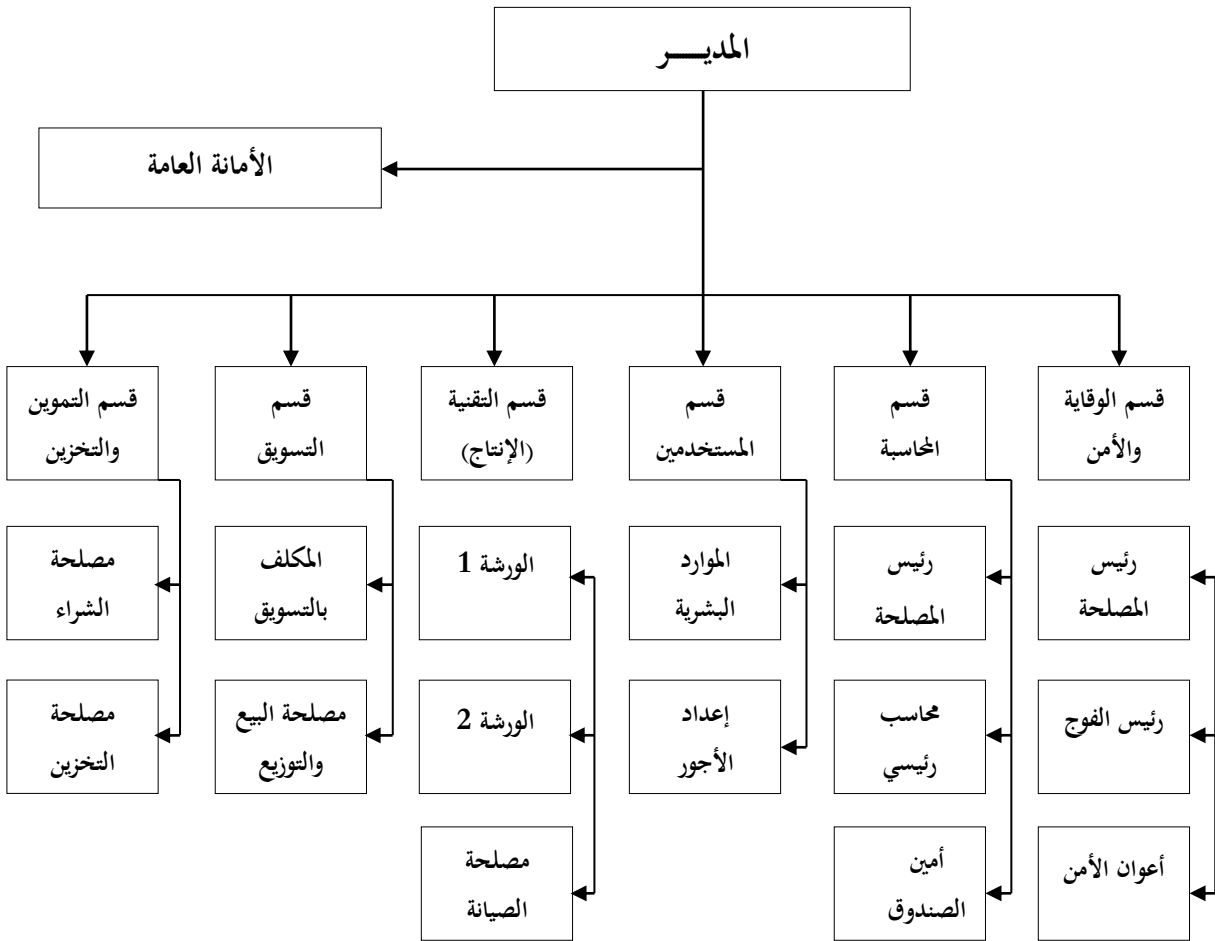
لإجراء عمليات الصيانة، وتضمن صيانة المصنع والمحجرة، وظيفه هذا القسم في تحويل المادة الأولية إلى منتج تام الصنع.

6. قسم التسويق: يتكون من رئيس المصلحة، ومصلحة البيع، والمكلف بالتسويق، وتقوم هذه المصلحة بعدة نشاطات منها:

- تسجيل قائمة العملاء وتحديد الكمية المخصصة لهم؛
- استلام طلبيات الزبائن واعطائها لمصلحة الإنتاج لإعداد طلب الإنجاز؛
- مناقشة الطلبية مع الزبون من حيث وقت تسليم السلعة ودفع العربون.

7. قسم التمويل: حيث تمثل المرتبة الأولى وذلك لتعدد المهام التي تشرف عليها والتي تتمثل في توفير حاجيات المصنع من المواد الأولية وقطع الغيار وتخزينها الى حين الحاجة. والشكل الموالي نعرض فيه الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام محل الدراسة .

الشكل رقم (1.3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام ENAMARBRE



المصدر: مصصلحة المستخدمين للمؤسسة ENAMARBRE

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها CYCMA

نقوم في هذا العنصر بتقديم لمحة عن المؤسسة وأهدافها كما نعرض أهم وورشات العمل في المؤسسة حسب ما جاء في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أولاً: لمحة عن المؤسسة

تأسست الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بموجب المرسوم 67-70 في أوت 1967، الذي أيرم مع المؤسسة الألمانية DIAG وقد سجلت وفق الخطة الرباعية 107/96 الصادر في 1969/12/31 والتي حملت قانون المالية 1970.

بدأ تشغيل المركب عام 1974 برأس مال إجمالي يقدر بـ 8900000 دج عن طريق الإنتاج اليدوي ومن سنة 1978 تم تسليم المركب إلى السلطات الجزائرية بخروج المؤسسة الألمانية مسجلة آخر حضور تقني أجنبي في جوان 1982 التي أجريت على جميع المؤسسات الجزائرية.

انشقت عن الشركة أحد عشرة مؤسسة تخصص كل منها في إنتاج منتج خاص ومن هذه مؤسسة نجد الوحدة التجارية للدراجات والدراجات النارية وتطبيقها ENCYCMA المندمجة أو التابعة لمؤسسة إنتاج السيارات أو وسائل النقل، ليظهر على الساحة الاقتصادية مركب الدراجات والدراجات النارية وتطبيقها الكائن بقالة وأربع وحدات للتوزيع: الجزائر، وهران، قسنطينة ورقلة مزودة بـ 6 نقاط للبيع و800 وكالة معتمدة.

تدير قرارات المؤسسة مديرية عامة حدد مقرها بقالة حيث أدخلت تعديلات على منتوجاتها وذلك بالتوزيع مثل الدراجات النارية من نوع 602، دراجات 20 و 16 POVCE وهذا انطلاقاً من مختلف الدراسات والأبحاث التي قام بها مهندسو وتقنيو المركب ما زاد عن نشاطها وأصبحت تقوم بعمليات إنتاج الدراجات وتطوير وتصدير واستيراد والبيع وما بعد البيع لمختلف السلع والخدمات.

المؤسسة العمومية الاقتصادية للدراجات النارية وتطبيقها باختصار CYCMA، ناتجة عن إعادة هيكلة شركة SONACOME، (الشركة الوطنية لصناعة الآلات الميكانيكية)، أنشأت في 8 أفريل 1990 كشركة برأس مال قدره 280950000 دج.

ثانياً: الطاقة الصناعية والتجارية للشركة

مركب صناعي كائن بقالة، شيد سنة 1970 على أرضية تبلغ مساحتها 135000 م² منها 28000 م² مغطات بقدرة الإنتاج النظرية لزمرة واحدة:

● 30000 دراجة نارية؛

● 34000 دراجة؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

- 5000 محرك ساكن؛
- 15% غير مناسبة.

ونظام توزيع متزن يتكون من أربعة وحدات تجارية، 2 نقطتي بيع وشبكة ثانوية بأزيد من 300 عنوان معتمد. بعد أن عرفت أوجها سنة 1987 ببيع 50000 دراجة نارية، 46000 دراجة كانت المؤسسة بعد ذلك من الآثار المتزامنة للانكماش الاقتصادي وتطور منافسة قوية.

الجدول رقم(3.3): مراحل تدرج رقم الأعمال بمؤسسة CYCMA من سنة 2012 إلى 2014

الوحدة: مليون/دج

السنة	2012	2013	2014
رقم أعمال	43.074	46.262	317.753

المصدر: جداول حسابات النتائج للمؤسسة CYCMA

ثالثا: اهداف المؤسسة

للخروج من التوقع الذي لازم المؤسسة لفترة طويلة سطرت ال إدارة مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها نذكر منها:

- إنتاج منتجات جديدة تتماشى والأسواق المستهدفة؛
 - ديناميكية في المبيعات؛
 - تحكم متزايد في المصاريف لا سيما التعداد وكلفة الأجور؛
 - تحسين مردودية المؤسسة؛
 - تحسين موقعها في السوق.
- ولبلوغ هذه الأهداف يجب عليها:
- تكيف المنتجات بالسوق (تجديد المنتجات وتنويعها)؛
 - البحث المستمر عن طرق ووسائل الإنتاج جديدة بغية تحسين الإنتاج؛
 - الاستعانة بالشراكة، حيث فتحت الباب للمستثمرين المحليين والأجانب في مجالات التصنيع، التجارة والتسويق، ومن بين الدول التي تريد الاستثمار في المؤسسة هي الصين.

رابعاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتألف المركب من عدة مصالح أهمها مديرية المركب ومصحة الأمن، مديرية الإدارة العامة، نيابة المديرية التقنية، نيابة المديرية المالية، نيابة مديرية الإنتاج، نيابة مديرية الصيانة وتتضمن كل مصلحة عدة فروع تابعة لها وستتطرق لكل مصلحة:

1. مديرية المركب: وتتمثل أساساً في مدير المركب باعتباره المشرف العام عليه، حيث يعمل على تنسيق بين مديريات المركب، فهو يشرف بنفسه على سيرة العملية الإنتاجية ومتابعتها بدقة كما يسهر على تطبيق قرارات المديرية العامة وهو يشرف مباشرة على مصلحة الأمن.

2. مصلحة الأمن: تسهر هذه المصلحة على مراقبة العمليات التي تضر بمصالح المؤسسة سواء من الداخل من طرف العمال كالسرقة والفساد وهذا من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسة.

3. نيابة مديرية الإدارة العامة: تشرف هذه النيابة على عدة مصالح وهي:

- مصلحة المستخدمين والأجور: والتي تقوم بتعيين وتكوين الموظفين حيث كل عامل له ملف خاص من أجل تحديد أجورهم وهذه بواسطة بطاقات الحضور.
- مصلحة الوسائل العامة: وتضم الوسائل الخاصة بالعمل مثل: وسائل النقل، ملابس العمل، مواد وأدوات التنظيف والآلات الكاتبة والمكاتب.
- مصلحة التكوين والإحصاءات القانونية: وتتمثل مهمتها في إرسال العمال في مهمات تكوينية سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- مصلحة الشؤون الاجتماعية: تتكفل بفتح ملفات العمال الخاصة بحوادث العمل، العطل المرضية، المنح العائلية، كما تشرف على قسم العيادة الطبية لتشرف على صحة العمال.

4. نيابة المديرية المالية: تقوم هذه النيابة بتحضير الميزانية للمركب وجميع التقديرات المالية بالنسبة لكل مشروع، وهي تشرف بدورها على مصالح:

- مصلحة المحاسبة العامة: ومهمتها التسجيل اليومي للمشتريات والمبيعات وهي ملزمة بتقديم تقييم سنوي لكل دورة.

- مصلحة المحاسبة التحليلية: تقوم هذه الأخيرة بتقييم المشتريات كما تستند لها مهمة تحليل وتوزيع التكاليف المتعلقة بالمنتج وهذا من أجل تحديد سعر تكلفة الوحدة الواحدة كما تقوم بتقييم المعلومات للمحاسبة العامة لإتمام العملية.

- الخزينة: توجد بها جميع الأموال الخاصة بالمركب.

- مصلحة المراقبة والمراقبة التطبيقية: تقوم بتابعة البرامج المسطرة ومراقبة تطبيقه، وذلك بتقديم تقرير كل يوم فيه تقييم عمل كل ورشة إنتاج.
 - مصلحة التنظيم والإعلام الآلي: وتقوم بتقديم المعلومات اللازمة لمختلف المصالح في أقرب وقت ممكن وبدقة، وتوفير بعض الوثائق الخاصة بالعمل.
5. نيابة المديرية التقنية: تقوم بتطبيق البرامج المسطرة من طرف المديرية العامة، وهي تشرف على المصالح التالية:
- مكتب الدراسات: وتتمثل مهمته الأساسية دراسة المادة من حيث الشكل، فتقوم بوضع التصاميم والمخططات الخاصة بكل قطعة.
 - مكتب المنهجية: تقوم بمتابعة نشاط القطع وذلك لتوفير الظروف والوسائل بنتائج القطع والتحضير: الآلة، العامل، الوقت المستغرق في الإنتاج، وتتكون من فرع الأدوات وفرع لدراسة أدوات الإنتاج.
 - مكتب تسير الإنتاج: فهو المحرك الأساسي للمركب حيث يسعى إلى تنفيذ البرنامج المسطر من طرف مكتب المنهجية.
 - مصلحة المراقبة: مراقبة المواد الموجهة للعمليات الإنتاجية من حيث النوعية والكمية، كذلك المواد أو القطع المنتجة داخل الورشة.
 - نيابة مديرية الإنتاج: هي النقطة الحساسة للمركب والعمل الرئيسي له، لأنها تمثل الهدف الأول للمركب وهو الإنتاج تكمن أهميتها في تحويل المواد الأولية إلى مواد تامة الصنع، تضم 6 ورشات إنتاجية كل ورشة تختص في مرحلة من المراحل الإنتاجية كما يلي:
6. الورشات: تتكون المؤسسة من عدة ورشات إنتاجية مختلفة المهام والجدول التالي يوضح مهام كل ورشة وعدد العمال والآلات فيها:
- الورشة الأولى:
- السيباكة: تهدف إلى تصنيع قطع ميكانيكية ذات أشكال مختلفة تحت درجة حرارة 750 في داخل آلات القولية والقطع المتحصل عليها تكون من مادة الألمنيوم مثل: غطاء المحرك.
- الحدادة: تهدف إلى صنع قطع عن طريق تغيير شكل المعادن بفعل الضغط، فالوظيفة الأساسية لها رسم أولي للقطعة حتى تصبح قادرة على التحمل قبل الاستعمال الخاصة بها تحت درجة حرارة 1200 درجة مئوية.

المعالجة الحرارية: هي عملية تغيير بنية القطع بواسطة التسخين على درجة حرارة تصل من: 850-900 وذلك بإضافة بعض المواد كالكربون والأمونياك ثم تبرد القطع بالزيت والماء حتى تكتسب صلابتها.

● الورشة الثانية:

السك: هي عملية ميكانيكية تعمل على تشكيل قطع إلى أشكال مختلفة بواسطة طابع عن طريق الضغط حيث أن 70% من القطع تمر بهذه العملية.

التلحيم: هي عبارة عن تلصيق قطع ببعضها البعض الكهرياء أو النحاس أو التلحيم اليدوي من أجل الحصول على الشكل المطلوب.

التقطيع: هي عملية قطع الأعمدة والصفائح الحديدية حسب متطلبات العملية وذلك باستخدام الكهرياء.

الآلات الخاصة: تستعمل لصنع قطع معينة.

● الورشة الثالثة:

التفريز: هي عبارة عن مجموعة عمليات مختلفة للحصول على القطع وتعديلها.

التجويف: وتتم بعد الحصول على القطع ثم القيم بتغيير المحيط الداخلي للقطعة وجعلها مناسبة للتركيب باستخدام آلات خاصة.

الثقب: يتم فيها الثقب حسب شكل القطعة التي ستوضع في قوالب خاصة بها.

التجليخ: عندما تخرج القطعة من الحدادة ترسل الى ورشة التجليخ لإزالة الاعوجاج ثم تمر بعدها إلى الثقب ثم المعالجة الحرارية ويعود مرة أخرى إلى التجليخ حيث تدخل القطعة وتعديل في آلة خاصة بها لتأخذ شكل نهائي.

● الورشة الرابعة:

الخراطة نصف آلية: تعمل على تشكيل القطعة الى أشكال دائرية أو أسطوانية أو نصف دائرية وسمية بهذا لأنها تتم بواسطة الآلة والعامل.

الخراطة الآلية: وفيها يقوم العامل بتجهيز الآلة وتقوم بالعمل لوحدها على تشكيل القطعة وسميت بذلك لأنها تعمل لوحدها في تشكيل القطعة.

الخراطة المرقمة: يستخدم فيها برنامج خاص للقطع التي ستوضع ضمن آلة خاصة تحتوي على حاسوب عن طريق برمجية الوقت اللازم لصنع القطعة، عدد القطع ونوعها التي ستقوم بها الآلة وهذه الآلة تقوم بعدة عمليات مثل الصقل والتفريز.

● الورشة الخامسة:

التحليل الكهربائي: نجد في هذه العملية مرحلتين:
مرحلة المعاملة بالتلبيس الكرومي ومرحلة المعاملة بالزنك.
الصقل: يتم فيها تنظيف القطع بمادة تسمى بروق الزجاج.
الغسل: يتم فيها غسل القطع الصغيرة في قوالب لإزالة الزيوت.
الدهن: تعلق كل القطع الراد دهنها في سلسلة أوتوماتيكية وتمر بعد مراحل تبدأ بطبقة للحماية ثم التجفيف ثم دهن القطع.

● الورشة السادسة:

تركيب المحرك: تمر بعدة مراحل متسلسلة ومنظمة.
بعد تركيب المحرك: في هذه المرحلة يتم تحضير كل ما له علاقة بالمحرك والأدوات التي يتكون منها.
تركيب الدراجات النارية: يتم تركيب الدراجات النارية وإدخالها إلى المخزن حيث تعد منتجات تامة الصنع.
تركيب العجلات: يتم تركيب العجلات عبر مراحل متسلسلة.
تركيب الدراجات العادية: في هذه المرحلة يتم تركيب دراجا «BMX 20 16 26»
التصليح: يتم تجربة المحرك وحده وفي الدراجة تامة الصنع وإذا وجد عطب يتم إرساله إلى التصليح.
7. نيابة مديرية الصيانة: مهمتها تصليح الآلات الداخلية عملية الإنتاج وتشرف على المصالح التالية: مصلحة الصيانة الكهربائية، مصلحة تصليح الآلات، مصلحة الوقاية، مصلحة المنهجية.
● مصلحة الصيانة الكهربائية: مهمتها إصلاح العطب الكهربائي في الآلة إن وجد.
● مصلحة تصليح الآلات (الصيانة الميكانيكية): تقوم بتصليح الآلات الميكانيكية.
● مصلحة الوقاية: تقوم بمعالجة الآلة معالجة مسبقة قبل تعطلها كما تشرف على وسائل الحماية والأمن للعمال مثل النظارات والقفازات.
● مصلحة المنهجية: تقوم بتعديل القطع والأدوات من حيث الطول والعرض حيث تصبح قابلة للاستعمال في العملية الإنتاجية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الشكل رقم (2.3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة CYCMA



المصدر: مصلحة المستخدمين لمؤسسة CYCMA

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

المبحث الثاني: التحليل المقارن لتدفقات النقدية بالنسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة

إن المعلومات التي يتضمنها جدول سيولة الخزينة يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية، ونقوم في هذا المبحث بالتحليل المقارن لتدفقات النقدية، والتحليل المقارن لنسب جودة الأرباح والسيولة للمؤسستين ENAMARBRE لصناعة الرخام و CYCMA لصناعة وتركيب الدرجات للفترة الممتدة من 2012 الى 2014.

المطلب الأول: التحليل المقارن لبنود جدول سيولة الخزينة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نقوم في هذا العنصر بتحليل مقارن لبنود التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية لمؤسستي الدراسة.

أولاً: تحليل بنود جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENAMARBRE

الجدول رقم(4.3): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ENAMARBRE للفترة 2012-2014 حسب الطريقة المباشرة

البيان	2012	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	82275323.92	107365165.88	105413956.23
التحصيلات المستلمة من العملاء	-68288780.11	-80719383.02	-80266689.94
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة الضرائب المدفوعة على النتائج	-21149671.88	-28133545.12	-26072152.75
تحويل بين الوحدات تخصيلات			
تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية		56608.84	338712.09
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية A	-7163128.07	-1431153.42	-586174.37

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

			تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية
-607328.08	-178500.05	-424073.26	مدفوعات حيازة القيم ثابتة المادية والمعنوية
645000.00	350000.00		تحصيلات التنازل عن القيم ثابتة المادية والمعنوية
-5632.37			مدفوعات حيازة قيم مالية ثابتة
			تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة المالية
			الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال
			حصص وقسائم النتائج المتحصل عليها
32039.55	171499.95	-424073.26	تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة الاستثمارية B
			تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية
			تحصيلات تابعة لإصدار أسهم
			قسائم وحصص أرباح وتوزيعات أخرى
			تحصيلات ناتجة عن القروض
			تسديد القروض ومختلف الديون المشابهة
			تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التمويلية C
			تأثير تغير سعر الصرف مع السيولة ونسبة السيولة
-554134.82	-1259653.47	-7587201.33	تغير الخزينة للدورة (A+B+C)
2705042.91	3964696.38	11551897.71	رصيد الخزينة وما يعادلها في بداية الدورة
2150908.09	2705042.91	3964696.38	رصيد الخزينة وما يعادلها في نهاية الدورة
-554134.82	-1259653.47	-7587201.33	تغير خزينة الدورة
-24439007.76	-13417772.49	-16204303.32	نتيجة الدورة
23884872.94	12158199.02	8617101.99	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدولي سيولة الخزينة للمؤسسة ENAMARBRE

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.3) أن رصيد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة ENAMARBRE سالب خلال سنوات الدراسة وهذا أمر غير جيد باعتبار أن دورة الاستغلال أهم دورة في المؤسسة، غير أننا نلاحظ تحسن الرصيد من سنة لأخرى حيث بلغ سنة 2012 مبلغ 7163128.07- في حين بلغ سنة 2013 مبلغ 1431153.42- وذلك راجع لارتفاع التحصيلات المستلمة من الزبائن نظراً

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

لاعتماد المؤسسة على سياسة محكمة في تسيير دورة زبائنها كما نسجل استمرار تحسن الرصيد سنة 2014 حيث بلغ -586174.37 وذلك نتيجة لمحافظة المؤسسة تقريبا على قيمة التحصيلات من الزبائن و المدفوعات للموردين والمستخدمين وتقليلها بالمقابل في مبالغ التحويلات بين الوحدات.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(4.3) مؤسسة ENAMARBRE حققت صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة الاستثمارية سنة 2012 بلغ رصيده -424073.26 وذلك راجع لقيامها باقتناء استثمارات جديدة من اجل توسيع نشاطها ، أما في السنتين 2014/2013 فقد حققت صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة الاستثمارية بلغ رصيده على التوالي 171499.95 و 32039.55 لتنازها عن استثماراتها المادية بقيمة تفوق قيمة ما دفعته من اجل حيازة قيم ثابتة مادية معنوية و مالية، هذا ما يعبر عن عدم صحة وضعيتها المالية من خلال أنشطة الاستغلال الغير كافية لتغطية النفقات المتأتية من نشاطات الاستثمار .

بينما بين الجدول رقم (4.3) عدم وجود أي أنشطة نقدية تمويلية على مدار فترة الدراسة.

كما بين الجدول تغير الخزينة رغم أنها سالبة الا أنها تتحسن بنسبة 83.4% من سنة 2012 الى 2013 وبنسبة 92.7% من سنة 2012 الى سنة 2014، بينما المقارنة مع نتيجة الدورة تظهر فارق كبير يزداد من سنة لأخرى بسبب العجز المتزايد والكبير الحاصل في نتيجة الدورات الثلاث.

ثانيا: تحليل بنود جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA

الجدول رقم(5.3): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة CYCMA للفترة 2012-2014 حسب الطريقة المباشرة

البيان	2012	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليات	8005067.66	7002303.59	3007159.05
التحصيلات المستلمة من العملاء	-69290839.50	-14699352.38	-11514262.74
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-2971.80		
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة	-61288743.64	-7677079.29	-8507103.69
الضرائب المدفوعة على النتائج	12360.01	19999.50	78680.00
تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية	-61276383.63	-7677049.29	-8428423.69
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية A			

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

			تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية مدفوعات لحيازة القيم ثابتة المادية والمعنوية تحصيلات التنازل عن القيم ثابتة المادية والمعنوية مدفوعات لحيازة قيم مالية ثابتة تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال حصص وقسائم النتائج المتحصل عليها
			تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة الاستثمارية B
10175000.00 -844959.96	10372310.76 -2688000.00	81665209.24 -20308410.00	تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية تحصيلات تابعة لإصدار أسهم قسائم وحصص أرباح وتوزيعات أخرى تحصيلات ناتجة عن القروض تسديد القروض ومختلف الديون المشابهة
9330040.04	7684310.76	61356799.24	تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التمويلية C
			تأثير تغير سعر الصرف مع السيولة ونسبة السيولة
901616.35	7261.47	80415.61	تغير الخزينة للدورة (A+B+C)
247610.86 1149227.21 901616.35	240349.39 247610.86 7261.47	159933.78 240349.39 80415.61	رصيد الخزينة وما يعادلها في بداية الدورة رصيد الخزينة وما يعادلها في نهاية الدورة تغير خزينة الدورة
-40424768.86	-106207004.42	-46870534.43	نتيجة الدورة
41326385.21	106214265.89	46950950.04	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: جدولي سيولة الخزينة للمؤسسة CYCMA

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.3) أن رصيد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالب خلال سنوات الدراسة، غير أننا نلاحظ تحقيق الرصيد قفزة نوعية من سنة 2012 الى سنة 2013 حيث انتقل من 61276383.63- الى 7677049.29- ويعود ذلك للانخفاض الكبير في قيمة المبالغ المدفوعات للموردين والمستخدمين ، غير أن الرصيد عاد للارتفاع قليلا سنة 2014 حيث بلغ 8428423.69- وذلك راجع لانخفاض قيمة التحصيلات المستلمة من الزبائن .

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

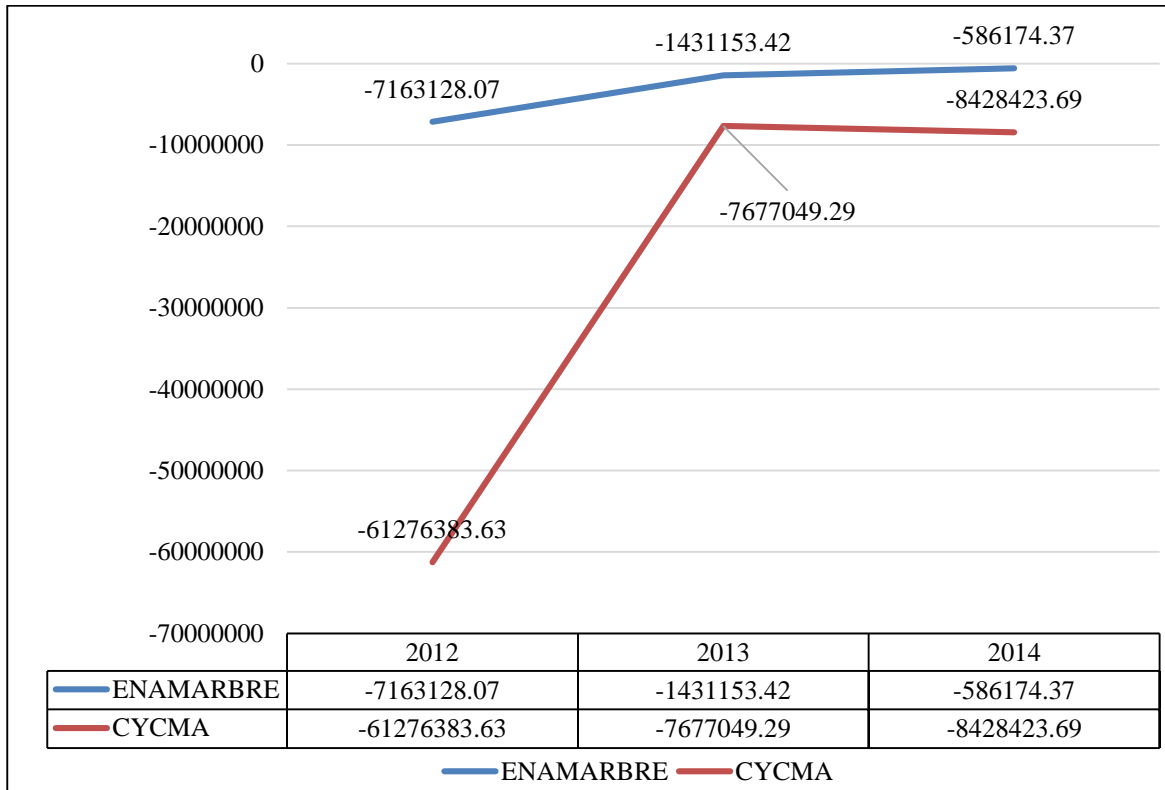
كما نلاحظ من جدول سيولة الخزينة عدم وجود أي تدفق نقدي ناتج عن أنشطة استثمارية خلال فترة الدراسة.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن مؤسسة CYCMA حققت رصيد صافي تدفقات نقدية موجب من الأنشطة التمويلية، أي وجود فائض في خزينة التمويل وهذا ما يبين أن تحصيلات المؤسسة الناتجة عن القروض أكبر من تسديدات القروض ومختلف الديون المشابهة خاصة سنة 2012 أين بلغ الرصيد 61356799.24 ثم انخفض في السنة الموالية 2013 أين بلغ الرصيد 7684310.76 نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة التحصيلات الناتجة عن القروض ليشهد تحسنا ملحوظا سنة 2014 حيث بلغ الرصيد 9330040.04 نتيجة لانخفاض قيمة تسديدات القروض ومختلف الديون المشابهة.

ليبين الجدول رقم (5.3) تغير الخزينة موجبا حيث بلغ 80415.61 سنة 2012 لينخفض الى 7261.47 سنة 2012 ليعود ويرتفع الى 901616.35 سنة 2014، بينما المقارنة مع نتيجة الدورة تظهر فارق كبير يزداد من سنة 2012 الى 2013 بنسبة 126.2% لينخفض الفارق بنسبة 61% من سنة 2013 الى 2014 ويعود ذلك الى بسبب العجز الكبير الحاصل في نتيجة الدورات الثلاث.

ثالثا: مقارنة صافي التدفق النقدي التشغيلي بين مؤسستي الدراسة

الشكل رقم (3.3): المنحني البياني لصافي التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسستين



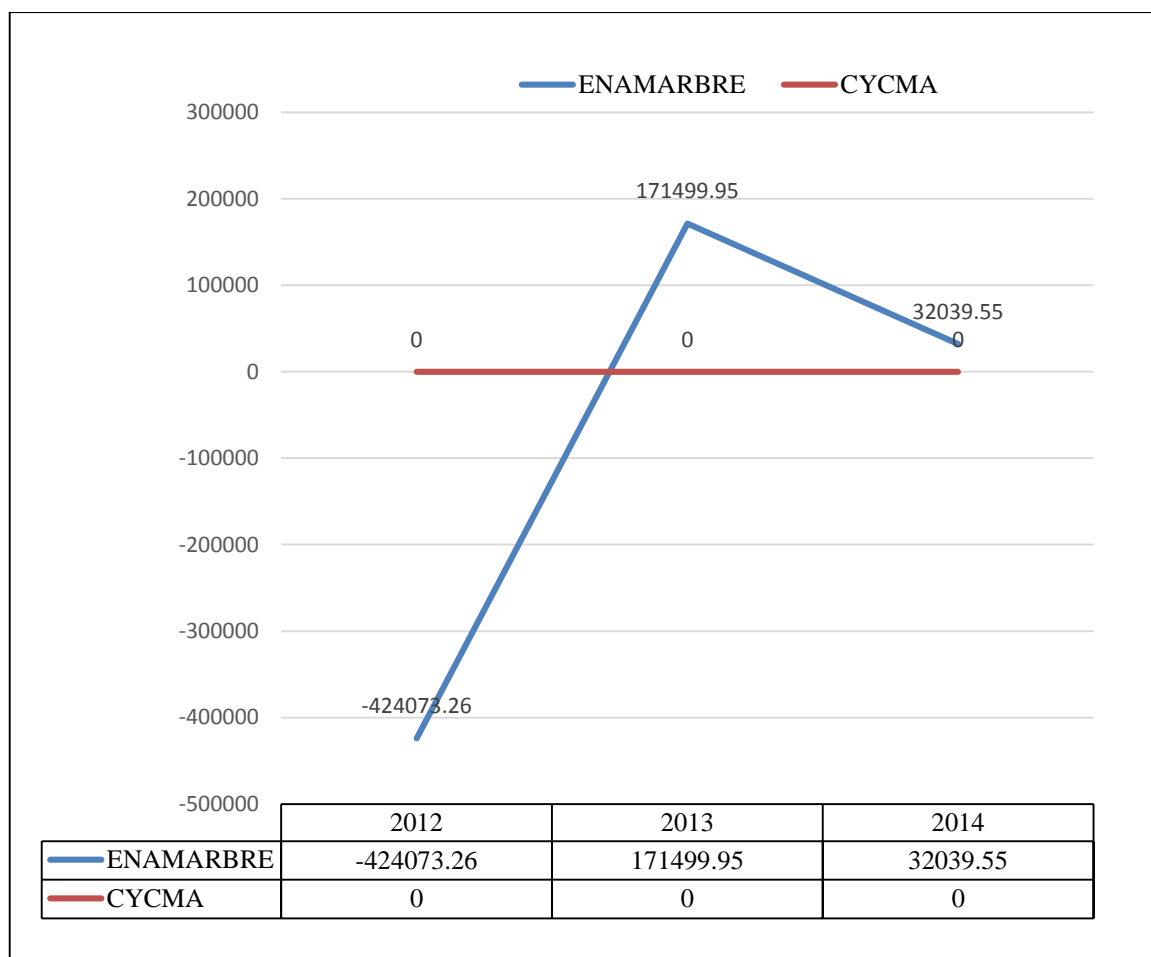
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة للمؤسستي الدراسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة ENAMARBRE أحسن من صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي تحققها مؤسسة CYCMA رغم أن كليهما سالب.

رابعاً: مقارنة صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية لمؤسستي الدراسة

الشكل رقم (4.3): المنحنى البياني لصافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية لمؤسستين

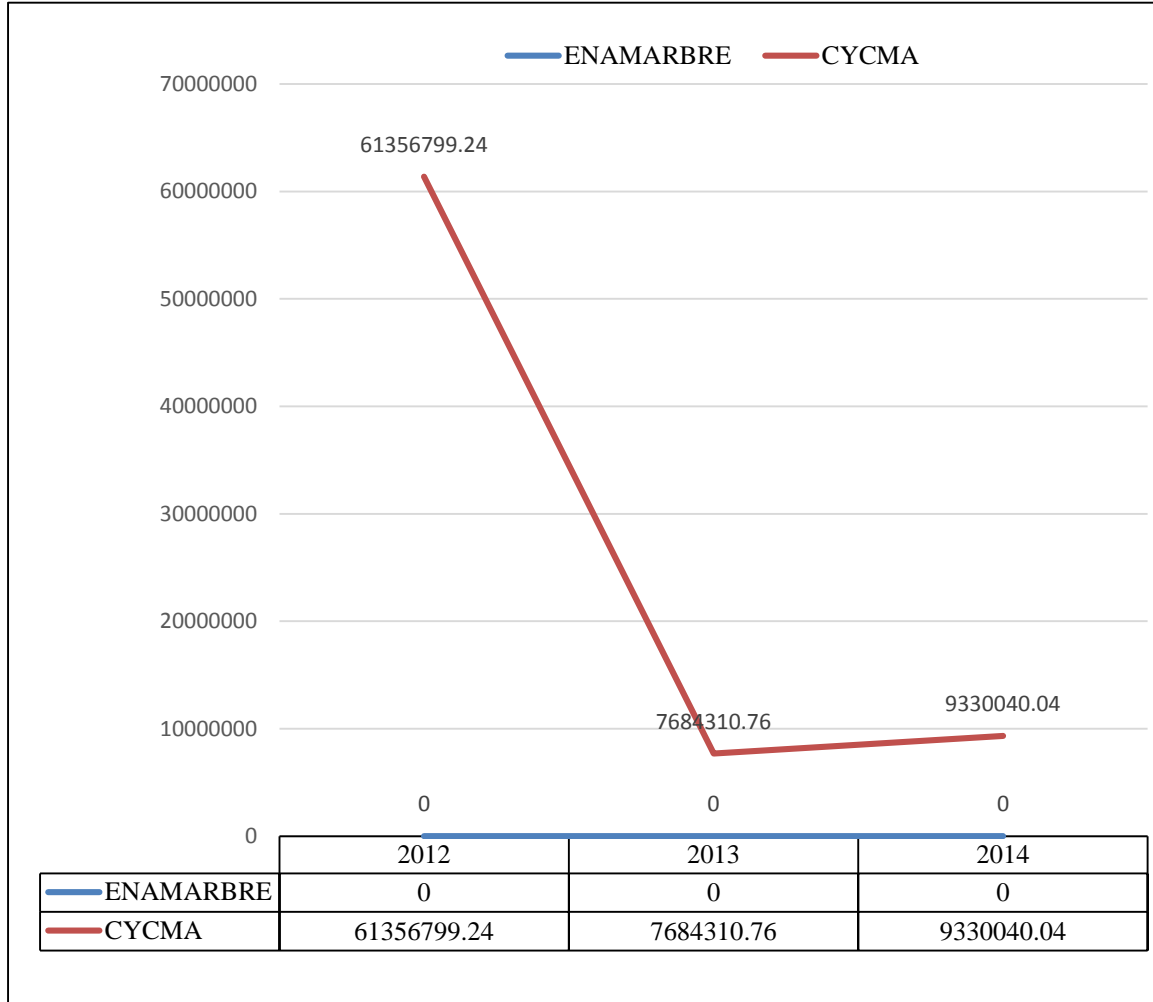


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة للمؤسستي الدراسة

من خلال المنحنى نلاحظ أن مؤسسة ENAMARBRE حققت صافي تدفق نقدي من الأنشطة الاستثمارية في حين لم تحقق مؤسسة CYCMA أي تدفق نقدي من الأنشطة الاستثمارية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

خامسا: مقارنة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية لمؤسستي الدراسة
الشكل رقم (5.3): المنحى البياني لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية لمؤسستين



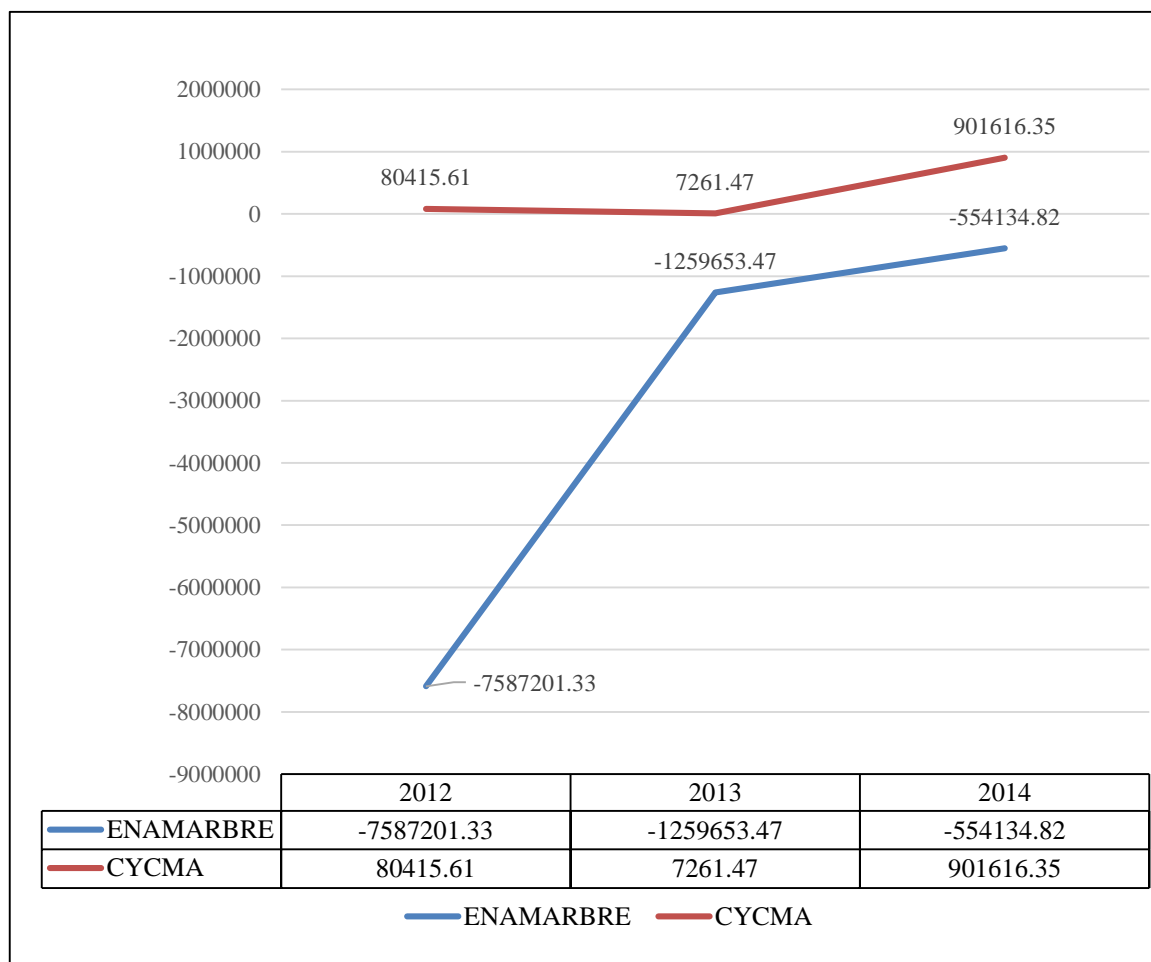
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة للمؤسستي الدراسة

نلاحظ من خلال المنحى البياني أن مؤسسة CYCMA حققت صافي تدفقات نقدية موجبة ناتجة عن أنشطة تمويلية في حين لم مؤسسة ENAMARBRE أي تدفق نقدي من الأنشطة التمويلية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

سادسا: مقارنة التغير في الخزينة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الشكل رقم (6.3): المنحى البياني للتغير في الخزينة لمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة للمؤسستي الدراسة

من خلال المنحى البياني نلاحظ أن رصيد خزينة مؤسسة ENAMARBRE سالب طوال فترات الدراسة غير أنه في تحسن مستمر، بينما كان رصيد خزينة مؤسسة CYCMA موجبا خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: التحليل المقارن لجودة سيولة المؤسستين للفترة 2014/2013/2012:

يمكن تحليل جودة سيولة مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA للفترة 2014 / 2012 باستخدام

النسب التالية:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

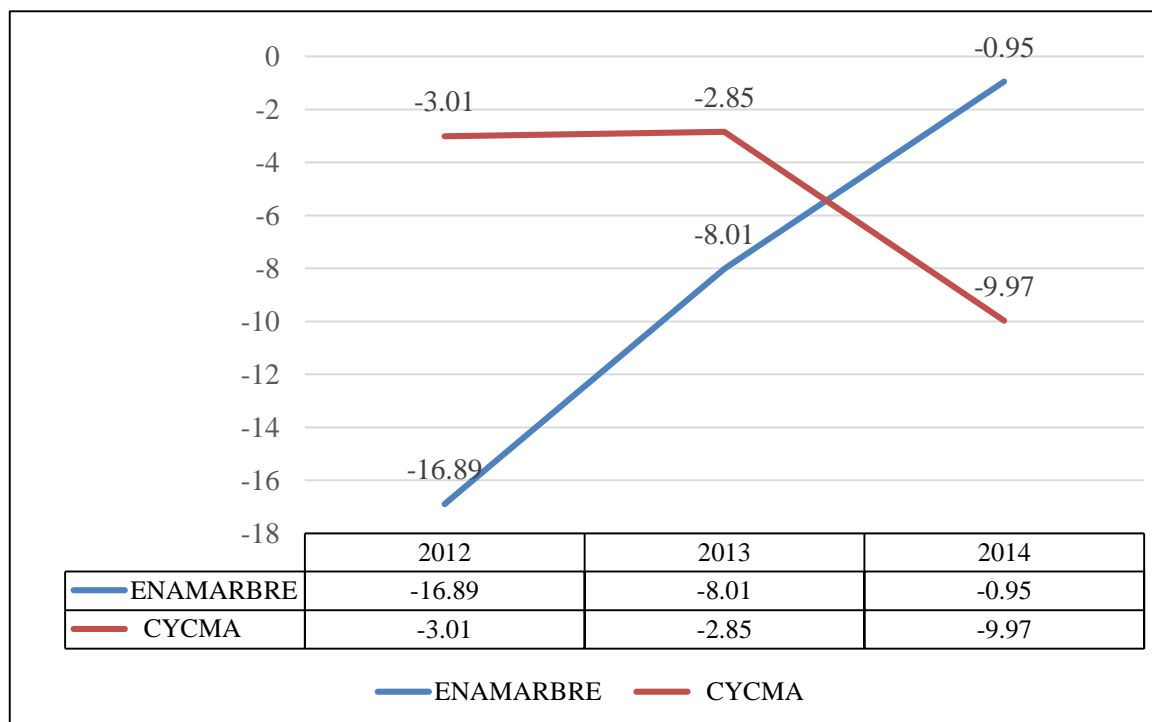
1. التحليل المقارن لتغطية النقديات:

الجدول رقم (6.3): التحليل المقارن لنسبة تغطية النقديية للمؤسستين

النسبة 2/1 %	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية(2)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية(1)	المعلومات المالية	
-1689.26	424073.26	-7163128.07	2012	ENAMARBRE
-801.77	178500.05	-1431153.42	2013	
-95.63	612960.45	-586174.37	2014	
-301.73	20308410	-61276383.63	2012	CYCMA
-285.60	2688000	-7677049.29	2013	
-997.49	844959.96	-8428423.69	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الشكل رقم (7.3): المنحنى البياني للتحليل المقارن للنسبة تغطية النقديية للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3) أن النسبة كانت سالبة ومرتفعة سنة 2012 بمؤسسة ENAMARBRE غير أنها اخذت في التحسن المستمر للسنتين الموالتين أما ظهورها سالبة كونها تأثرت بصافي التدفقات النقدية السالب من الأنشطة التشغيلية حيث ان هاته الأخيرة لم تغط التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي ليست لها أي مساهمة في تغطية التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، في حين كانت النسبة سالبة بمؤسسة CYCMA لسنوات الدراسة ونلاحظ أنها كانت متقاربة للسنتين 2013/2012 ثم انخفضت بحدة سنة 2014 وبالتالي فهي ليست لها أي تغطية للتدفقات الخارجة من أنشطة الاستثمار والتمويل.

2. التحليل المقارن لنسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

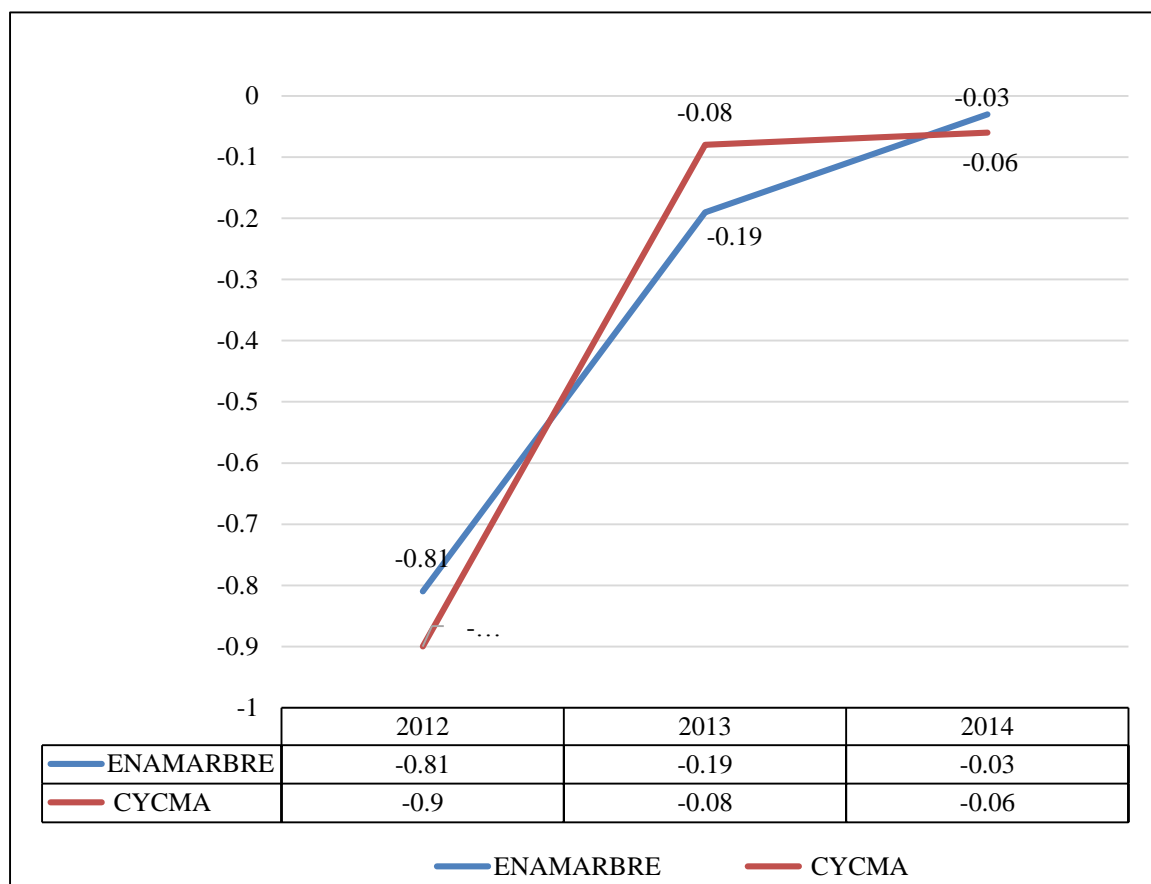
الجدول رقم (7.3): التحليل المقارن لنسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسستين

النسبة 2/1 %	الخصوم الجارية (2)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)	المعلومات المالية	
-81.83	8752901.64	-7163128.07	2012	ENAMARBRE
-19.54	7322465.45	-1431153.42	2013	
-3.62	16182944.84	-586174.37	2014	
-90.33	67831561.99	-61276383.63	2012	CYCMA
-8.87	86536148.20	-7677049.29	2013	
-6.56	128322472.42	-8428423.69	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الشكل رقم (8.3): المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسستين.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

تقيس هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية الخصوم الجارية ونلاحظ من خلال الجدول رقم (7.3) أن مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA لا تتمتعان بسيولة جيدة، حيث حققنا صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التشغيلية طول فترة الدراسة وبالتالي ليست لهما القدرة على تغطية الخصوم الجارية من خلال صافي التدفق النقدي التشغيلي، غير أن النسبة في تحسن مستمر حيث قاربت الصفر مع تسجيل فارق بسيط في النسبة لصالح مؤسسة ENAMARBRE سنة 2014.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

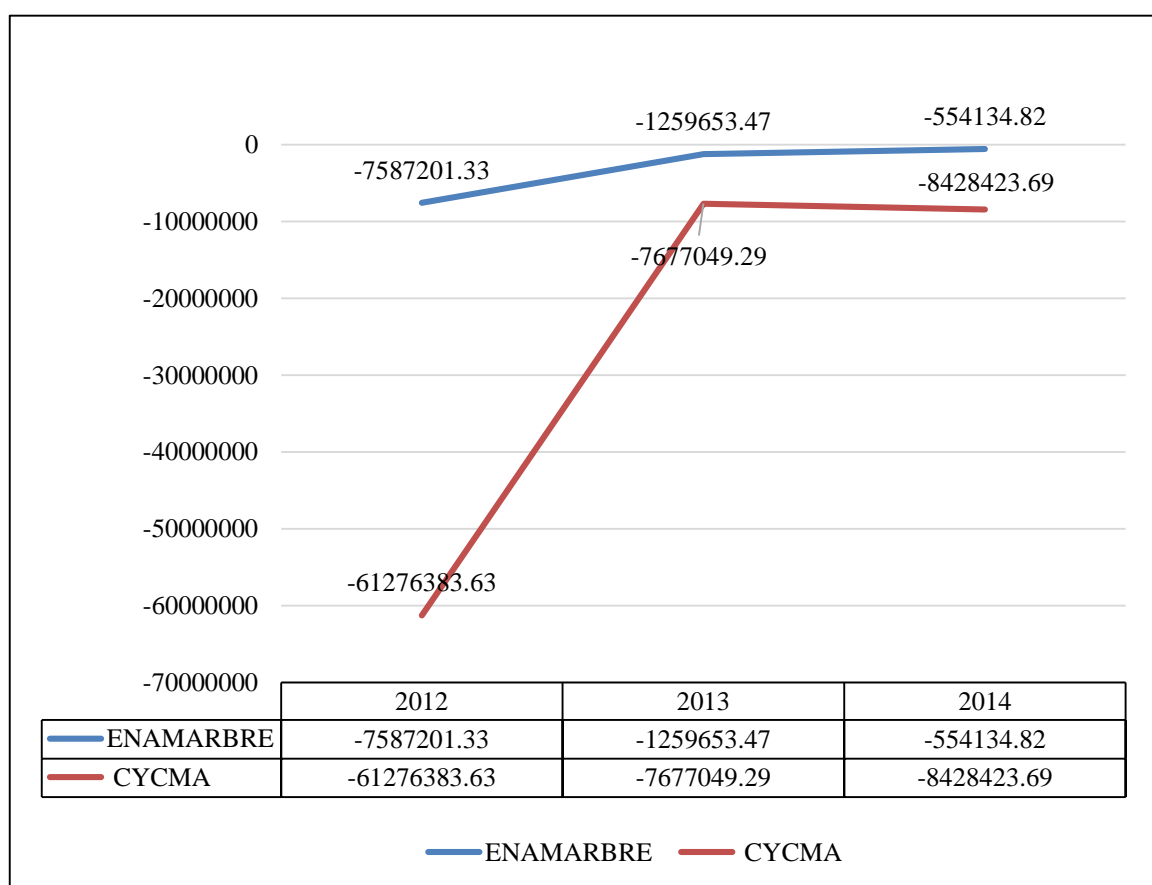
3. التحليل المقارن لتدفق النقدي الحر للتدفق النقدي الحر:

الجدول رقم (8.3): التحليل المقارن للتدفق النقدي الحر للمؤسستين

التدفق النقدي الحر	المعلومات المالية	
-7587201.33	2012	ENAMARBRE
-1259653.47	2013	
-554134.82	2014	
-61276383.63	2012	CYCMA
-7677049.29	2013	
-8428423.69	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الشكل رقم (9.3): المنحنى البياني للتحليل المقارن للتدفق النقدي الحر للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.3) أن مؤسسة ENAMARBRE حققت تدفق نقدي حر سالب خلال فترة الدراسة الا أنها في تحسن من سنة لأخرى، كما حققت مؤسسة CYCMA تدفق نقدي حر سالب ضعيف جدا في بداية فترة الدراسة ليتحسن تدريجيا، وعليه فإن مؤسستي الدراسة ليس لديهما أي قدرة على تخفيض الديون او التوسع في الاستثمار.

المطلب الثالث: التحليل المقارن لجودة أرباح المؤسستين للفترة 2014/2013/2012:

يمكن تحليل جودة أرباح مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA للفترة 2014 / 2012 باستخدام

النسب التالية:

1. التحليل المقارن لكفاية التدفقات التشغيلية:

الجدول رقم (9.3): التحليل المقارن لكفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسستين

النسبة 2/1 %	الاحتياجات النقدية الأساسية (2)	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية (1)	المعلومات المالية	
91.99	89438451.99	82275323.92	2012	ENAMARBRE
98.69	108852928.1	107365165.88	2013	
99.45	106338842.7	105413956.23	2014	
8.95	89602221.30	8005067.66	2012	CYCMA
40.39	17387352.38	7002303.59	2013	
24.97	12359888.70	3007159.05	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

والجدول التالي يبين الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسستين:

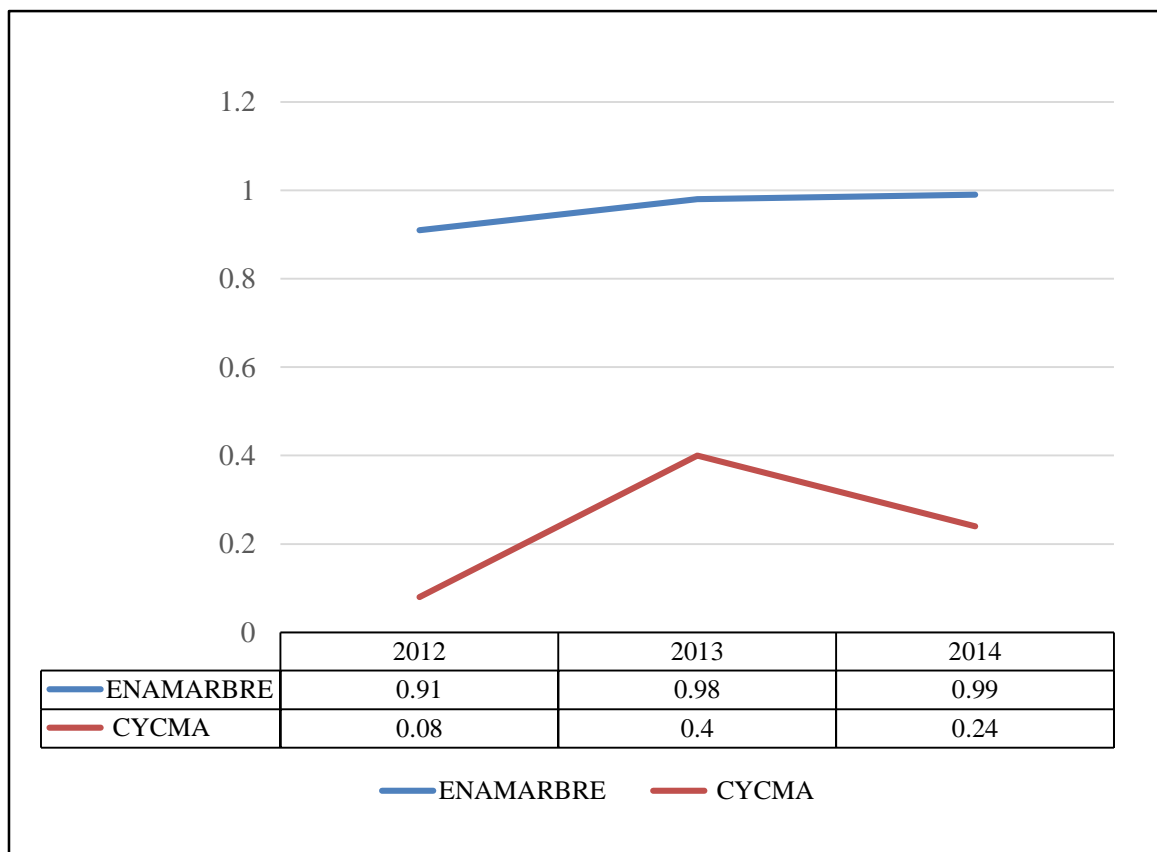
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الجدول رقم (10.3): الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسستين

الاحتياجات النقدية الأساسية	تسديد الديون	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية		
89438451.99	0	89438451.99	2012	ENAMARBRE
108852928.1	0	108852928.1	2013	
106338842.7	0	106338842.7	2014	
89602221.30	20308410.00	69293811.30	2012	CYCMA
17387352.38	2688000.00	14699352.38	2013	
12359222.70	844959.96	11514262.74	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الشكل رقم (10.3): المنحنى البياني لتحليل المقارن لكفاية التدفقات التشغيلية للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.3) أن النسبة التي حققتها مؤسسة ENAMARBRE غير كافية حيث لم تصل الواحد الصحيح خلال سنوات الدراسة الا انها قاربتة ومعنى ذلك انها وشبكة على تغطية الاحتياجات النقدية لها باستخدام التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية، أما بالنسبة لمؤسسة CYCMA فنلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت سنة 2012 صغيرة جدا ثم تحسنت سنة 2013 الا أنها انخفضت مرة أخرى سنة 2014 وفي مجملها كانت اقل من الواحد الصحيح وذلك راجع لتراكم الديون على المؤسسة وعليها تدارك الوضع وتحسين النسبة حتى تتمكن من تغطية تدفقاتها النقدية الخارجة.

2. التحليل المقارن لقدرة أرباح المؤسستين في توليد تدفقات نقدية تشغيلية

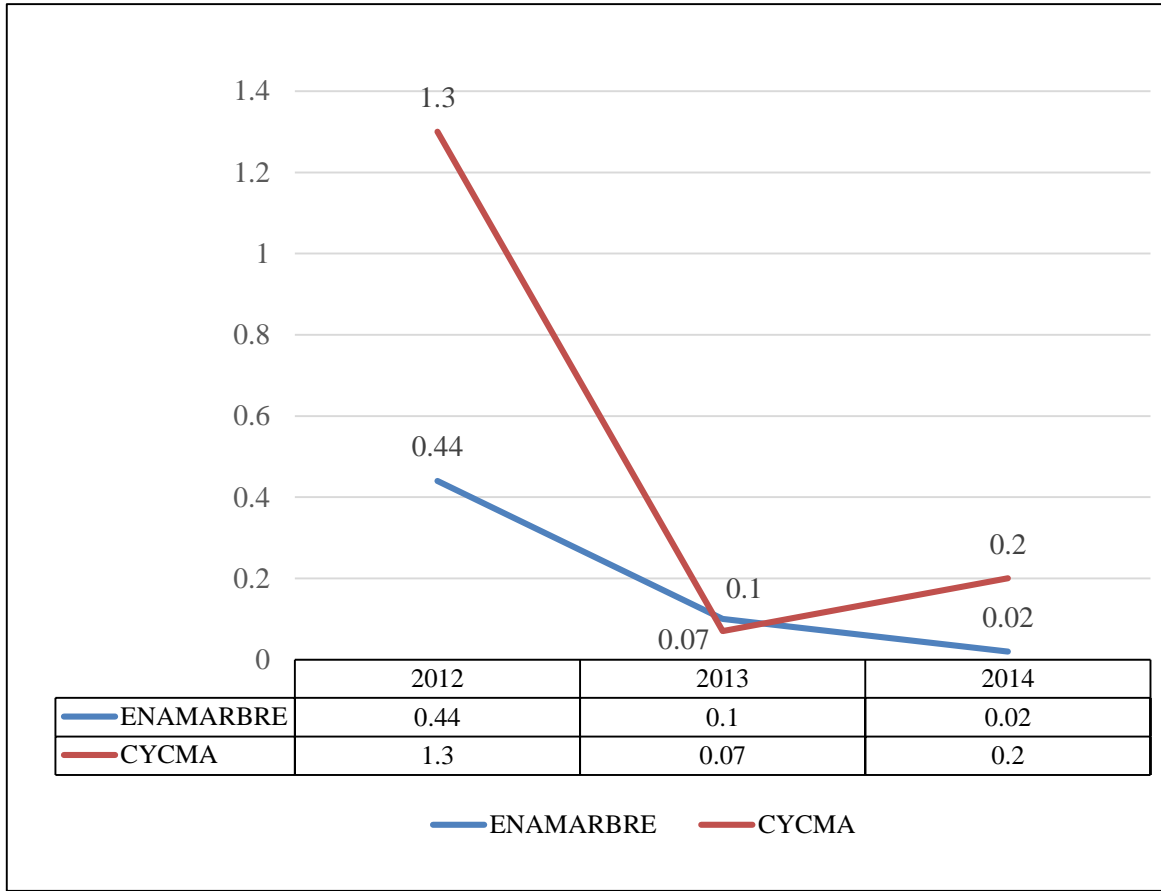
الجدول رقم (11.3): التحليل المقارن لمؤشر النقدية للمؤسستين

النسبة 2/1 %	صافي الدخل (2)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)	المعلومات المالية	
44.21	-16204303.32	-7163128.07	2012	ENAMARBRE
10.67	-13417772.49	-1431153.42	2013	
2.40	-24439007.76	-586174.37	2014	
130.74	-46870534.43	-61276383.63	2012	CYCMA
7.23	-106207004.42	-7677049.29	2013	
20.85	-10424768.86	-8428423.69	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الشكل رقم (11.3): المنحنى البياني لتحليل المقارن لمؤشر النقدية للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11.3) أن مؤشر النقدية للمؤسستين موجب، إلا أنه في واقع الامر غير ذلك، فكل خسارة واحد دينار في صافي التدفق النقدي التشغيلي تحقق خسارة بـ 0.4 دينار في نتيجة دورة 2012 لمؤسسة ENAMARBRE لتحسن قليلا سنة 2013 لتبلغ 0.1 دينار و 0.02 لسنة 2014، وكذلك الامر بالنسبة لمؤسسة CYCMA ففي سنة 2012 كل خسارة 1 دينار في صافي التدفق النقدي التشغيلي تساهم في خسارة 1.3 دينار في نتيجة دورة 2012 ثم، 0.07 دينار سنة 2013 و يرتفع الى 0.2 دينار سنة 2014، أي أن كلتا صافي التدفق النقدي التشغيلي في المؤسستين يساهم في تحقيق خسائر على مستوى النتيجة.

3. التحليل المقارن للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

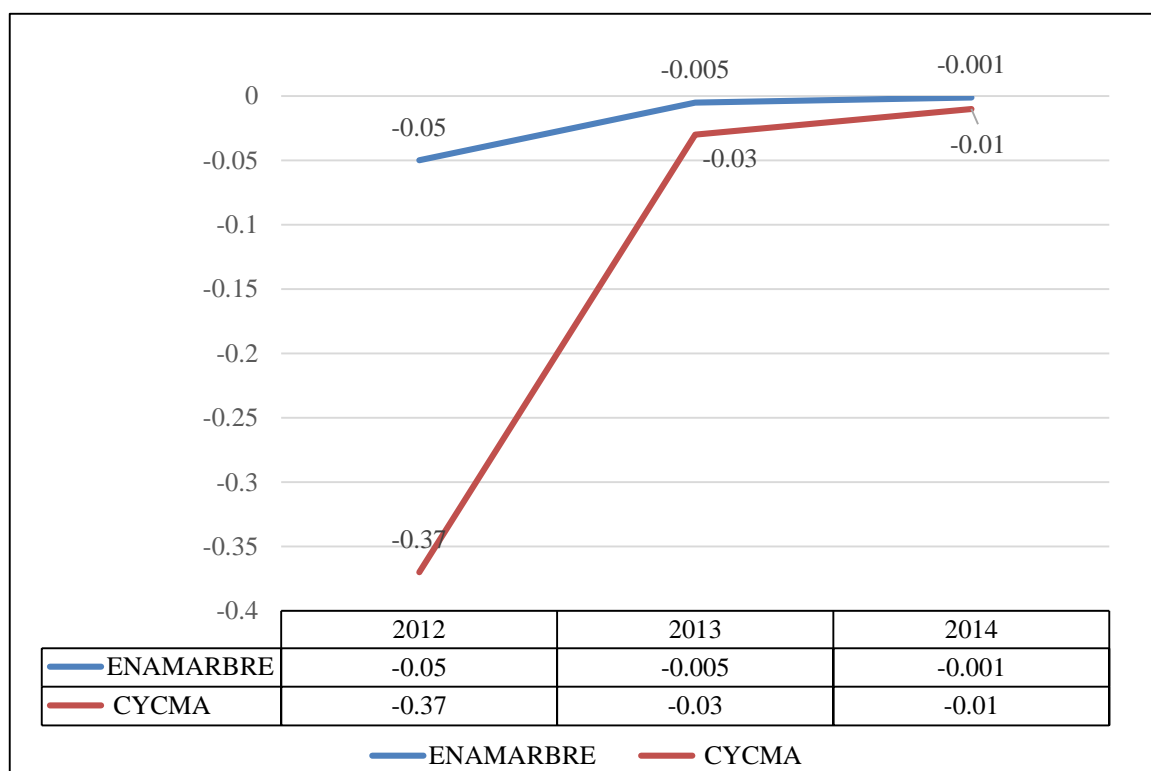
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الجدول رقم (12.3): التحليل المقارن لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين

النسبة 2/1 %	مجموع الأصول (2)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)	المعلومات المالية	
-5.53	129439904.73	-7163128.07	2012	ENAMARBREE
-0.59	241764626.88	-1431153.42	2013	
-0.18	321246461.98	-586174.37	2014	
-37.06	165347348.12	-61276383.63	2012	CYCMA
-3.35	229369741.81	-7677049.29	2013	
-1.52	555484067.26	-8428423.69	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين

الشكل رقم (12.3): المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12.3) أن أصول مؤسسة ENAMARBRE فشلت في توليد تدفقات نقدية من خلال استخدام موجوداتها، كونها حققت صافي تدفق نقدي سالب للأنشطة التشغيلية خلال سنوات الدراسة إلا أن وضعيتها في تحسن، أما بالنسبة لمؤسسة CYCMA فنلاحظ أن أصولها فشلت بدورها في توليد تدفقات نقدية من خلال استخدام موجوداتها نظرا لتحقيقها صافي تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية خلال سنوات الدراسة غير أن وضعيتها في تحسن كونها حققت قفزة نوعية سنة 2013 بتحسين النسبة واستمرت على ذلك الحال خلال سنة 2014.

4. التحليل المقارن لكفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية:

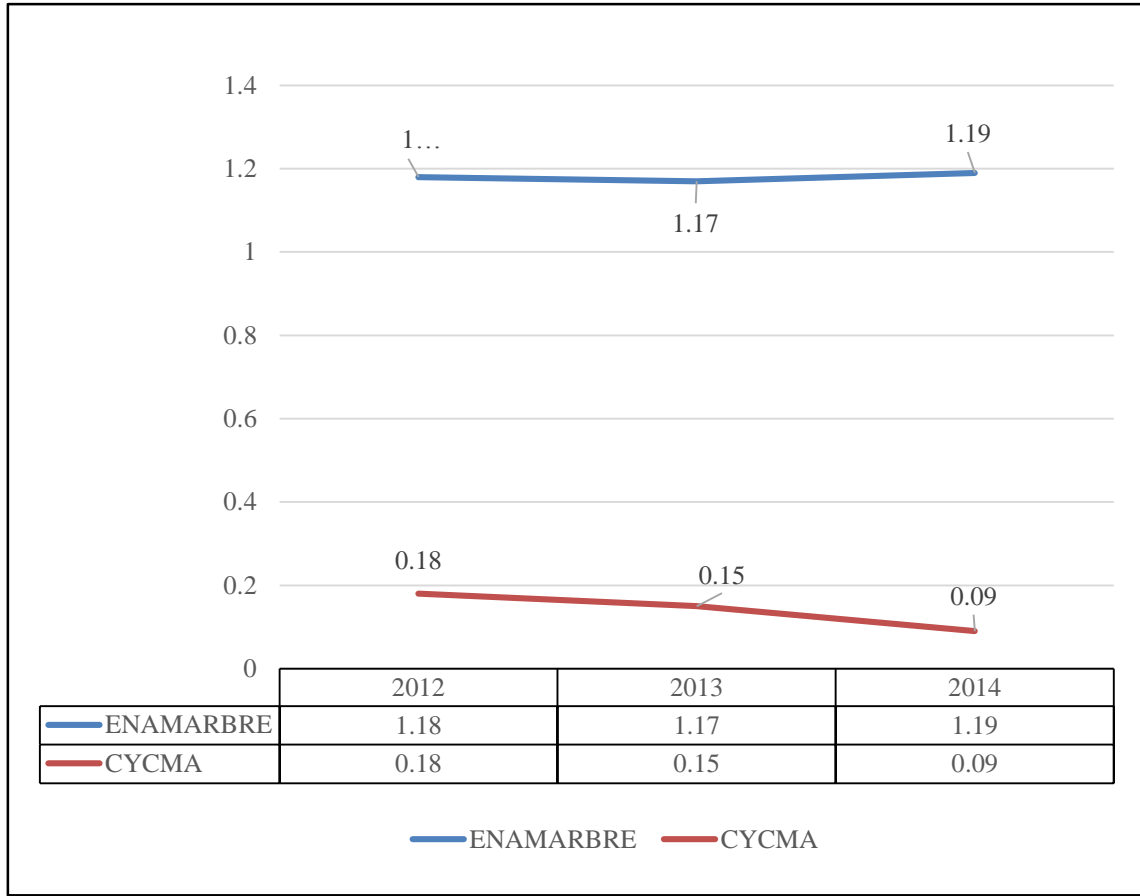
الجدول رقم (13.3): التحليل المقارن لنسبة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين

النسبة 2/1 %	صافي المبيعات (2)	مجموع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (1)	المعلومات المالية	
118.55	69400156.46	82275323.92	2012	ENAMARBREE
117.36	91531236.75	107421774.60	2013	
119.27	88666199.64	105752668.30	2014	
18.61	43074657.64	8017427.67	2012	CYCMA
15.17	46262288.80	7022303.09	2013	
0.97	317753533.54	3085839.05	2014	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الشكل رقم (13.3): المنحنى البياني للتحليل المقارن لنسبة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسستين



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.3) أن مؤسسة ENAMARBRE تتمتع بكفاءة لسياسات الائتمان التي تتبعها حيث كانت تقدر بـ 1.18 مرة وكانت تقريبا ثابتة طيلة سنوات الدراسة، أما سياسات الائتمان التي تتبعها مؤسسة CYCMA في تحصيل ديونها فهي ضعيفة، فالنسب الأقل من الواحد تدل على وجود مبيعات على أساس استحقاق دون وجودها نقدا وتزداد سياسات تحصيل النقدية الناتجة عن المبيعات ضعفا من سنة لأخرى.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم في هذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على برنامج SPSS 19.0 وباستعمال اسلوبي معامل الارتباط ودرجة المعنوية t بين متغيرات الدراسة (المعلومات المالية كمتغير مستقل ونسب التدفقات النقدية كمتغير تابع)، لنقوم بعدها بقبول او رفض الفرضيات.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

H_0 : "لا يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE".

H_1 : "يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE".

الجدول رقم (14.3): المعلومات المالية لمؤسسة ENAMARBRE

2014	2013	2012	المعلومات المالية
105752668.30	107421774.60	82275323.92	تدفقات نقدية داخلية
106338842.70	108852928.10	89438451.99	الاحتياجات
645000	350000	0	مقبوضات بيع اصول
612960.45	178500.05	424073.26	مدفوعات لشراء اصول
16182944.84	7322465.45	8752901.64	خصوم جارية
612960.45	178500.05	424073.26	جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
88666199.64	91531236.75	69400156.46	المبيعات
321246461.98	241764626.88	129439904.73	مجموع الأصول
-24439007.76	-13417772.49	-16204303.32	صافي الدخل
-586174.37	-1431153.42	-7163128.07	صافي التدفقات النقدية التشغيلية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الجدول رقم (15.3): نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE

2014	2013	2012	نسب تحليل التدفقات النقدية
-95.63	-801.76.	-1689.13	نسبة تغطية النقدية
-3.62.	-19.54.	-81.84	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي من العمليات التشغيلية
99.45	98.69	91.99	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2.39	10.667	44.20	مؤشر النقدية التشغيلية
-0.18	-0.59	-5.53	نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية
119.27	117.36	118.55	نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات

للمؤسسة المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الجدول رقم (16.3): درجة الارتباط بين المعلومات المالية لمؤسسة ونسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة

ENAMARBRE

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,961 ^a	,923	,847	41,40194

a. Valeurs prédites : (constantes), x

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

الجدول رقم (17.3): مستوى المعنوية لاختبار t لمؤسسة ENAMARBRE

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	388,627	87,320		4,451	,141
x	-9,399E-6	,000	-,961	-3,471	,179

a. Variable dépendante : y

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

يبين الجدول رقم (16.3) درجة الارتباط بين المعلومات المالية لمؤسسة الرخام ونسب تحليل التدفقات النقدية

خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيمة **R** بلغت **961**، وهي علاقة قوية جدا.

كما يبين الجدول رقم (17.3) مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **179**، وهي أكبر من مستوى المعنوية

المعتمد في الدراسة **0,05** وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد تأثير هام

ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE".

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

H_0 : "لا يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA".

H_1 : "يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA".

الجدول رقم (18.3): المعلومات المالية لمؤسسة CYCMA

2014	2013	2012	المعلومات المالية
3085839.05	7022303.09	8817427.67	التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية
12359222.70	17387352.38	89602221.30	الاحتياجات النقدية الأساسية
0	0	0	مقبوضات بيع أصول
0	0	0	مدفوعات
128322472.42	86536148.20	67831561.99	خصوم جارية
844959,96	2688000	20308410	جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
317753533.54	46262288.80	43074657.64	المبيعات
555484067.26	229369741.81	165347348.12	مجموع الأصول
-40424768.86	-106207004.42	-46870534.43	صافي الدخل
-8428423.69	-7677049.29	-61276383.63	صافي التدفقات النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الجدول رقم (19.3): نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA

2014	2013	2012	نسب تحليل التدفقات النقدية
-997.49	-285.60	-301.72	نسبة تغطية النقدية
-6.56	-8.87	-90.33	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي من العمليات التشغيلية
24.97	40.39	8.95	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
20.84	7.22	130.73	مؤشر النقدية التشغيلية
-1,51	-3.34	-37.05	العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية
0.97	15.17	18.61	نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel 2013

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الجدول رقم(20.3): درجة الارتباط بين المعلومات المالية ونسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,984 ^a	,969	,938	15,30503

a. Valeurs prédites : (constantes), X

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

الجدول رقم (21.3): مستوى المعنوية لاختبار t لمؤسسة CYCMA

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard			
1	(Constante)	28,180	11,837		2,381	,253
	X	1,388E-6	,000	,984	5,611	,112

a. Variable dépendante : Y

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

يبين الجدول رقم (20.3) درجة الارتباط بين المعلومات المالية لمؤسسة CYCMA ونسب تحليل التدفقات النقدية خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيمة **R** بلغت **984**، وهي علاقة قوية جدا.

كما يبين الجدول رقم(21.3) مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **112**، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0,05** وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA".

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

H_0 : "لا يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA".

H_1 : "يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA".

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

الجدول رقم (22.3): درجة الارتباط بين المعلومات المالية ونسب التحليل المقارن للتدفقات النقدية

لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,275 ^a	,076	-,155	84,48514

a. Valeurs prédites : (constantes), X

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

الجدول رقم (23.3): مستوى المعنوية لاختبار t لمساهمة المعلومات المالية في تفعيل نسب التحليل المقارن

للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard			
1 (Constante)	60,873	54,085		1,126	,323
X	7,594E-7	,000	,275	,573	,597

a. Variable dépendante : Y

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss19.0

يبين الجدول رقم (22.3) درجة الارتباط بين المعلومات المالية لمؤسستي الدراسة ونسب التحليل المقارن للتدفقات النقدية خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيمة **R** بلغت **275**، وهي علاقة ضعيفة.

كما يبين الجدول رقم (23.3) مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **597**، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0,05** وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية التي تنص على: "يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA".

خلاصة واستنتاجات:

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة تحليلية مقارنة للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA وهذا بالاستناد الى المعلومات المالية للفترة 2012-2014، ولقد أدركنا من خلال هذا الفصل أهمية وقدرة المعلومات المالية في تفعيل نسب التدفقات النقدية حيث قمنا بإجراء المقارنة بين المؤسستين، ويمكن استنتاج جملة من النتائج فيما يلي:

- لا تحقق مؤسستي الدراسة أرباحا طول فترة الدراسة نتيجة لعدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية لفشلها في استغلال موجوداتها.
- لا تتمتع المؤسستين بالقدرة على الوفاء بالتزاماتهما نتيجة للعجز المسجل في السيولة حيث لا تستطيع الإيفاء بديونها قصيرة الاجل.
- يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA.

الخاتمة

العلمة

أ. خلاصة

تدور اشكالية الدراسة حول مساهمة المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية وقد اقتضى الأمر بنا الى معالجة هذه الاشكالية عبر ثلاث فصول باستخدام الأدوات والمناهج المناسبة المشار اليها في المقدمة انطلاقاً من الفرضيات الثلاث.

تناولنا في هذه الدراسة جانبين نظري وتطبيقي وحاولنا من خلال الجانب النظري عرض أهم الدراسات السابقة في الموضوع والتي تم تمكنا من الحصول عليها، وكذا عرض للمعلومات المالية ممثلة في القوائم الاساسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتأكيد على الزامية الربط بين المعلومات الواردة في قائمة مالية مع المعلومات الواردة في قائمة مالية اخرى حتى تفيد بشكل فعال متخذي القرارات.

أما في الجانب التطبيقي فتناولنا دراسة مقارنة بين مؤسستين عموميتين وهذا من خلال دراسة مدى تأثير المعلومات المالية على جودة أرباح المؤسسة وكذا مدى تأثيرها على جودة سيولتها، الا أن البيئة الحالية لنشاط المؤسسة العمومية ليست مجالاً خصباً لتحقيق اهداف النظام المحاسبي المالي.

ب. نتائج اختبار الفروض:

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في هاته الدراسة توصلنا الى نتائج الفرضيات التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على: "تساهم المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE" فتم اثباتها في الجانب التطبيقي من خلال مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **179**, وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0,05** وهو ما يجسد وجود تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة ENAMARBRE وعليه نقبل الفرضية الأولى.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على: "تساهم المعلومات المالية في تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA" فتم اثباتها في الجانب التطبيقي من خلال مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **112**, وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0,05** وهو ما يجسد وجود تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل نسب تحليل التدفقات النقدية لمؤسسة CYCMA وعليه نقبل الفرضية الثانية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على: "تساهم المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي ENAMARBRE و CYCMA" فتم اثباتها في الجانب التطبيقي من خلال مستوى المعنوية لاختبار t والتي بلغت **597**, وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0,05**

وهو ما يجسد وجود تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية على تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية لمؤسستي CYCMA و ENAMARBRE.

ج. نتائج الدراسة

- أبرزت المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع على مجموعة من النتائج يمكن سردها فيما يلي:
- إن دور المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية تبرز من خلال تحقيق هدفها الأول وهو إيصال المعلومات الأساسية المتعلقة بنقدية (خزينة) المؤسسة الى جميع المستخدمين مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تساعد النسب المستخدمة في تحليل جدول سيولة الخزينة في الوقوف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وكذا تقييم وضعيتها المالية في الاجل القصير والتغيرات الحقيقية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية.
- إن جدول سيولة الخزينة ليس بديل للقوائم المالية الأخرى وإنما مكمل لها وأن المحتوى المعلوماتي لكل منه والميزانية وجدول حسابات النتائج ليست وسائل تنافس في الإفصاح المحاسبي بل انها مكملة لبعضها البعض.
- حققت المؤسسات صافي تدفق نقدي تشغيلي سالبا طول فترة الدراسة نظرا لقيمة المبالغ المدفوعة للمستخدمين والموردين وخاصة بمؤسسة CYCMA.
- عدم قدرة المؤسسات على تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي استحالة تغطية التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلالها.
- عدم قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الخصوم الجارية في المؤسسات وبالتالي فهما تعانيان من عجز في السيولة.
- التدفق النقدي الحر سالب في المؤسسات وهو ما لا يمكنهما من التوسع في أنشطة الاستثمار لدعم النشاط التشغيلي او أنشطة التمويل لتخفيض الديون.
- عدم وجود كفاية من النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الأساسية من تدفقات نقدية تشغيلية خارجة وتسديد للديون في كل من المؤسسات.
- تحقيق صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة التمويلية غطى العجز في صافي التدفق النقدي التشغيلي وبالتالي حقق تغير موجب في خزينة مؤسسة CYCMA.
- تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب بالمؤسسات يساهم في تحقيق نتيجة سالبة طول فترة الدراسة أي أن الأنشطة التشغيلية للمؤسسات غير قادرة على توليد ربحية.
- صافي الأصول في المؤسسات غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

- تتمتع مؤسسة ENAMARBRE بتحقيق نسبة جيدة لسياسات الائتمان وهو ما يدل على نجاحها في تسيير دورة العملاء.
- يتضح لنا خلال فترات الدراسة ان الوضعية المالية لمؤسسة ENAMARBRE تتحسن من سنة لأخرى ويمكنها تحقيق صافي تدفق موجب من النشاط التشغيلي غير ان مؤسسة CYCMA ورغم التحسن الواضح في رصيد صافي تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة واستمرارها في النشاط يبقى على المحك.

د. توصيات

- في ظل النتائج المتوصل اليها نوصي بما يلي:
- بناء على تحليل جدول سيولة خزينة مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA يتبين لنا ضرورة عملهما على تحسين رصيد صافي التدفقات النقدية التشغيلية بتخفيض التكاليف المتعلقة بالمستخدمين والموردين.
- ضرورة إعادة النظر في الطابع القانوني للمؤسستين، حيث أن هدف المؤسسات الوطنية العمومية الاقتصادية اجتماعي بالدرجة الأولى كونها تتحمل نفقات كبيرة نظير الأجور المدفوعة للمستخدمين على الرغم من أنها عمالة غير منتجة وخاصة مؤسسة CYCMA.
- عدم اظهار صافي التدفق النقدي موجبا من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة ENAMARBRE كونه ناتج من التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية بل يجب العمل على تجديد استثماراتها بجائزة قيم ثابتة مادية ومعنوية او مالية لتوسيع نشاطها.
- ضرورة الاعتماد على الشفافية والافصاح في المعلومة المالية المفصح عنها في جدول سيولة الخزينة من طرف المؤسستين.
- ضرورة اعتماد المؤسسات الاقتصادية في تحليل جدول سيولة الخزينة على نسب جودة الربحية لتقييم أدائها المالي ومدى استغلالها لموجوداتها ونسب السيولة لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

هـ. آفاق الدراسة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة دور المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن لنسب التدفقات النقدية لتقييم نسب جودة السيولة ونسب جودة الربحية لمؤسستين عموميتين اقتصاديتين تنشطان في القطاع الصناعي، غير أن الموضوع يبقى مفتوح لإجراء دراسات أخرى يمكن أن تساهم في اثرائه وبذلك يمكن أن نقترح بعض آفاق البحث كما يلي:

- تطبيق نفس الدراسة على عينة من المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع ولفترة طويلة.
- اجراء نفس الدراسة على مؤسسات أخرى ذات طبيعة قانونية مختلفة.
- إضافة متغيرات تخص المؤسسات المدروسة لاسيما متغير نسب تقييم السياسات المالية.

قائمة

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. احمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء، المكتبة العصرية، المنصورة، 2008.
2. احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. أمين السيد احمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
4. ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الادارية، دار الصفاء، عمان، 2002.
5. براين كويل، التحكم في تدفق الأموال، دار الفاروق، القاهرة، 2005، ص95.
6. حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
7. حمزة محمود الزبيدي، اساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
8. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، 2000.
9. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS et IFRS 2007، دار الإثراء، عمان، 2008.
10. دريد كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، 2009.
11. دونالد كيسو وجيري بجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2005.
12. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، عمان، 2009.
13. رفعت عبد الحليم وآخرون، أثر معايير المحاسبة الدولية على الشركات، المؤسسة العربية للتنمية العربية، القاهرة، 2014، ص36.
14. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار الراية، عمان، 2008.
15. سعد ياسين، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2005.
16. سليم الحسنه، مبادئ نظم المعلومات الادارية، مؤسسة الوراق، عمان، 1998.
17. سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الادارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.
18. سيد صابر تغلب، نظم دعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، 2011.
19. صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1994.

20. صباح رحيمة محسن وآخرون، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، دار الوراق، عمان، 2011.
21. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، 2002.
22. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
23. طلال محمد الجحاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري، عمان، 2009.
24. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
25. عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، عمان، 2005.
26. عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المؤسسة، دار غيداء، عمان، 2014.
27. عبد الوهاب ميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011.
28. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
29. علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء، عمان، 2008.
30. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007.
31. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة، عمان، 2000.
32. عهدود عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار حامد، عمان، 2010.
33. فالتر ميحس، روبرت ميحس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1995.
34. فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية منظور اداري، الطبعة الرابعة، دار حامد، عمان، 2013.
35. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الطبعة الثالثة، عمان، 2008.
36. فؤاد عبد المحسن الجبوري، المحاسبة المتوسطة، دار الأيام، عمان، 2013.
37. قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية، بيروت، 2011.
38. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

39. كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، الحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
40. كمال الدين مصطفى الدهراوي، الحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير الحاسبة الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
41. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
42. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير الحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008.
43. محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
44. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر، القاهرة، 2014.
45. محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية، دار الحامد، عمان، 2008.
46. محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
47. محمد عباس بدوي وعبد الوهاب نصر علي، الحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
48. محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
49. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار اسامة، عمان، 2010.
50. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
51. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الرابعة، عمان، 2016.
52. محمد مطر، مبادئ الحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007.
53. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية الحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2008.
54. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصار العلمي، عمان، 2010.
55. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
56. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.
57. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
58. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة، عمان، 2006.

59. مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، اساسيات الإدارة المالية، دار الراجحة، عمان، 2013.
60. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الادارية، دار وائل، الطبعة الثانية، 2009.
61. نضال محمود الرحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013.
62. نعيم إبراهيم الظاهر، النظم الإدارية، عالم الكتاب الحديث، أريد، 2009.
63. نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، عمان، 2010.
64. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، 2012.
65. نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
66. هشام احمد عطية، محمد محمود عبد ربه، دراسات المحاسبة المالية لجامعة التكاليف والمحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
67. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000.
68. وليد عبد القادر، حسام الدين خداهش، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
69. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق، عمان، 2004.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Cathrine Leand et Sylvie Verbrugge, Organisation et Gestion De L'entreprise, 2^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 1995.
2. Hamid cerbah, tableau de flux trésorerie selon les nomes (IAS/IFRS), page bleues, Alger, 2008.
3. Jean-Pierre Briffaut, Systemes d'information en gestion industrielle, Hermès science publications, Paris, 2000.
4. Naciri Ahmed et Géd Alim, La bourse et la comptabilité, la Revue française de la Comptabilité, N0175, Jan 1987, Paris.
5. Pascal Barneto, Normes IAS / IFRS Application Aux Etats Financiers, DUNOD, Paris, 2^{ème} édition, 2006.
6. Robert F.Meigs and Walter B.Meigs, Accounting the for business decision, 8^{ème} éditions, Me. Graw Hill Publishing company, 1990.

اطروحات ورسائل:

1. إسماعيل رزقي، اعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.
2. بدر اوي عبد المنعم، القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ودورها واهميتها في عملية اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسات، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2010.
3. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
4. بن مالك عمار، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
5. بن مالك عمار، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة مالية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
6. بوميز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص فحص محاسبي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
7. زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
8. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
9. عبد الناصر شحدة السيد احمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.

10. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

11. معاذ محمد شعبان علوان، استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

12. ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

مجالات والبحاث:

1. ثائر عدنان قدومي، قيس اديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، 2006.

2. عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي 1 عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

3. كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نموذج Kida، مجلة الغرى، العدد 30، جامعة الكوفة، 2014.

4. مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، دور جودة امن المعلومات في إدارة الازمة المالية العالمية، ملتقى تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009.

مراسيم وقوانين:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.

2. الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، الصادر يوم 25 مارس 2009.

الملاحق

المادة 3 : يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على :

- تطوير المعايير،
- تحضير الكشوف المالية،
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية،
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

المادة 4 : يتعين على محاسبة كل كيان :

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي،
- تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيسة،
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

يجب أن تسمح المحاسبة بإجراء مقارنات دورية وتقييم تطور الكيان بهدف استمرارية النشاط في المستقبل.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 5 : تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد أدناه، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية.

المادة 6 : تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.

المادة 7 : تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

مرسوم تنفيذي رقم 08 - 156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

إن رئيس الحكومة،
بناء على تقرير وزير المالية،
وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،
وبمقتضى القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،
وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،
وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كفاءات تطبيق المواد 5 و7 و8 و9 و22 و25 و30 و36 و40 من القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

المادة 2 : إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 7 من القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه :

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية،

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة،
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

- السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى المثبتة في ملف،
- أموال أخرى مقترضة.

5.220 - ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم متزامنة أو على أساس واضح جلي. وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان :

- يمتلك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات،

- يعتزم إما إخمادها على أساس واضح، وإما إنجاز الأصل وإخماد الخصم المالي في آن واحد.

الفصل الثالث حساب النتائج

1.230 - حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.

2.230 - المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية :

* تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،

* منتجات الأنشطة العادية،

* المنتجات المالية والأعباء المالية،

* أعباء المستخدمين،

* الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،

* المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيبات العينية،

* المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيبات المعنوية،

* نتيجة الأنشطة العادية،

* العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،

- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا،
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية،

- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية،

- عدد الأسهم التي يملكها الكيان ، فروعها والكيانات المشاركة،

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع،

- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصة المقترحة ، مبلغ حصة الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع) ، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستيلام).

4.220 - تجمع ميزانية البنوك و المؤسسات المالية المماثلة الأصول و الخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها و استحقاقاتها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة و الخاصة بالتنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، و تظهر على الأقل ما يلي :

* في الأصول :

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي،

- مبالغ سندات الخزينة و الآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي،

- سندات الدولة و سندات أخرى مملوكة بعنوان التوظيف،

- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات المنوحة للبنوك الأخرى،

- التوظيفات النقدية الأخرى،

- سندات التوظيف،

* في الخصوم :

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى،

- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية،

- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين،

- شهادات إثبات الودائع،

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)،

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4.240 - الموجودات المالية هي :

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع. (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق)،

- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير والبالغة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها).

5.240 - يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف :

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن،

- العناصر سريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة.

الفصل الخامس

جدول تغير الأموال الخاصة

1.250 - يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية،

- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،

الفصل الرابع

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة)

1.240 - الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

2.240 - يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) :

* التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل) ،

* التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء. وتحصيل أموال عن بيع أصول طويل الأجل) ،

* التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض) ،

* تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

3.240 - تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في :

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغييرات الزبائن، المخزونات، تغييرات الموردين ...)،

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيّات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيّات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيّات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيّات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية</p>
		<p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
		<p>المقارنة مع النتيجة المحاسبية</p>

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تسيبتات تحصيلات التنازل عن تسيبتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم 06

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

ميزانية

السنة المالية المقفلة في 31/12/2013

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
66 326.00	42 226.00	78 275.00	120 501.00		اصول غير جارية
					تثبيتات معنوية
					تثبيتات عينية
18 090 000.00	18 090 000.00		18 090 000.00		اراض
74 663 660.21	71 373 607.07	140 436 076.61	211 809 683.68		مبان
5 937 256.74	8 741 968.69	107 467 496.84	116 209 465.53		
941 849.24	185 783.84	15 295 122.50	15 480 906.34		تثبيتات عينية اخرى
	96 201 840.97		96 201 840.97		تثبيتات ممنوح امتيازها
					تثبيتات يجرى انجازها
					تثبيتات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
42 400.00	42 400.00		42 400.00		مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					قروض و اصول مالية اخرى غير جارية
99 741 492.19	194 677 826.57	263 276 970.95	457 954 797.52		ضرائب مؤجلة على الاصل
					مجموع الاصل غير الجاري
24 693 112.58	43 451 597.99	622 861.45	44 074 459.44		اصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
307.20	95 100.61	3 072 815.79	3 167 916.40		الزبائن
195 626.47	436 671.44		436 671.44		المدينون الاخرون
844 669.91	398 387.36		398 387.36		الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
3 964 696.38	2 705 042.91		2 705 042.91		الاموال الموضفة و الاصول المالية الجارية الاخر
29 698 412.54	47 086 800.31	3 695 677.24	50 782 477.55		الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
129 439 904.73	241 764 626.88	266 972 648.19	508 737 275.07		المجموع العام للأصول

الملحق رقم 07

ميزانية

السنة المالية المقفلة في 31/12/2013

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة فارق المعادلة فارق المعادلة رؤوس أموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد
-16 204 303.32	-13 417 772.49		
116 038 290.53	227 001 725.68		
99 833 987.21	213 583 953.19		المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية (ضرائب مؤجلة و مرصود لها) ديون اخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)-
20 853 015.88	20 858 208.24		
20 853 015.88	20 858 208.24		
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3)-
2 433 984.57	1 831 419.41		
2 413 973.41	1 709 443.65		
3 904 943.66	3 781 602.39		
8 752 901.64	7 322 465.45		
129 439 904.73	241 764 626.88		مجموع عام للخصوم

الملحق رقم 08

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

حساب النتائج

حسب الطبيعة

الفترة من 01/01/2013 الى 31/12/2013

N-1	N	ملاحظة	
69 400 156.46	91 531 236.75		رقم الأعمال
14 694 733.72	20 861 462.19		تغير مخزونات المنتجات المصنعة
1 039 834.40	7 189 054.86		الانتاج المثبت
1 271 174.60	3 481 896.18		اعانات الاستغلال
21 281 196.70	32 164 982.31		
75 755 279.24	106 541 915.55		1- انتاج السنة المالية
10 983 539.40	20 621 661.56		المشتريات المستهلكة
4 953 267.58	8 351 322.87		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى
15 936 806.98	28 972 984.43		2- استهلاك السنة المالية
59 818 472.26	77 568 931.12		3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)-
40 613 915.53	43 421 094.94		أعباء المستخدمين
2 037 702.20	2 362 972.61		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة
17 166 854.53	31 784 863.57		4- الفانص الاجمالي عن الاستغلال
323 276.42	6 210 423.59		المنتجات العمليانية الأخرى
212 538.33	288 312.61		الأعباء العمليانية الأخرى
8 767 885.02	8 456 826.07		المخصصات للأهتلاكات و المؤونات
204 094.84	1 261 075.27		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
4 911 511.29	15 288 303.45		
13 625 313.73	45 799 527.20		5- النتيجة العمليانية
3 427.63	42 393.34		المنتوجات المالية
			الأعباء المالية
3 427.63	42 393.34		6- النتيجة المالية
8 717 230.07	30 553 617.09		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
56 276 056.03	85 372 721.62		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
72 480 359.35	98 790 494.11		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
-16 204 303.32	-13 417 772.49		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) -
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)-
			9- النتيجة غير العادية
-16 204 303.32	-13 417 772.49		إياة a, نتيجة اصفية سنوية

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

P,riode du : **01/01/2013** Au : **31/12/2013**

Utilisateur UG

Type Edition : **DEFINITIVE**

	NOTE	N (2013)	N-1 (2012)
Flux de tresorerie provenant des activites operationnelles			
Encaissements recus des clients		107 365 165.88	82 275 323.92
Sommes versees aux fournisseurs et au personnel		-80 719 383.02	-68 288 780.11
Interets et autres frais financiers payes			
Impots sur les resultats payes			
Virement inter unités		-28 133 545.12	-21 149 671.88
Virement de Fonds			
Encaissements inter - Filiales - Groupe			
Flux de tresorerie avant elements extraordinaires			
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a preciser)		56 608.84	
Flux de tresorerie net provenant des activites operationnelles(A)		-1 431 153.42	-7 163 128.07
Flux de tresorerie provenant des activites d'investissement			
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou incorp		-178 500.05	-424 073.26
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incorporelles		350 000.00	
Decaissements sur acquisition d'immob. financieres			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financieres			
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote- part de resultat recus			
Flux de tresorerie net provenant des activites d'investissement(B)		171 499.95	-424 073.26
Flux de tresorerie provenant des activites de financement			
Encaissements suite ... l'emission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuees			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilees			
Flux de tresorerie provenant des activites de financement(C)			
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et quasi liqu.			
Variation de tresorerie de la p,riode (A+B+C)		-1 259 653.47	-7 587 201.33
Tresorerie et equivalent de tresorerie ... l'ouverture de l'exercice		3 964 696.38	11 551 897.71
Tresorerie et equivalent de tresorerie ... la cloture de l'exercice		2 705 042.91	3 964 696.38
Variation de Tresorerie de la P,riode		-1 259 653.47	-7 587 201.33
Resultat		-13 417 772.49	-16 204 303.32
Reprochement avec le Resultat		12 158 119.02	.8 617 101.99

الملحق رقم 10

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

ميزانية

السنة المالية المقفلة في 31/12/2014

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
42 226.00	18 125.00	102 375.00	120 500.00		اصول غير جارية
					تثبيات معنوية
18 090 000.00	18 090 000.00		18 090 000.00		تثبيات عينية
					اراض
71 373 607.07	68 477 612.10	143 662 473.63	212 140 085.73		مبان
8 741 968.69	141 224 428.81	104 108 316.91	245 332 745.72		
185 783.84	16 236 959.90	13 357 260.97	29 594 220.87		تثبيات عينية اخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
96 201 840.97	22 586 951.48		22 586 951.48		تثبيات جري انجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
42 400.00	48 032.37		48 032.37		مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					قروض و اصول مالية اخرى غير جارية
194 677 826.57	266 682 109.66	261 230 426.51	527 912 536.17		ضرائب مؤجلة على الاصل
					مجموع الاصل غير الجاري
43 451 597.99	50 772 247.08	1 361 075.38	52 133 322.46		اصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
95 100.61	185 836.45	3 072 815.79	3 258 652.24		حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
436 671.44	491 542.57		491 542.57		الزبائن
398 387.36	963 818.13		963 818.13		المدينون الاخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
2 705 042.91	2 150 908.09		2 150 908.09		الاموال الموضفة و الاصول المالية الجارية الاخر
47 086 800.31	54 564 352.32	4 433 891.17	58 998 243.49		الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
241 764 626.88	321 246 461.98	265 664 317.68	586 910 779.66		المجموع العام للأصول

الملحق رقم 11

ميزانية

السنة المالية المقفلة في 31/12/2014

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة فارق المعادلة فارق المعادلة رؤوس أموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد
-13 417 772.49	-24 439 007.76		
227 001 725.68	305 920 734.08		
213 583 953.19	281 481 726.32		المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية (ضرائب (مؤجلة و مرصود لها ديون اخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)-
20 858 208.24	23 581 790.82		
20 858 208.24	23 581 790.82		
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحققة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3)-
1 831 419.41	9 371 217.76		
1 709 443.65	1 775 948.84		
3 781 602.39	5 035 778.24		
7 322 465.45	16 182 944.84		
241 764 626.88	321 246 461.98		مجموع عام للخصوم

الملحق رقم 12

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

الرقم الجبائي : 098321010010161

حساب النتائج

حسب الطبيعة

الفترة من 01/01/2014 الى 31/12/2014

N-1	N	ملاحظة	
91 531 236.75	88 666 199.64		رقم الأعمال
	4 500.00		
20 861 462.19	6 153 914.06		تغير مخزونات المنتجات المصنعة
7 189 054.86	3 273 384.77		الأنتاج المثبت
			اعانات الاستغلال
3 481 896.18	4 514 499.91		
32 164 982.31	23 956 079.37		
106 541 915.55	105 231 749.81		1- انتاج السنة المالية
20 621 661.56	17 412 182.53		المشتريات المستهلكة
8 351 322.87	12 857 625.77		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى
28 972 984.43	30 269 808.30		2- استهلاك السنة المالية
77 568 931.12	74 961 941.51		3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)-
43 421 094.94	51 686 582.08		أعباء المستخدمين
2 362 972.61	1 885 824.68		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة
31 784 863.57	21 389 534.75		4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال
6 210 423.59	2 042 070.04		المنتجات العملية الأخرى
288 312.61	314 624.02		الأعباء العملية الأخرى
8 456 826.07	16 777 900.59		المخصصات للأهلاكات و المؤونات
1 261 075.27	130 377.60		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
15 288 303.45	11 466 886.08		
45 799 527.20	17 936 343.86		5- النتيجة العملية
42 393.34			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
42 393.34			6- النتيجة المالية
30 553 617.09	6 469 457.78		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
85 372 721.62	87 962 617.99		مجموع منتجات الأنشطة العادية
98 790 494.11	112 401 625.75		مجموع أعباء الأنشطة العادية
-13 417 772.49	-24 439 007.76		النتيجة الصافية للأنشطة العادية-
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) -
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)-
			9- النتيجة غير العادية
-13 417 772.49	-24 439 007.76		أية a، نتيجة ا صافية س، ة ا

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

P,riode du : 01/01/2014 Au : 31/12/2014

Utilisateur UG

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2014)	N-1 (2013)
Flux de tresorerie provenant des activites operationnelles			
Encaissements recus des clients		105 413 956.23	107 365 165.88
Sommes versees aux fournisseurs et au personnel		-80 266 689.94	-80 719 383.02
Interets et autres frais financiers payes			
Impots sur les resultats payes			
Virement inter unités		-26 072 152.75	-28 133 545.12
Virement de Fonds			
Encaissements inter - Filiales - Groupe			
Flux de tresorerie avant elements extraordinaires			
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a preciser)		338 712.09	56 608.84
Flux de tresorerie net provenant des activites operationnelles(A)		-586 174.37	-1 431 153.42
Flux de tresorerie provenant des activites d'investissement			
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou incorp		-607 328.08	-178 500.05
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incorporelles		645 000.00	350 000.00
Decaissements sur acquisition d'immob. financieres		-5 632.37	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financieres			
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote- part de resultat recus			
Flux de tresorerie net provenant des activites d'investissement(B)		32 039.55	171 499.95
Flux de tresorerie provenant des activites de financement			
Encaissements suite ... l'emission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuees			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilees			
Flux de tresorerie provenant des activites de financement(C)			
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et quasi liqu.			
Variation de tresorerie de la p,riode (A+B+C)		-554 134.82	-1 259 653.47
Tresorerie et equivalent de tr,sorerie ... l'ouverture de l'exercice		2 705 042.91	3 964 696.38
Tresorerie et equivalent de tr,sorerie ... la cloture de l'exercice		2 150 908.09	2 705 042.91
Variation de Tresorerie de la P,riode		-554 134.82	-1 259 653.47
Resultat		-24 439 007.76	-13 417 772.49
Reprochement avec le Resultat		23 884 872.94	12 158 119.02

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 106 647,25	4 057 367,25	49 280,00	56 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 491 717,86		1 491 717,86	1 491 717,86
Bâtiments		734 264 014,76	733 005 251,17	1 258 763,59	1 839 731,54
Autres immobilisations corporelles		1 786 937 395,55	1 785 825 764,50	1 111 631,05	1 203 320,30
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		9 073 409,41		9 073 409,41	8 631 621,02
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 535 873 184,83	2 522 888 382,92	12 984 801,91	13 222 390,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		171 527 628,76	109 723 071,47	61 804 557,29	13 462 924,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		41 515 021,73	12 249 690,67	29 265 331,06	21 960 519,57
Autres débiteurs		131 904 523,65	6 837 082,96	125 067 440,69	116 455 493,56
Impôts et assimilés					5 670,38
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		247 610,86		247 610,86	240 349,39
TOTAL ACTIF COURANT		345 194 785,00	128 809 845,10	216 384 939,90	152 124 957,40
TOTAL GENERAL ACTIF		2 881 067 969,83	2 651 698 228,02	229 369 741,81	165 347 348,12

C.C.M GUELMA

ROUTE DE BELKHEIR GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:098724010003251

EDITION_DU:28/01/2016 8:40

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-106 207 004,42	-46 870 534,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau		15 901 761,55	-42 074 481,98
Comptes de liaison		185 384 050,14	141 031 218,24
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		95 078 807,27	52 086 201,83
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		47 754 786,34	45 429 584,30
TOTAL II		47 754 786,34	45 429 584,30
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 889 426,32	42 787 640,66
Impôts		15 516 032,03	14 410 977,23
Autres dettes		10 130 689,85	10 632 944,10
Trésorerie passif			
TOTAL III		86 536 148,20	67 831 561,99
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		229 369 741,81	165 347 348,12

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 16

C.C.M GUELMA

ROUTE DE BELKHEIR GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:098724010003251

EDITION_DU:28/01/2016 8:41

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		46 262 288,80	43 074 657,64
Variation stocks produits finis et en cours		11 951 968,16	6 761 681,17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		58 214 256,96	49 836 338,81
Achats consommés		-43 883 774,60	-31 313 414,91
Services extérieurs et autres consommations		-5 155 367,86	-3 392 608,36
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-49 039 142,46	-34 706 023,27
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		9 175 114,50	15 130 315,54
Charges de personnel		-70 326 395,06	-71 994 002,95
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 473 084,90	-651 151,72
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-62 624 365,46	-57 514 839,13
Autres produits opérationnels		11 198 714,08	9 782 079,25
Autres charges opérationnelles		-51 851 298,08	-1 918 333,40
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-2 955 452,45	-166 014 258,87
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 614,91	168 936 971,77
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-106 212 787,00	-46 728 380,38
Produits financiers		5 782,58	
Charges financières			-142 154,05
VI-RESULTAT FINANCIER		5 782,58	-142 154,05
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-106 207 004,42	-46 870 534,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		69 438 368,53	228 555 389,83
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-175 645 372,95	-275 425 924,26
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-106 207 004,42	-46 870 534,43
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-106 207 004,42	-46 870 534,43

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		7 002 303,59	8 005 067,66
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-14 699 352,38	-69 290 839,50
Intérêts et autres frais financiers payés			-2 971,80
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-7 697 048,79	-61 288 743,64
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		19 999,50	12 360,01
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-7 677 049,29	-61 276 383,63
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		10 372 310,76	81 665 209,24
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2 688 000,00	-20 308 410,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		7 684 310,76	61 356 799,24
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		7 261,47	80 415,61
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		240 349,39	159 933,78
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		247 610,86	240 349,39
Variation de la trésorerie de la période		7 261,47	80 415,61
Rapprochement avec le résultat comptable		106 214 265,89	46 950 950,04

الملحق رقم 18

C.C.M GUELMA

ROUTE DE BELKHEIR GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:28/01/2016 8:41

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 565 535,55	4 071 487,25	494 048,30	49 280,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 491 717,86		1 491 717,86	1 491 717,86
Bâtiments		736 124 014,76	733 648 219,12	2 475 795,64	1 258 763,59
Autres immobilisations corporelles		1 824 894 562,98	1 789 712 293,29	35 182 269,69	1 111 631,05
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		450 000,00		450 000,00	
Impôts différés actif		8 770 443,43		8 770 443,43	9 073 409,41
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 576 296 274,58	2 527 431 999,66	48 864 274,92	12 984 801,91
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		233 335 188,21	107 627 585,44	125 707 602,77	61 804 557,29
Créances et emplois assimilés					
Clients		265 159 481,64	12 249 690,67	252 909 790,97	29 265 331,06
Autres débiteurs		133 690 254,35	6 837 082,96	126 853 171,39	125 067 440,69
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 149 227,21		1 149 227,21	247 610,86
TOTAL ACTIF COURANT		633 334 151,41	126 714 359,07	506 619 792,34	216 384 939,90
TOTAL GENERAL ACTIF		3 209 630 425,99	2 654 146 358,73	555 484 067,26	229 369 741,81

الملحق رقم 19

C.C.M GUELMA

ROUTE DE BELKHEIR GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:28/01/2016 8:41

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-40 424 768,86	-106 207 004,42
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-42 074 481,98	15 901 761,55
Comptes de liaison		463 500 617,14	185 384 050,14
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		381 001 366,30	95 078 807,27
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		46 160 228,54	47 754 786,34
TOTAL II		46 160 228,54	47 754 786,34
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		106 047 491,25	60 889 426,32
Impôts		14 913 409,22	15 516 032,03
Autres dettes		7 361 571,95	10 130 689,85
Trésorerie passif			
TOTAL III		128 322 472,42	86 536 148,20
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		555 484 067,26	229 369 741,81

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours		317 753 533,54	46 262 288,80
Production immobilisée		30 783 621,59	11 951 968,16
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		348 537 155,13	58 214 256,96
Achats consommés		-291 762 661,98	-43 883 774,60
Services extérieurs et autres consommations		-9 254 191,44	-5 155 367,86
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-301 016 853,42	-49 039 142,46
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		47 520 301,71	9 175 114,50
Charges de personnel		-85 648 066,16	-70 326 395,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 780 064,39	-1 473 084,90
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-42 907 828,84	-62 624 365,46
Autres produits opérationnels		2 363 032,80	11 198 714,08
Autres charges opérationnelles		-734 353,90	-51 851 298,08
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-113 834 610,43	-2 955 452,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions		114 687 850,11	19 614,91
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-40 425 910,26	-106 212 787,00
Produits financiers		1 198,74	5 782,58
Charges financières		-57,34	
VI-RESULTAT FINANCIER		1 141,40	5 782,58
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-40 424 768,86	-106 207 004,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		465 589 236,78	69 438 368,53
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-506 014 005,64	-175 645 372,95
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-40 424 768,86	-106 207 004,42
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-40 424 768,86	-106 207 004,42

الملحق رقم 21

C.C.M GUELMA

ROUTE DE BELKHEIR GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:28/01/2016 8:41

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2014	2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 007 159,05	7 002 303,59
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-11 514 262,74	-14 699 352,38
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-8 507 103,69	-7 697 048,79
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		78 680,00	19 999,50
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-8 428 423,69	-7 677 049,29
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		10 175 000,00	10 372 310,76
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-844 959,96	-2 688 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		9 330 040,04	7 684 310,76
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		901 616,35	7 261,47
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		247 610,86	240 349,39
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 149 227,21	247 610,86
Variation de la trésorerie de la période		901 616,35	7 261,47
Rapprochement avec le résultat comptable		41 326 385,21	106 214 265,89

ملخص الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور المعلومات المالية في تفعيل التحليل المقارن للتدفقات النقدية بين المؤسسات، ولتحقيق هذا الهدف قمنا ببناء نموذج يتضمن المعلومات المالية كمتغير مستقل ونسب التدفقات النقدية كمتغيرات تابعة ثم تطبيق هذا النموذج على مؤسستي ENAMARBRE و CYCMA خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2014.

وتوصلت الدراسة الى بيان قدرة المعلومات المالية على إعطاء تحليل وتفسير دقيق يقارن بين تدفقات النقدية للمؤسستين، وفي ظل هذه النتيجة نوصي بضرورة تفعيل الإفصاح عن المعلومات المالية التي تخص التدفقات النقدية.

الكلمات المفتاحية:

المعلومات المالية، التدفقات النقدية، التحليل المقارن، ENAMARBRE، CYCMA

Résumé de l'étude :

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle de l'information financière dans l'activation de l'analyse comparative des flux de trésorerie entre les institutions, pour atteindre cet objectif, nous avons construit un modèle qui comprend l'information financière comme variable indépendante et les ratios de trésorerie comme variables dépendantes, puis appliquer ce modèle aux deux institutions ENAMARBRE et CYCMA, au cours de la période comprise entre 2012-2014.

L'étude a révélé la capacité de l'information financière de donner une analyse et une interprétation précise qui compare les flux de trésorerie des deux institutions, et dans le cadre de ce résultat, nous recommandons la nécessité d'activer la divulgation des informations financières relatives aux flux de trésorerie.

Mots clés :

L'information financière, les flux de trésorerie, analyse comparative, ENAMARBRE, CYCMA.